



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



القوة الذكية في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة:

دراسة تحليلية لحدود التأثير وأهم ملامح الدور الفرنسي
في منطقة الخليج العربي منذ الحرب الخليجية الثانية

إعداد

فاطمة محمد الأمين محمد موسى

باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

سلسلة إصدارات الإكتتاب

العدد ٦

الكويت - ٢٠٢١م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



سلسلة إصدارات الاستكتاب

القوة الذكية في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة:

دراسة تحليلية لحدود التأثير وأهم ملامح الدور الفرنسي
في منطقة الخليج العربي منذ الحرب الخليجية الثانية

إعداد

فاطمة محمد الأمين محمد موسى

باحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

العدد ٦

الكويت - ٢٠٢١

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت
هاتف: ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (+٩٦٥)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com
الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى

الكويت - ٢٠٢١

أعضاء مجلس إدارة مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ. د. عبد الله محمد الهاجري

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب
جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبید سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي

وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
دولة الكويت

أ. عبد العزيز عبد الله السالم

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معريف

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت

رقم الصفحة	المحتويات
١٥	المقدمة.....
١٩	إشكالية الدراسة.....
١٩	حدود الدراسة.....
٢٠	فرضيات الدراسة.....
٢١	أهمية الدراسة.....
٢٢	منهجية الدراسة.....
٢٣	الأدبيات السابقة.....
	الفصل الأول: قراءة نظرية حول الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة.
٢٥	المبحث الأول: تحليل النظرية الواقعية لانعكاسات الحرب الباردة على قوة فرنسا في النظام الدولي.....
٢٩	المطلب الأول: سياسات القطبية الأحادية وتداعياتها على التفاعلات الدولية... ٣٢
٣٣	المطلب الثاني: التنافس بين القوى الكُبرى على الموقع الدولي.....
	المبحث الثاني: تحليل النظرية الليبرالية النفعية لماهية المحددات القرارية في صناعة السياسة الخارجية الفرنسية.....
٣٥	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي السياسي العام لفرنسا.....
٣٦	المطلب الثاني: اهتمامات الرأي العام الفرنسي.....
٣٧	المطلب الثالث: توجُّهات الأحزاب السياسية في فرنسا.....
٤٠	المطلب الرابع: دور الفواعل غير الحكومية على الساحة الفرنسية.....

	المبحث الثالث: تحليل النظرية البنائية للنزعة الاستقلالية في السياسة الخارجية الفرنسية وموقعها من الثوابت والمعايير الأوروبية.....	٤٢
٤٢	المطلب الأول: جدلية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ونظرية الاستقرار بالهيمنة....	٤٢
٤٤	المطلب الثاني: مسارات التأثيرات الممكنة للاتحاد الأوروبي على أعضائه.....	٤٤
٤٩	الفصل الثاني: ملامح السياسة الخارجية الفرنسية في محيطها الإقليمي والدولي...	٤٩
٥٢	المبحث الأول: ركائز الدور الدولي للسياسة الخارجية الفرنسية.....	٥٢
٥٤	المطلب الأول: الاستقلال والعالمية.....	٥٤
٥٦	المطلب الثاني: النشاط والتواجد على النطاق العالمي.....	٥٦
٥٦	المطلب الثالث: العظمة والمجد والمكانة الدولية المرموقة.....	٥٦
٥٨	المطلب الرابع: الهيمنة الحضارية.....	٥٨
	المبحث الثاني: استراتيجية توظيف آليات القوة الذكية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الفرنسية.....	٦٠
٦٢	المطلب الأول: التحالف مع المؤسسات الدولية كأساس للشرعية الدولية....	٦٢
٦٣	المطلب الثاني: التحالف مع الاتحاد الأوروبي كوحدة إقليمية تكاملية مؤثرة.....	٦٣
٦٥	المطلب الثالث: دعم تأسيس النظام الدولي القائم على التعددية القطبية.....	٦٥
٦٨	المطلب الرابع: دبلوماسية الإشعاع الثقافي والفكري والعلمي.....	٦٨
٧٠	المطلب الخامس: دبلوماسية المساعدات التنموية.....	٧٠
٧٠	المطلب السادس: آلية القوة الصلبة العسكرية.....	٧٠
٧٣	الفصل الثالث: منطقة الخليج العربي بين الأهمية المتعاظمة والتحديات المتواصلة....	٧٣

رقم الصفحة	المحتويات
٧٦	المبحث الأول: مكانة وأهمية الخليج العربي في استراتيجيات القوى الكبرى.....
٧٧	المطلب الأول: الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة الخليج العربي.....
	المطلب الثاني: ماهية التحركات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج
٨٤	العربي بعد الحرب الباردة.....
١٠٢	المبحث الثاني: قنابل موقوتة أمام توازن القوى على الساحة الخليجية....
١٠٣	المطلب الأول: ملف الوحدة الخليجية.....
١٠٤	المطلب الثاني: ملف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.....
١٠٧	المطلب الثالث: ملف الأمن القومي الخليجي.....
١١٣	المطلب الرابع: ملف الأمن المائي وحماية الممرات المائية.....
١١٤	المطلب الخامس: ملف المشكلات الحدودية بين دول الخليج.....
	الفصل الرابع: تحليل مضمون التوجهات الفرنسية في منطقة الخليج العربي
١١٥	بعد حرب الخليج الثانية.....
١١٨	المبحث الأول: المنظور التاريخي لتطور العلاقات الفرنسية-الخليجية.....
١١٨	المطلب الأول: بواكير التواجد الفرنسي في منطقة الخليج العربي.....
١٢٠	المطلب الثاني: المصالح والأهداف الفرنسية في منطقة الخليج العربي.....
	المبحث الثاني: أبعاد الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الخليج العربي منذ
١٢٢	الحرب الخليجية الثانية.....
١٢٣	المطلب الأول: البُعد الدولي والسياسي: التمظهر كقوة عالمية «عُظمى».....
١٢٥	المطلب الثاني: البعد الأوروبي: الاضطلاع بدور فعّال لتوازن القوى الإقليمية.....

رقم
الصفحة

المحتويات

	المطلب الثالث: البُعد الاقتصادي والاستثماري: استثمار المصالح وتحقيق
١٢٧	النفوذ الاقتصادي.....
١٣١	المطلب الرابع: البُعد التعليمي والثقافي: التنوير الثقافي والإشعاع الفكري.....
	المطلب الخامس البُعد: الأمني والدفاعي: تحقيق مكاسب عسكرية تدعم الموقف
١٣١	الفرنسي في سباق التنافس على التفوق الاستراتيجي.....
	خاتمة الدراسة: موقع فرنسا من آفاق مستقبل منطقة الخليج العربي ... حتمية
١٣٥	التحالفات المشوّبة بالحذر.....
١٤٢	جداول وأشكال الدراسة.....
١٤٣	قائمة المراجع.....
١٥٩	الهوامش.....



ملخص الدراسة:

لقد برزت أهمية دراسة منظار «الدور» The Role perspective باعتباره البوصلة التي تتأرجح عليها مختلف الفواعل على المسرح السياسي الدولي، ويتحدّد هذا الدور من خلال السياسة الخارجية التي تنتهجها كل منها تجاه غيرها من الوحدات بالارتكاز على ما تمتلكه من مقومات داخلية، وما تواجهه من متغيّرات يفرضها النظامي الإقليمي والدولي القائم والفرص المتاحة في إطارهما، وبذلك يُعد سلوك ومواقف الدول ترجمةً لتلك الأدوار.

وفي ضوء ما شهدته الساحة الدولية في الفترة التي تبعت انتهاء الحرب الباردة من انهيار نظام الثنائية القطبية ونهاية الصراع بين الكتلتين: الشرقية والغربية إلى إعادة التفكير في خصائص النظام الذي سيحكم ويُنظم النظام الدولي فيما بعد هذه المرحلة، بما ترك المجال واسعاً لنوع جديد من الصراعات والتحديات.

وفي ظل تحوّل النظام الدولي وتغيير المبادئ التي كانت تُبنى عليها السياسات الخارجية للدول، تحاول هذه الدراسة البحث عن مدى تأثير هذه التحديات والتغيّرات الجذرية على سمات وأهداف وركائز السياسة الخارجية الفرنسية للوقوف على ملامح الثبات والتغيّر في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول منطقة الخليج العربي، هذه الأخيرة التي طالما تمتعت بأهمية استراتيجية في الميزان الدولي السياسي، فقد اعتبرت ساحة تجاذب بين القوى الفاعلة في المجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق، فإن منهجية هذا البحث تتخذ من السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول منطقة الخليج العربي كمتغيّر تابع تُشكّله مجموعة من المتغيرات المستقلة وهي: القوة والمصلحة والهوية.

وخدمةً لهذا الهدف، تنقسم هذه الدراسة إلى جزأين أساسيين، ينطوي الجزء الأول-المؤسس للإطارين: النظري والمفاهيمي لهذا البحث - على مجموعة من النظريات المشتقة من مدارس كبرى في العلاقات الدولية (وهي الواقعية الجديدة، والليبرالية النفعية، والبنائية) سعياً إلى فهم وتفسير الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، ومن ثمّ التنبؤ بتوجهاتها المستقبلية، هذا إلى جانب الجزء العملي الذي يأتي كمحاولةٍ لتوظيفِ النظرية لفهم واقع الدور الفرنسي في المنطقة الخليجية في ضوء التطورات والتحويلات لفترة ما بعد الحرب الباردة على المستوى الدولي، والحرب الخليجية الثانية على المستوى الإقليمي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى توضيح مدى تأثير البُعد التاريخي في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، هذه الأخيرة المتشعبة بالقيم ونماذج اتخاذ القرارات ومراجع القوة الفرنسية في الماضي، وهو ما قام الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول Charles de Gaulle باسترجاعه بعد الحرب العالمية الثانية، ويسترشد به من بعده رؤساء فرنسا المتعاقبين كلٌّ وفقاً لآلياته ووسائله التي ينتهجها.

وبذلك، تُعدّ هذه الأهداف والمبادئ الفرنسية الثابتة بمثابة تصوّرات مفاهيمية أو موروثات تركز عليها فرنسا لمواجهة تحديات الحاضر واستشراف مهام المستقبل، سعياً للارتقاء في الهرم العالمي للقوة، ومن ثمّ النهوض بدورها حفاظاً على مكانتها عالمياً.

وتأسيساً على هذه التصورات فقد استطاعت الدراسة الوقوف على أبعاد الاستراتيجية الفرنسية في المنطقة الخليجية والتي تحكمها سياسة القوة الذكية، وهي ذكية بفضل قدرتها على اللجوء لوسائل القوة الناعمة بالإضافة إلى وسائل القوة العسكرية لبلوغ أهدافها العقلانية والتي تتمثل في البحث عن مواطن النفوذ والقوة (التوجه الواقعي)، مع السعي لتحقيق مصالح ومكاسب: اقتصادية وعسكرية (التوجه الليبرالي)، مع الحفاظ بالهوية الوطنية والمعايير القيمية الأوروبية المشتركة (التوجه البنائي).

المقدمة

يختلف دور كل دولة على الساحة الدولية، ويتميز عن بعضه البعض، وفقاً لتفسير ورؤية كل منها للظواهر المختلفة والأحداث السياسية الدولية. وعليه، يتحدد الإطار العام لهذا الدور بما يُحقق التوازن بين مصالحها الدولية وأهدافها الوطنية، وذلك في حدود ما تمتلكه من موارد وإمكانات ومحددات داخلية وخارجية.

كما يتوقف الأمر على مدى قدرة النُخب في الدولة على توظيف قدراتها؛ لتشكيل هذا الدور وبناء إطاره وهيكلته، وهو ما يُعبّر عن مدى نجاحهم في إدراك دور دولتهم المتوافق مع إمكانياتها ومع ظروف البيئة المحيطة بها سواءً كانت: إقليمية أو دولية.¹ إذاً يتوقف وزن الدولة وحضورها الخارجي على طبيعة السياسة الخارجية التي تنتهجها كل دولة، وما ينتج عنها من سلوكيات وتدابير وبرامج تتبناها كل من هذه الدول؛ لتحقيق أهدافها ومصالحها في النظام الدولي.

لذلك تركز العلاقات بين الوحدات الدولية على كيفية إدارة موازين القوى وأهمية سعي كل دولة للبحث عن مكانة استراتيجية تمكنها من طرح أسلوبها وقناعتها وشروطها على غيرها من الدول، مع الانخراط في علاقات متشابكة وتفاعلات سياسية مؤثرة ونابعة من أهداف محدّدة، وأدوار مسئولة، ورهانات مستقبلية²، فيتجلّى المشهد الدولي مقسّماً إلى تحالفات، وصراعات، وتوازنات تختلف باختلاف النظام الدولي السائد.

وفي ضوء ما شهده العالم في العقد الأخير من القرن العشرين من تحوّلات وتغيرات أرسّت معالم نظام دولي جديد قائم على أنقاض نظام الثنائية القطبية

والصراع الأيديولوجي بين: الشيوعية والليبرالية؛ ليفسح المجال أمام نظام دولي جديد أحادي القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

كما عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة عدّة تطورات أفرزت العديد من التغيّرات البارزة سواء على مستوى الفواعل الدولية أو على مستوى القضايا الدولية أو على مستوى المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية لفترة طويلة³، ممّا نتج عنها ظهور: تفاعلات وتصورات وأساليب جديدة شملت مكوّنات المجتمع الدولي، حيث أصبحت العلاقات أكثر ترابطاً وتفاعلاً على كافة الأصعدة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتأسيساً على هذه المعطيات الدولية الجديدة والمفاهيم المستحدثة في العلاقات الدولية؛ تبلورت تفاعلات دولية جديدة تحكّمت في بلورتها مصالح جديدة، وهو ما فرض على الوحدات الدولية أهمية البحث عن مقومات دور جديد يتوافق مع حقائق هذا التغيير لإعادة التمرّك بشكل فعّال في نظام دولي أخذت معالمه تتشكّل في إطار إعادة توزيع القوة مع إمكانية صعود قوى جديدة⁴، وعلى معطيات ومصالح اقتصادية قائمة على العولمة وتحرير التجارة وفتح الأسواق، بعد أن كان للأيديولوجية دورٌ مهمٌّ في إدارة سياسة الدول الخارجية، وفي رسم بنية التحالفات والتوازنات على المسرح الدولي.

لم تكن فرنسا بمنأى عن هذه المستجدات، ولم يكن لديها خيارٌ سوى إعادة النّظر في سياساتها الخارجية والبحث عن بدائل استراتيجية وآليات جديدة تتلاءم مع البيئة الدولية المستحدثة حتى يتسنى لها استعادة دورها ومكانتها التاريخية المنشودة.

ويكمن أهمية الدور الفرنسي في النظام الدولي لكونه هدفاً استراتيجياً راسخاً في الفلسفة السياسية الفرنسية، وهو ما انعكس من خلال سياساتها الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية عقب هزيمتها من ألمانيا، وانخراطها في حرب تصفية الاستعمار، وصعود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كأهم القوى

المهيمنة على الساحة الدولية بعدما كانت فرنسا تمثل قلب النظام الأوروبي، مما جعلها تعاني من هوس الخوف وهاجس الانحسار والجمود، الأمر الذي دفعها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم مع معطيات النظام الدولي الجديد ومتغيراته المختلفة^٥، ويُدعم التوجُّه نحو نظام متعدّد الأقطاب خاصةً في ظل صعود فواعل جديدة مؤثّرة في النظام الدولي: كالصين والهند.

وفي مسارٍ موازٍ، فإنّ التحوُّل الكبير الذي طرأ على مجال دراسات العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، قد تعزّز مع توالي ظهور العديد من النظريات والمداخل التي حاولت تفسير سلوك مختلف الوحدات الدولية في تفاعلاتها في النسق الدولي، حيث اعتمدت كلّ من هذه النظريات أو المداخل على متغير أو عدة متغيرات؛ ليقودها إلى فهم وتفسير أفضل للظاهرة المراد دراستها، فترتكز النظرية الواقعية على متغيرات القوة والمصلحة... إلخ، في حين انطلاق النظرية الليبرالية النفعية من المتغير الاقتصادي والعائد المادي، أما النظرية البنائية فاهتمت بالمبادئ والمعايير والهوية كأساس لتفسير السلوك الخارجي للدولة^٦.

وانطلاقاً من زخم التفسيرات الرامية إلى فهم سلوكيات ومواقف السياسة الخارجية الفرنسية، استلهمت هذه الدراسة إطارها النظري من النظريات الثلاثة المهيمنة في حقل العلاقات الدولية: الواقعية، والليبرالية، والبنائية، والتي تركز بشكل أساسي على تأثير التحوُّلات في القوة والمصلحة والهوية على تفاعلات الأحداث الدولية على اعتبار أن النظرية تُعدُّ بمثابة بوصلة المستكشف، والدليل الذي يسترشد به الباحث للوقوف على تفسيرات متماسكة، وحجج قابلة للإدراك، وصولاً إلى خلاصات مستعدة لمحك التجربة الإمبريقية^٧.

ونظراً للأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة الخليج العربي، فقد باتت هذه المنطقة في بؤرة اهتمام استراتيجيات القوى الدولية الكبرى وفي مقدمتها: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مع وجود أدوار محوريّة لكلٍ من: فرنسا وروسيا والصين حفاظاً على مصالحها ونفوذها على الصعيدين: الإقليمي والعالمي.

وفي إطار التطورات المتعاقبة التي شهدتها النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية وتصاعد الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية، توالى الأحداث والأزمات بالتوازي في المنطقة الخليجية بدءاً من الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، مروراً بالحرب على العراق عام ٢٠٠٣ وتداعياتها المتمثلة في تزايد النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة، كما كانت ومازالت لإشكاليات انتشار الجماعات الإرهابية وبرنامج إيران النووي انعكاسات مؤثرة على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وبذلك، تعتبر قضية الأمن القومي الخليجي من القضايا الشائكة الحساسة حيث يتسللها دوائر متداخلة ومصالح متعارضة.

فعند الحديث عن الأمن الإقليمي الخليجي فإننا نعني أمن جميع الدول المطلّة على الخليج شاملاً إيران والعراق، والمفترض أن يكون متناسقاً مع أمن دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن الأمن العربي، وأمن منطقة الشرق الأوسط بما فيها: تركيا وإسرائيل^١.

وفي إطار المساعي الفرنسية نحو تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية بكافة القطاعات وبخاصة القطاعات المستقبلية مثل: الطاقة والدفاع في إطار شراكات طموحة، تنطلق هذه الدراسة للتطرق إلى خصوصية العلاقات الخليجية-الفرنسية، وتسليط الضوء على أهم التوجهات الفرنسية في المنطقة على كافة الأصعدة: السياسة والاقتصادية والثقافية والعسكرية؛ لاستخلاص ملامح التغيير والاستمرارية في السلوك الفرنسي تجاه دول المنطقة.

ومع تزايد الاهتمام بقضية الأمن الخليجي؛ تسعى هذه الدراسة أيضاً إلى استعراض إشكالية تنامي السيناريوهات المستقبلية لخريطة التحالفات في المنطقة سعياً وراء تحقيق المصالح والنفوذ، مع التركيز على ماهية الدور الفرنسي في منطقة الخليج مستقبلاً.

١- إشكالية الدراسة:

ينطلق الهدف الأساسي لهذه الدراسة في السعي للإجابة عن التساؤل الرئيس الذي تطرحه، وهو: «ما أهم ملامح الدور الفرنسي على الساحة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة؟ وما حدود تأثير هذا الدور في منطقة الخليج العربي منذ الحرب الخليجية الثانية؟».

ولمعالجة هذه الإشكالية، فقد تضمنت هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات المساعدة لتحليلها، والتي تتضح فيما يلي:

- ما بنية النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة؟ وما المتغيرات والتحويلات التي طرأت على هذا النظام؟

- ما تفسير المقتربات النظرية لمتغيرات القوة والمصلحة والهوية في تشكيل السياسة الخارجية الفرنسية في محيطها الإقليمي والدولي؟

- هل تُرَجِّح فرنسا الاعتبارات العقلانية المتمثلة في: القوة والمصلحة أو الاعتبارات المعيارية المتمثلة: في الهوية والمعايير في سياستها الخارجية؟

- ما الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة الخليج العربي؟ وما ماهية التحديات الاستراتيجية المطروحة على الساحة الخليجية؟

- ما مكانة وأهمية منطقة الخليج العربي في استراتيجيات القوى الكبرى الإقليمية والدولية؟

- إلى أي مدى ساهمت الاستراتيجية الفرنسية تجاه دول المنطقة الخليجية في تحديد مكانة لفرنسا في سيناريوهات مستقبل التحالفات في المنطقة؟

٢- حدود الدراسة:

في إطار اعتماد هذه الدراسة لتحليل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول المنطقة الخليجية، يتحدّد الإطار الزمني لها خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب

الباردة وانتهاء الحرب الخليجية الثانية إلى نهاية عام ٢٠٢٠، كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن العودة إلى أهم المحطات التاريخية المرتبطة بموضوع الدراسة كلما استدعت ضرورة البحث ذلك.

أما بالنسبة لبداية الفترة الزمنية، فقد تم اختيارها لأنها شهدت الملامح الأساسية للنظام الدولي الجديد والتحويلات المتسارعة التي طرأت عليه، والتي أثرت في هيكل توزيع الأدوار والقوة في النسق الدولي؛ أما نهاية الفترة فقد روعي أن تتوقف عند آخر تاريخ يمكن أن تتوافر عنده: الدراسات والتقارير والمعلومات والإحصائيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك عند الانتهاء من كتابة هذا البحث.

أما بالنسبة إلى الحدود المكانية (الجغرافية) للبحث، فهي البيئة: الدولية والإقليمية التي تتحرك في إطارها فرنسا معبرةً عن ماهية اندماجها مع التفاعلات الدولية، بالتركيز على منطقة الخليج العربي باعتبارها الموضوع محل الدراسة.

٣- فرضيات الدراسة:

في محاولة للإجابة عن إشكالية الدراسة المطروحة، وكذلك الأسئلة الفرعية، فيمكن صياغة فرضيات هذه الدراسة:

أ- هناك ارتباط وثيق بين مواقف وسياسات الدول الخارجية ومستوى بنية وتفاعلات النظام الدولي، وهو الأمر الذي ينطبق على فرنسا.

ب- كلما تجلّت وترسّخت مقومات القوة الفرنسية المقترنة بإدراكها الواقعي لدورها ومكانتها؛ كان لفرنسا تأثيرٌ واضحٌ في صياغة وتشكيل نسق دوليٍّ قائم على التعددية القطبية.

ت- السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول المنطقة الخليجية تحكمها سياسة الدمج بين الأهداف العقلانية التي تتمثل في البحث عن النفوذ والقوة السياسية

(التوجه الواقعي)، مع السعي لتحقيق: المصالح والمكاسب الاقتصادية (التوجه الليبرالي). وارتكازاً على الهوية الوطنية والمعايير القيمية الأوروبية المشتركة (التوجه البنائي).

٤- أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية هذه الدراسة على صعيدين، كما يلي:

فعلى المستوى العملي، تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها دراسة تحليلية للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول منطقة الخليج العربي، مع تحديد دورها الدولي وحدوده للوقوف على مكانتها في النسق الدولي بين مختلف القوى الفاعلة، هذا إلى جانب دراسة ما تمتلكه من: ركائز وأهداف وإمكانيات ومقدرات داخلية والتي قد تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على تشكيل سياستها الخارجية وعلى طبيعة تفاعلاتها مع غيرها من الدول.

أما على المستوى النظري، فعبر الاستعانة بمجموعةٍ من المقتربات لتفسير متغيرات: القوة والمصلحة والهوية، تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أفضل اقتراب لفهم وتفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول المنطقة الخليجية، ومن ثمّ التنبؤ بتوجهاتها المستقبلية.

ويمثل هذا الأمر فرصة مواتية لمعالجة أحد أهم الإشكاليات المنهجية في مجال العلاقات الدولية، تلك التي تتعلق بطبيعة العلاقة بين النظرية والتطبيق، أي كيفية توظيف النظرية لفهم الواقع الدولي.

وتجدر الإشارة إلى خصوصية هذه الدراسة، فحتى وإن وجدت دراسات تناولت السياسة الخارجية التي تنتهجها فرنسا تجاه دولة خليجية بعينها أو تجاه دول المنطقة الخليجية، فإنها لم تتناول المستجدات أو المتغيرات الجديدة، خاصةً بداية من مرحلة حكم الرئيس ساركوزي وصولاً إلى الرئيس ماكرون، وهي

مرحلة جديدة من مراحل تطوّر السياسة الخارجية الفرنسية في ظلّ النظام الدولي الجديد والذي يُعرف بسرعة التحولات والتغيرات في مكوّناته وتفاعلاته؛ لتكون هذه الدراسة بذلك مكّملة للجهود السابقة التي تناولت هذا الموضوع من زوايا ومراحل مختلفة، إذاً تمثّل إضافةً علميةً جديدةً حول هذا الموضوع.

== منهجية الدراسة:

تستدعي طبيعة الموضوع اتباع آلية التكامل المنهجي، بمعنى اعتماد أكثر من منهج كمحاولةٍ للاقترب من الإشكالية محل الدراسة كما يلي:

- المنهج التاريخي: الذي يساعد على تسليط الضوء على محيط الظاهرة وظروفها الرئيسية التي تنعكس على حراكيتها في وضعها الحالي.

- المنهج الوصفي: الذي يقوم بحصر ودراسة المعطيات حول التفاعلات الفرنسية مع محيطها الإقليمي أو الدولي (خاصة المنطقة الخليجية)، وفهمها كمياً وكيفياً بالاعتماد على آلية الوصف القائم على الاستنباط لتحديد الطبيعة السببية لهذه التفاعلات، كمحاولة للوقوف على حركية الظاهرة السياسية محل الدراسة.

- اقتراب التحليل النسقي: ويعني بتحليل النسق والكشف عن أجزائه وأنماط التفاعلات بينهم، واستقراء التغيرات التي تطرأ على هذه التفاعلات والأجزاء وبيان أثارها على تفاعلات وأجزاء أخرى، ويقودنا ذلك إلى الحديث عن السياسة الخارجية الفرنسية في ضوء التحولات في النسق الدولي الجديد من الشائبة إلى الأحادية إلى إمكانية التعددية القطبية.

- منهج تحليل المضمون: والذي يقوم على تقنية حصر وتحليل المعلومات والبيانات والتقارير المتوفرة عن الموضوع محل الدراسة، ألا وهو السياسة الخارجية الفرنسية، وعن النظام الدولي الجديد والتحولات الطارئة عليه بعد الحرب الباردة بصفة عامة، وعن منطقة الخليج العربي ودولها بصفة خاصّة.

٤- الأدبيات السابقة:

فيما يتعلق بالأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، فيمكن تقسيمها إلى فئتين جوهريتين:

تتعلق الأولى بميدان التَّنْظِير في العلاقات الدولية وتحديدًا في السياسة الخارجية، أما بالنسبة للثانية فتطرقت إلى السياسة الخارجية الفرنسية كواقع عملي.

استعانت الدراسة في إطار الفئة الأولى بأدبيات التنظير من خلال كُتُب مرجعية نظرية لرواد في حقل العلاقات الدولية^٩، هذا بالإضافة إلى الاعتماد على المجالات والدوريات العلمية المحكمة^{١٠}، إضافةً إلى الدراسات وأوراق العمل الصادرة عن جامعات ومراكز أكاديمية وبحثية مرموقة^{١١}.

أما الفئة الثانية التي تتناول السياسة الخارجية الفرنسية كواقع عملي، فهي بدورها تنقسم إلى مجموعتين:

ترتبط الأولى بالمتغيّر المستقل الخاص بالتحول أو التغير على المستوى الدولي بعد الحرب الباردة، وعلى المستوى الخليجي بعد الحرب الخليجية الثانية.

في حين تُركِّز الثانية على المتغيّر التابع وهو دور فرنسا في النظام الدولي وسياستها الخارجية.

الفصل الأول

قراءة نظرية حول الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة

تختلف النظريات التي تتطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالعلاقات الدولية عن بعضها البعض وفقاً للظاهرة أو المتغير التابع التي تسعى كل منها إلى تفسيره؛ فتحاول نظرية العلاقات الدولية شرح الأحداث الدولية دون تفسير دوافع الدول بل تقدم اقتراحات نظرية بشأنها.

وعلى النقيض، تأتي نظرية السياسة الخارجية لتفسير الأسباب الكامنة وراء اختيار الدولة لسلوك بعينه دون غيره، ولكن تفتقد هذه النظرية ما يمكنها من تحليل نتائج هذا الاختيار على تفاعلات السياسة الدولية حيث ينبغي الرجوع إلى نظرية العلاقات الدولية.

وقد أكد الطرح الذي قدمه أحد رواد الواقعية الدفاعية^{١٢} أنه لا وجود لنقطة التقاء تجمع هاتين النظريتين.

فنظرية العلاقات الدولية منوطة بالتحليل على المستوى الدولي وتنطوي مهمتها الأساسية على تعريف بنية هذا النسق، وبذلك فهي لا تمتلك الكثير لتقدمه لنظرية السياسة الخارجية التي تهتم بسلوك وقرارات الدول منفردة^{١٣}.

وقد وجه الكثيرون^{١٤} النقد لهذا الطرح نظراً لمبالغته في التمييز بين النظريتين، فلا شك أن هناك تباين في المتغير التابع لكل منهما أي الحقائق التي يتعامل معها المحلل لكن لا ينفي هذا الأمر حقيقة أن السياسات الخارجية ليست نشاطاً مستقلاً عن العلاقات الدولية، بل إن هذه الأخيرة تقع في مجال تنفيذ السياسات الخارجية أو هي مجموعة من السياسات الخارجية لمجموعة مختلفة من الفواعل، والتي إذا ما قررت عدم الانخراط في السياسة الخارجية، فلن يكون هناك ما يُسمّى بالعلاقات الدولية^{١٥}.

ارتكازاً على ما سبق، فإن المقتربات النظرية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية ليست سوى امتدادٍ للاتجاه الذي يفترض أن أدبيات العلاقات الدولية مفعمة ضمناً بنظريات السياسة الخارجية، ويؤكد أن لكل منهما سبباً عاماً للسلوك الذي تنتهجه الدولة خارجياً، الأمر الذي يتطلب أهمية الاستعانة بنظريات العلاقات الدولية وهي: الواقعية والليبرالية والبنائية بعد تنقيحها وتنسيقها حتى تقدم لنا رؤى مواتية حول السياسة الخارجية للدولة محل الدراسة^{١٦}.

وتستعرض هذه الدراسة في هذا الفصل النهج الذي تعتمد عليه كلٌّ من نظريات العلاقات الدولية الثلاث: الواقعية الجديدة، والليبرالية النفعية، والبنائية؛ لتفسير سلوكيات ومواقف فرنسا في تفاعلاتها الخارجية في إطار النظام الدولي الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول:

تحليل النظرية الواقعية لانعكاسات الحرب الباردة على قوة فرنسا في النظام الدولي

في ظل السعي نحو استخلاص تفسيرات للسلوك المفترض للفاعل في سياسته الخارجية، يلجأ غالبية منظري الاقتراب الواقعي إلى بنية النسق الدولي مع ربطه بعقلانية الفاعل في حسابه للقوة والمصلحة.

وعليه، تراهن الواقعية الجديدة على فاعلية المتغير التفسيري الذي يعتمد على ما يُسمّى بـ «الموقع النسبي لقوة الدولة»، الذي ينتج من اجتماع عاملين وهما: قطبية النظام الدولي ونصيب الدولة من المقدرات التي تمتلكها مقارنة بغيرها من القوى.

ولما كانت الواقعية الجديدة تؤكّد على قدرتها على توفير إطارٍ تفسيريٍّ موضوعيٍّ، فإن الاقترحات التي تقدمها يجب أن تنطوي على رؤى واضحة بشأن السياسات الخارجية المفترضة للفاعل في ظل التغييرات التي طرأت على بنية النسق الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي يثير التساؤل الخاص بموقع فرنسا في ظل هذه التغييرات ومكانتها في النظام الدولي وتأثير ذلك على سلوكها واتجاهات سياساتها الخارجية.

الأمر الذي يتطلّب تسليط الضوء على أهم التحوّلات التي لحقت بالنظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة سواءً من حيث بنية النسق الدولي الجديد أو الموضوعات المستحدثة التي أثارها.

بالنسبة إلى بنية النظام الدولي الجديد، يقصد ببنية النظام: توزيع القدرات وترتيب الوحدات المكوّنة له بالتناسب مع هذه القدرات^{١٧}.

وقد أثبتت النظرية الواقعية جدارتها في تفسير انعكاسات هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة أحد القطبين في التأثير على توجهات غيرها من الوحدات، ولكن بعد الانهيار السوفيتي قد أضحى من الضروري مراجعة البُعد النسقي للتحوّلات الدولية، حيث باتت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى عالمياً، وانفردت بامتلاكها مختلف عناصر القوة على جميع المستويات: العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، فضلاً عن كونها مركز قوة من حيث سلسلة تحالفاتها عبر العالم في الشبكة العالمية من المؤسسات الدولية^{١٨}.

وبالتوازي، تجلّت قوى أخرى رامية إلى إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب، يوضّح أبعاده الاستراتيجيون بتسليط الضوء على الاتحاد الأوروبي كعملاق اقتصادي، واليابان بقدرتها الاقتصادية الفائقة، والصين بقدرتها الاقتصادية وقوتها البشرية، وروسيا بقدرتها النووية الهائلة.

كما ساهمت المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة في تراجع الأهمية التي صاحبت الموضوعات التي هيمنت على النظرية الواقعية وأرست قوتها، على سبيل المثال لا الحصر الصراع الأيديولوجي وسياسة الاستقطاب، وشهدت صعود موضوعات جديدة حازت على اهتمام الباحثين والأكاديميين على أجنحة العلاقات الدولية الجديدة^{١٩} ومن هذه الموضوعات نذكر انتشار قيم الليبرالية السياسية: كالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتطور المفاهيم المتعلقة بها على الصعيدين: القانوني والسياسي، الأمر الذي ساعد على إعادة صياغة مفهوم السيادة، وظهور مفاهيم مثل: حق التدخل الإنساني، وذلك تحت مظلة حماية الإنسان^{٢٠}.

هذا إلى جانب انتشار مفهوم العولمة الاقتصادية على نطاق واسع، خاصة مع تزايد الدور الذي أضحت تلعبه: الشركات فوق القومية والمؤسسات التجارية

والمالية العالمية، ممَّا ساهم في تعزيز فرص الاعتماد المتبادل بين الدول، وهو ما فرض على الحكومات أهمية تكيف اقتصاداتها الوطنية مع الاقتصاد العالمي^{٢١}.

وأضحت القوة الاقتصادية بمثابة الهدف الذي تسعى إليه الحكومات كأساسٍ لقوتها الراهنة والمستقبلية، ومعياريًا لقياس مدى قوتها ونفوذها^{٢٢}.

كما ساهمت العولمة وركائزها المختلفة في تزايد أهمية المؤسسات والمنظمات الدولية خاصةً في إطار جهود التكامل الدولي، كما اتَّضح جليًّا التوجُّه نحو تبني خيار التكامل الإقليمي القائم على التعاون المؤسسي حيث نجد اتحاد النافتا NAFTA في أمريكا الشمالية، والاتحاد الأوروبي European Union في أوروبا، واتحاد المركسور MERCOSUR في أمريكا اللاتينية، واتحاد الآسيان ASEAN في جنوب شرق آسيا، ومجلس التعاون الخليجي في منطقة الخليج العربي.

وقد تجلَّى أيضًا الاتجاه العالمي نحو إرساء مبادئ السلم والأمن الدوليين، وتكوّن مفهوم الأمن واتسع من تعريفه العسكري الضيق؛ ليشمل القضايا الإنسانية: كالفقر والأوبئة والجهل وغيرها من القضايا التي تعتبر بمثابة قنابل موقوتة ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

كما ساهمت ثورة المعلومات وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات التي يشهدها العالم في تسهيل العلاقات بين أفراد المجتمعات المختلفة وترسيخها، وتوجهت الأنظار نحو موضوعات التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية.

وقد استغل متقدي النظرية الواقعية هذه التحولات المتسارعة والمضطردة بالحكم بعدم جدوى هذه النظرية في تفسير السياسات الخارجية بعد الحرب الباردة، وذلك لتراجع أهمية المتغير المستقل أي الموقع النسبي للقوة، على أساس أن القوة العسكرية لم تعد قادرةً بمفردها على القيام بدورها في عملية التفسير.

ولكن استطاعت الواقعية الجديدة تحديث متغيرها المستقل ونجحت في إثبات رؤيتها النسقية لماهية القيود والحوافز المؤثرة في تشكيل سياسة الوحدات

الخارجية، وهو ما يفسّر تسليطها الضوء على مستوى ترتيب ميزان القوى العالمي من جانب، وما ينتج عنه من تحولات في المتغيّرات المؤثرة على صنع القرار من جانب آخر.

وتجدر الإشارة - في هذا الصدد - إلى المسلّمات الواقعية التي عرضها المؤلّف الجماعي^{٢٣} الصادر من قبل مجموعة من الواقعيين، والتي تعكس هذا التكيّف من خلال محورين أساسيين:

المطلب الأول: سياسات القطبية الأحادية وتداعياتها على التفاعلات الدولية.

انطلق الواقعيون بعد الحرب الباردة من قاعدة مفادها أن التوزيع الأحادي للقوة هو المتحكّم في تشكيل سلوك الوحدات، وهو ما يفسّر سلوك الولايات المتحدة الأمريكية وتفرّدها بسيادة العالم، في الوقت الذي تستجيب فيه للتوزيع الجديد للقوة من خلال اتباع استراتيجيات تمكّنها من الحفاظ على هيمنتها: كاستخدام المؤسسات والمنظمات الدولية؛ لإضفاء طابع الشرعيّة على سلوكياتها، أو الدخول في اتفاقيات وفرض العقوبات لتهديد الدول النووية،... إلخ.

الأمر الذي يدفعنا نحو الحديث عن استجابات الدول المختلفة لهذه الهيمنة من خلال سياساتها الخارجية، فتتّجه في ثلاثة مسارات إمّا: الحياد أو الاندماج أو الرفض.

فتقرّر بعض الدول الراضية عن القيادة الأمريكية الاندماج معها لضمان أمنها، بينما تتحفّظ دول أخرى: كالصين وروسيا وفرنسا على هذا الرهان وتتجه للحاق بالمؤسسات السياسية والاقتصادية التي يقودها القطب المهيمن بدلاً من محاولة تفويض هذا النظام. وتوضح الواقعية الجديدة أنّ الدول في سعيها لتشكيل سياساتها الخارجية؛ ينبغي لها حسم المعادلة النسقيّة الجديدة التي تتلخّص في قبول التحالف الأمريكي من جانب، وحساب الفوائد المرجوة من هذا التحالف من جانب آخر.

وذلك لا يمنع من منظور واقعي سعي بعض القوى سواء من خلال تحركات: فردية أو جماعية إلى موازنة القوة الأمريكية والاتجاه نحو إرساء نظام دولي جديد، وبالتالي يتوقع الواقعيون عدم استمرار نظام القطبية الأحادية طويلاً، بل إنه سيمهد الطريق سريعاً نحو عالم متعدد الأقطاب^{٢٤}.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أحد هذه التحركات الجماعية التي تسعى لموازنة القوة الأمريكية، وبذلك يُعدُّ أحد ركائز تدعيم موقع فرنسا من القوة في النسق الدولي، لا متلاك هذا الاتحاد مفوضية تعمل كجهاز تخطيطٍ مركزيٍّ، وبرلمانٍ أوروبيٍّ، ومحكمة عدلٍ، ويسير في اتجاه تبني دستورٍ موحدٍ، الأمر الذي يؤهله؛ ليصبح مركز ثقلٍ محوريٍّ في السياسة العالمية، ولكن تحول عدم فاعلية سياسته الخارجية والأمنية المشتركة دون حصول أوروبا على هويةٍ سياسية لها تواجدٌ أكثر انتشاراً على النطاق العالمي^{٢٥}.

وبناءً على ذلك، إن موقع فرنسا من القوة في نسق ما بعد الحرب الباردة - من منظور الواقعيين - تنازعه آمالٍ وتحدياتٍ تعرقل الاتحاد الأوروبي في سعيه لموازنة القوة الأمريكية.

المطلب الثاني: التنافس بين القوى الكبرى على الموقع الدولي.

في الوقت الذي ارتكزت في إطاره الواقعية التقليدية على التنافس العسكري بين الدول كأساس لمواجهة التهديدات المستمرة وللحفاظ على الأمن في بيئة فوضوية تتسم بالاعتماد على الذات، انتقلت هذه الأخيرة لمرحلة الاعتماد المتبادل لتجسيد عالم ما بعد الحرب الباردة.

وهو ما يبرر تعامل الواقعية مع المنافسة باعتبارها ميزة تنافسية قائمة ومستمرة، وهي وإن لم تعد عسكرية، فإن المنافسة على الموقع شملت اليوم: الموارد، الأسواق، النفوذ، التطور التكنولوجي،... إلخ.

ولذلك لم تعد القوة العسكرية هي الآلية الوحيدة لتحديد موقع الدولة من القوة في النسق، حيث تراجعت لحساب عواملٍ أخرى أهمها: القوة الاقتصادية والجاذبية الثقافية^{٢٦}.

وقد اختلف المنظرّون حول المتغيرات المسؤولة عن التنافس الدولي في نسقه الجديد، فاتجه البعض^{٢٧} إلى اعتبار عنصر الندرة أساس هذا التنافس، والمتغير الحاسم لتحديد نتيجة الصراع بين القوى الكبرى، كما يتوقف الأمر على مدى قوة الدولة اقتصادياً؛ ويشير البعض الآخر^{٢٨} إلى أن القدرات المادية لم تعد الوحيدة التي تمتلكها الدولة، بل إن هناك مصادرَ أخرى غير مادية للقوة مثل: الثقافة، الأيديولوجيا،... إلخ، وهي تقع في إطار ما يُسمّى بـ «القوة الناعمة» Soft Power، والتي تتميز بتأثيرها الواضح في الأولويات السياسية للوحدات الأخرى.

وبالنسبة إلى فرنسا، فإن استقلالها الدفاعي لن يكون ذا تأثير حاسم في متابعة تحقيق مصالحها، فتحتاح إلى قدرٍ من النفوذ: السياسي والثقافي والاقتصادي على الصعيد الخارجي حتى تتمكن من الحصول على مكانة عالمية.

وفي هذا الصدد، تعتبر مفاهيم العظمة والنفوذ والعالمية من الأمور الحاسمة لرسم معالم قوة فرنسا^{٢٩}، وهو ما أكّده الرئيس الفرنسي سابقاً جاك شيراك Jacques Chirac قائلاً: «تمتلك فرنسا القوة الدولية نظراً لعضويتها في مجلس الأمن، إضافةً إلى قوتها النووية، ولكن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الوزن على الساحة الدولية، حيث ستكون اللغة عاملاً خطيراً من عوامل القوة الدبلوماسية والاقتصادية في عالم تتمتع فيه اللغة الإنجليزية هيمنة واضحة»^{٣٠}.

المبحث الثاني

تحليل النظرية الليبرالية النفعية لماهية المحددات القرارية في صناعة السياسة الخارجية الفرنسية

ارتكز بعض المنظرين في علم العلاقات الدولية على ضرورة تحديد علاقة الدولة بمحدداتها الداخلية كأساسٍ لنموذجهم التفسيري بشأن توجهات السياسة الخارجية للفاعل، وذلك على غرار الدعوة نحو فحص أولويات البيئة الدولية، على أساس أن هذه السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس للخصائص الهيكلية والوظيفية للبيئة الداخلية لصنع القرار^{٣١}.

ومن هذا المنطلق، تدعو النظرية الليبرالية النفعية في سعيها نحو تفسير السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى إيلاء اهتمام خاص لمتغيرات النسق الداخلي السياسي خلال الفترة ذاتها، فهي بلا شك تُعدُّ من المتغيرات التي ترتبط بهيكل صناعة قرار السياسة الخارجية، ويُعرف هذا الهيكل بأنه نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات ذات الاختصاص لصنع تلك السياسة، وتحديد الوزن النسبي لكلٍّ من هذه المؤسسات والأجهزة في صياغة السياسة الخارجية^{٣٢}.

ونظراً لتعدد هيئات اتخاذ القرار الخارجي الفرنسي، سيُسلطُ هذا المبحث الضوء على مركز اتخاذ القرار *de noyau décisionnel*، وذلك بالاعتماد على الهيئات الأساسية التي حددها الدستور الفرنسي الحالي.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي السياسي العام لفرنسا.

لقد شكّل مؤسس الجمهورية الخامسة الجنرال شارل ديغول إطاراً مؤسسياً لصناعة القرار بشقيه: الداخلي والخارجي، انطلاقاً من اعتبار الدولة بمثابة أداة أساسية لتحقيق المصالح والطموحات الوطنية، لذلك فهي تعلو عن مستوى الانقسامات الداخلية، وتتميّز باستقلالية القرار، دون التقيد بالإشكاليات السياسية والجماعات الضاغطة^{٣٣}.

ويعتبر الدستور الجديد المعلن عام ١٩٥٨ من قبَل ديغول انعكاساً لهذا التصور حيث ينتخب رئيس الجمهورية -بمقتضاه- من قبَل الشعب مباشرة وليس من البرلمان، ويمنح للرئيس الحق في تعيين رئيس الوزراء وحل مجلس النواب، بالإضافة إلى صلاحيته في إعلان الطوارئ، وحقه في تعديل الدستور باللجوء إلى الاستفتاء الشعبي، كما تتمتع السلطة التنفيذية بصلاحيّة إصدار بعض التنظيمات والقوانين؛ فتشارك في صلاحية التشريع^{٣٤}.

وبالتالي، فقد منح هذا الدستور الجديد سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في مواجهة الحكومة التي اقتصر دورها على تنفيذ برنامج الرئيس، أو في مواجهة البرلمان الذي تتلخص اهتماماته في وظيفتي: التشريع والمراقبة، وتأسيساً على ذلك، أصبحت السياسة الخارجية مجالاً خاصاً لرئيس الجمهورية^{٣٥}.

المطلب الثاني: اهتمامات الرأي العام الفرنسي.

يعتقد منظرو الليبرالية النفعية أن التحوُّل على المستوى الشعبي يُعدُّ من أبرز التحولات التي عكستها فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبح الأفراد بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصالات أكثر تأهيلاً للتفاعل مع الأحداث الدولية وأكثر قدرةً على تحليلها والتعبير عن مواقفهم بإعداد مخرجات جماعية مؤثرة^{٣٦}، الأمر الذي أضفى تغييراً على ماهية شرعية السلطة؛ ليصبح مرتبطاً بشرعية الإنجازات والقدرة على تلبية الحاجات وتحقيق الأهداف، ومن ثمّ توفير الأمن والاستقرار للأفراد^{٣٧}.

ويتجلى هذا التحول بشكل خاص في العالم الغربي، وفي فرنسا تحديداً، حيث أصبحت توجُّهات السياسة الخارجية تُحوز على اهتمام الناخب الفرنسي ومادة انتخابية فعّالة يستخدمها المرشحون كآلية لاستقطاب الناخبين، الأمر الذي يؤكد جدوى التفسيرات المرتكزة على متغيرات البيئة الداخلية على حساب التفسيرات الخاصة بالنسق الدولي.

المطلب الثالث: توجُّهات الأحزاب السياسية في فرنسا.

تتقاسم الساحة السياسية الفرنسية ثلاثة تيارات رئيسية، وهي: يمين وسط ليبرالي، ويسار اشتراكي، ويمين قومي متطرف.

وفي ظلّ الاتجاه الذي تدعمه النظرية الليبرالية النفعية نحو الفواعل المجتمعية لكونها مؤسسات تمثيلية تُشكّل خيارات السياسة الخارجية للدولة، تتجلى الحاجة إلى فحص الخطوط العريضة للبرامج الخارجية التي تتبناها هذه الأحزاب، إلى جانب عرض دورها ومكانتها في الشبكة السياسية المرتبطة بصناعة القرار الخارجي، بما يعد مدخلاً أساسياً لاستخلاص توجهات السياسة الخارجية الفرنسية.

التيار الأول: اليمين الوسط الليبرالي *La Centre-droite Libérale*

يتكوّن هذا التيار من حزبين وهما: الحزب الليبرالي الديمقراطي *Parti libéral démocrate* (توجه ديغول) والاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (*l'Union pour la Démocratie Française UDF*) (يمين ليبرالي).

وعلى الرغم من الاختلاف بينهما على صعيد عدد من القضايا المرتبطة بالشأن الداخلي، إلا أن تجمعهما رؤى متقاربة خاصة في الأجندة الخارجية، ويتضح ذلك من خلال استلهاهم غالبية مبادئهما من الإرث الديغولي، ومن هذه المبادئ نذكر مبدأ الاستقلال الوطني الذي يؤكد أهمية بناء علاقات قوية مع الجانب الأمريكي، لكن في حدود الاحتفاظ بقدر من الاستقلالية والتعددية.

ويعبر عن ذلك موقف الرئيس الفرنسي جاك شيراك *Jacques Chirac* بقوله: «إنني أكنُّ للولايات المتحدة الأمريكية الإعجاب وعرfan الجميل، لكنني حاربت في سبيل حريتنا، إن عرفان الجميل لا يعني الاستسلام^{٣٨}».

وعلى الصعيد الأوروبي، يدعم هذا التيار الجهود الرامية نحو الوحدة الأوروبية، بتأكيد قبوله للعملة الأوروبية الموحدة «اليورو»، ودفاعه عن أهمية الدستور الأوروبي الموحد، والحرص على عدم قبول انضمام تركيا للاتحاد حفاظاً على الهوية الأوروبية^{٣٩}.

ويتسم خطاب مؤيدي هذا التيار بالثبات والحزم تجاه قضايا الإرهاب والعنف والهجرة غير الشرعية، والدفاع عن تقاليد الجمهورية، وضرورة الحفاظ على وحدة وتماسك الأمة الفرنسية.

وبالنظر إلى طبيعة الصراع في الشرق الأوسط، فيسلك هذا التيار ذلك المسار الذي أرساه ديغول في سياسته الخارجية تجاه القضايا العربية منذ عام ١٩٦٧، والذي يسعى إلى الموائمة بين علاقات الصداقة مع إسرائيل والدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية الثقافية لفرنسا في العالم العربي، لذلك يصبر الكثير من أنصار هذا التيار وفي مقدمتهم جاك شيراك على إقامة علاقات متميزة مع أغلب الأقطار العربية خاصة في: العراق، ولبنان، وسوريا، ومصر،... إلخ.

التيار الثاني: اليسار الاشتراكي Gauche Communiste

ينظر هذا التيار بإيجابية إلى السياسة الخارجية القائمة على الإلهام الديغولي والساعية إلى الاستقلال الوطني، وبذلك يتفق مع التيار اليميني في الهدف حول ضرورة بناء أوروبا موحدة ومستقلة وقوية، ولكنه يختلف معه حول ماهية الوسائل اللازمة لتنفيذ هذا الهدف. وقد اتفق أنصار هذا التيار - ومنهم الرئيس فرانسوا ميتران الذي تولى السلطة عام ١٩٨١ - بقطيبيته: الاشتراكي والشيوعي على مجموعة من الشروط الواجب توافرها لقبول الوحدة الأوروبية، وهي أهمية وجود عملة أوروبية موحدة تشمل جميع الأقطار الأوروبية، وحكومة اقتصادية ذات طابع أوروبي لتمثيل الشعب الأوروبي، وسياسة اجتماعية قائمة على العدل وتحقيق التنمية وتوفير فرص العمل، مع السماح لدول أوروبا الشرقية بالانضمام

لإضفاء قوة إضافية للجبهة الأوروبية^{٤٠}. وينتقد هذا الاتجاه السياسات الليبرالية الانفرادية للإدارة الأمريكية، وخاصةً في مجال حرية التجارة العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي ومواكبة العولمة، ويدافع عن حق الدولة في التمسك بزمام الأمور في هذه المجالات، بل ويتبنى موقف أقل حدة تجاه قضايا الهجرة والاندماج الاجتماعي، إذ ينادي دومًا بضرورة إلغاء القوانين المعادية للأجانب لاعتراضها مع مبادئ الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بحرية الإنسان وحقوق المواطنة... إلخ^{٤١}.

أما فيما يتعلق بموقفه من الصراعات في الشرق الأوسط، أبدى الاشتراكيون تأييدهم الصريح للحركة الصهيونية، وهو ما يكشف عن العلاقات التاريخية التي تجمعهم بدءًا من التضامن مع وعد بلفور، ثم ممارسة الضغط على الحكومة الفرنسية للاعتراف بقرار التقسيم المعلن عام ١٩٤٧، وقد توصلت العلاقات بين الحزب الاشتراكي الفرنسي والحركة الصهيونية إلى حد الانخراط وتوحيد الأهداف، عندما اشترك مع حزب العمال الإسرائيلي في عضوية «الأممية الاشتراكية (l'Internationale Communiste)»^{٤٢}.

التيار الثالث: اليمين المتطرف La Droite Radicale

يمثله حزب الجبهة الوطنية Front Nationale الذي يتزعمه جان ماري لوبان، وتقوم حجته على تمثيل الهوية والثقافة الفرنسية التي لا تعبر عنها بصدق الأحزاب الأخرى، على أساس أن هذه التقاليد هي أعرق وأقدم من دستور الجمهورية الخامسة، ويتسم برناجه بالعداء الواضح للأجانب والمهاجرين واللاجئين وخاصةً المسلمين لكونهم مصدر التهديد الأساسي لبقاء الأمة الفرنسية وأمن أراضيها وثقافتها ولغتها^{٤٣}. وبالتالي، يناشد مؤيدو هذا التيار بضرورة النهوض بالهوية الفرنسية وتحديثها استعدادًا لبثها إلى العالم، مع مواجهة الأفكار الأجنبية الدخيلة على المجتمع وخاصةً الأمريكية منها.

وخارجياً، فهو يطالب باستقلالية فرنسا عن النظام العالمي، ويأمل في استقلالها من المؤسسات والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة وحلف الأطلسي والمنظمة العالمية للتجارة، بل من الاتحاد الأوروبي أيضاً^{٤٤}.

المطلب الرابع: دور الفواعل غير الحكومية على الساحة الفرنسية.

فقد ساهمت ممارسات الضغط من قِبَل الفواعل غير الحكومية في اعتراف الحكومة الفرنسية بها، وبالتالي توسيع مجال أنشطتها الخارجية إلى مجالات عديدة، وهو ما دفع صانع القرار الفرنسي إلى ضرورة إشراكهم في الشؤون الخارجية للدولة^{٤٥}. ومع تعدد هذه الفواعل من منظمات اجتماعية وسياسية وثقافية، فإننا نخصّص بالتطرق إلى تلك الفواعل ذات التأثير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العالم العربي والإسلامي، وهم:

أولاً: النفوذ اليهودي في فرنسا.

يحتل اليهود في فرنسا المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان مقارنةً بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، ولكنهم من أهم المجموعات تأثيراً من حيث الكيف في المجتمع الفرنسي، حيث تتميز بنشاطها وحيويتها، خاصةً بعد أن توطرت بشبكة من الجمعيات المتكاملة في أهدافها، ومن أهمها نذكر الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد Fonds Social Juif Unifie، والذي أنشأ عام ١٩٥٠ بهدف الإشراف على جميع الأموال والتبرعات وتوزيعها؛ والوكالة اليهودية من أجل إسرائيل Agence Juive Pour Israël حيث تسعى إلى إنعاش وتطوير اللغة ونشر التربية والثقافة العبرية والتشجيع على الهجرة إلى إسرائيل؛ والمجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا Conseil Représentatif des Institutions juives de France، والذي يتولّى المهام التنسيقية لأنشطة مختلف المنظمات والمؤسسات اليهودية في فرنسا، ويضطلع بمختلف النواحي المعبرة عن اهتمامات الجالية اليهودية بفرنسا.

وفي ظل فاعلية هذه المؤسسات داخل فرنسا، إلا أن الأمر لا يُقارن بقوة التأثير الذي يمارسه اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ولكن لا يُمكن الاستهانة بهم فعلى الرغم من أنهم لا يمثلون سوى ١٪ من عدد السُّكان في فرنسا إلا أن الجالية اليهودية تُعرف بانتمائها المزدوج، أي انتمائها للإقليم الذي تقطن فيه وتمتلك في كنفه مصالح مختلفة، ولكن ذلك لا يؤثر على انتمائها الوجداني العاطفي لإسرائيل. وبالتالي، تتجسّد قوة هذه الجالية في قدرتها على التعبير عن ذاتها وعن مطالبها حتى لو تطلب ذلك ممارسة سُبل الإرهاب الثقافي من خلال استغلال ما تمتلكه من قنوات إعلامية وإمكانيات تكنولوجية لتمير رغباتها واستدراج العطف نحوها كاستعراض بعض رموز الهولوكوست^{٤٦}.

ثانياً: موقف الجالية العربية-الإسلامية في فرنسا:

تشكّل الجالية العربية الإسلامية أكبر جالية أجنبية من حيث العدد حيث تتضمن من خمسة إلى ستة مليون مسلم، ويعتبر الدين الإسلامي هو ثاني أكبر ديانة اعتناقاً، أما من حيث الكيف لا تمثل هذه الجالية ضغطاً أو تأثير ملحوظ في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية^{٤٧}، ويرجع ذلك لضعف تأطيرها المؤسسي، وصعوبة ارتباطها الواقعي بالوطن الأم نظراً للسياسات الاحتوائية التي تمارسها الحكومة الفرنسية لرموزها السياسية والفكرية.

المبحث الثالث

تحليل النظرية البنائية للنزعة الاستقلالية في السياسة الخارجية الفرنسية وموقعها من الثوابت والمعايير الأوروبية.

في أعقاب الإخفاق النظري التفسيري من جانب الواقعية والليبرالية من حيث التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلمياً، خاصةً بعد ثورة غورباتشوف في السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي وتبنيه لأفكار مستحدثة كـ «الأمن المشترك»، اتجهت النظرية البنائية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات، لتكون إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية.

وبهذا الصدد، تعتبر النظرية البنائية الأكثر نجاحاً وفعالية في تحليل كيفية تغير الهويات والمصالح بمرور الزمن، بحيث ينتج عنها تغير في سلوك الوحدات الدولية، وفي حالات بعينها يتولد تحولات غير متوقعة في الشؤون الدولية، أي أن البنائية تعتمد على سيولوجيا التفاعلات مع ترسيخ مفهوم الهوية وتسلط الضوء على مصادر التحويل والتغير.

ومن هذا المنطق، تستعين هذه الدراسة من خلال هذا المبحث بالنظرية البنائية لتوضيح ماهية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والسياسات الخارجية للدول الأعضاء انطلاقاً من تأثير الثوابت والمعايير والمصالح والهوية.

المطلب الأول: جدلية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ونظرية الاستقرار بالهيمنة

في ضوء اعتماد النظرية الواقعية على عنصر القوة كمتغير أساسي لتفسير سلوك الفاعل في عالم ما بعد الحرب الباردة، استهدفت أطروحات النظرية البنائية تأثير الأفكار

والقيم والمعايير، وارتكزت على المواقف التي تنعكس بتفاعل الدول مع بعضها البعض وتستجيب لها تبعاً لذلك^{٤٨}. وبالتالي، تشترك البيئة المعيارية مع المادية في تشكيل خيارات الفاعل من خلال تأثير ما يمتلكه من أفكار وقيم نحو اتخاذ موقف بعينه دون غيره.

وبالتطبيق على الموضوع محل الدراسة، وعلى اعتبار أن الاتحاد الأوروبي يمثل مرجعية معيارية مهمّة للسياسة الخارجية الفرنسية، يوضح البنائيون أن ما يشكّل هوية ومصالح مواقف هذه السياسة لعالم ما بعد الحرب الباردة لا يرجع إلى مدى قدرة فرنسا لدعم الاتحاد الأوروبي حتى يصبح قوة مستقلة وموازية للولايات المتحدة، بل سينصرف إلى الاختيار الفرنسي ما بين المنظور الوطني أو الإقليمي الأوروبي ومن ثمّ تحليل أي تغيير واضح لسلوك السياسة الخارجية الفرنسية للفترة ذاتها.

إن هذا الاختلاف بين النظرتين: الواقعية والبنائية لموقع الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى فرنسا، يدفعنا إلى التطرق لاقتراب كلٍّ منهما للمنظمات الدولية نظراً لدورها الواضح وتأثيرها على سياسات الدول الخارجية، فتتجّه النظرية الواقعية إلى عنصر القوة باعتباره صاحب التأثير الحقيقي داخل هذه المنظمات، ويؤكد هذا الاتجاه طرح الاستقرار بالهيمنة الذي يعتبر أن نشأة المنظمات نابعة من رغبة طرف مهيمن ويمتلك من الموارد ما تدفعه إلى ضرورة دعمها وحمايتها، إذاً كلما استمرت الهيمنة استمرت قوة الطرف المهيمن في حماية مصالحه. ويفسّر هذا الأمر أن استمرار الدعم الفرنسي للاتحاد الأوروبي واعتماد مرجعيته في سياستها الخارجية يتوقف على استمرار تحقيق مصالحها^{٤٩}.

في المقابل، يهتم التحليل البنائي بالدور الذي تضطلع به المنظمات لتشكيل معايير أخلاقية ومثالية في السياسة العالمية، بما يدفع الدول إلى إعادة تعريف أولوياتها ومصالحها في إطارها^{٥٠}.

وعليه - وفقاً للواقعيين- إن هذه المنظمات تلعب دور الفاعل المستقل الذي يمتلك سلطة فرض أجندات وتطبيق سياسات وتعديل سياسات الدول المنفردة.

لذلك تنظر البنائية إلى مدى تأثير العضوية في الاتحاد الأوروبي على طبيعة السياسة الخارجية للعضو فيه.

وهو ما يقودنا إلى أهمية الحديث عن انعكاسات التنظيمات المؤسسية والذي يتمثل في الاتحاد الأوروبي على السياسة الخارجية الفرنسية لعالم ما بعد الحرب الباردة، وخاصةً مدى تأثير التطور في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة على التغيير في السياسة الخارجية الفرنسية.

وبناءً عليه، تتعامل البنائية مع هذا التغيير على اعتبار كونه سلوكاً منشأً اجتماعياً، لهذا ترفض فرضيات الاقتراب الواقعي وإدراكه لهذا التغيير بأنه سلسلة متواصلة من التعديل في الوسائل المستخدمة وتحوُّل جذري في دور وسلوك الدولة، ويوضح أنصار النظرية البنائية أن إمكانية التغيير في السياسة الخارجية يتوقف على إمكانية ظهور خطاب بديل يعبر عن الأفكار والقيم التي تشكّل الهوية والمصلحة الوطنية ويتحدى الخطاب الراهن، لذلك تتوقع ثلاثة مستويات للتغيير: إمّا تعديل في الخطاب الراهن وما يترتب عليه من تغيير محدودٍ في الاستراتيجيات المتبعة، أو تحويل الخطاب الراهن وما يسفر عنه من تقديم استراتيجيات جديدة؛ لتحقيق مصالح وطنية خاصة، أو تبديل الخطاب الراهن بشكل يختلف عنه تماماً. لقد تطورت السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة تدريجياً واستجابةً لتسارع التفاعلات والتطورات على كافة الأصعدة، ووفقاً لحركية الطموح نحو ترسيخ التكامل الأوروبي الذي كان مقتصرًا في البداية على الصعيدين: التجاري والاقتصادي مستهدفاً توحيد الموقف الأوروبي في المفاوضات التجارية الدولية. ومنذ عام ١٩٦٩ تجلّت محاولات تشكيل إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية حيث تأسست آلية التعاون السياسي الأوروبي.

المطلب الثاني: مسارات التأثيرات الممكنة للاتحاد الأوروبي على أعضائه

إن دراسة مدى تأثير العضوية في الاتحاد الأوروبي لم يندرج في إطار حقل السياسة الخارجية إلا حديثاً، إذ تمحور الاهتمام سابقاً حول دراسة مدى

تكيّف وزارات الخارجية للدول الأعضاء على المستوى الإداري، ويرجع ذلك لتركيز المقترحات النظرية للسياسة الخارجية الأوروبية من الزاوية التنظيمية بين الحكومية Inter-gouvernementale⁵¹.

ولكن جاء التحليل البنائي؛ ليقترح إمكانية دراسة الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة ذات علاقات خارجية متعددة أي من الزاوية فوق القومية Supranationalité، وبمقتضى ذلك، لا يُنظر إلى الدولة العضو على أنها تمتلك سلطة مطلقة في سياستها الخارجية، بل يتجلى تأثير الطابع الأوربي Européanisation، أي تأثير الفوق-قومية لمسار التكامل الأوروبي على السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأعضاء، وبذلك يتضح إسهام هذه الدول في مسار صنع السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

ويتضح ممّا سبق أن البنائية كاقتراب تفسيري لم تتطرق للسياسات الخارجية الأوروبية باعتبارها قواعد وإجراءات حكومية، بل لكونها مجموعة من المعايير المميزة لها والتي تقود الدول لاعتبار بعض السلوكيات مقبولة وأخرى غير ذلك.

وهذا الصدد تقترح النظرية البنائية أربعة مسارات للتأثيرات الممكنة للاتحاد الأوروبي على أعضائه، وتعكس هذه المسارات بدورها بعدين أساسيين: يتعلق البعد الأول بمصدر التأثير سواءً من خلال إجراءات مؤسساتية أو بفضل تشكيل معايير أوروبية للسلوك الملائم، أما البعد الثاني، فينطوي على مستوى التأثير، أي مدى تأثير الاتحاد الأوروبي سواءً على جوهر السياسات الخارجية للدول الأعضاء أو فقط على مسار صناعة قراراتهم الخارجية المشتركة.

وإجمالاً، يتكوّن لدينا أربع حالات كمحاولات خاصّة بالسياسات الخارجية للدول الأعضاء للتكيّف مع معايير الاتحاد الأوروبي⁵²، وهم:

الحالة الأولى: تكيّف جوهري/ تعديلي: ويلجأ الأعضاء لهذا النوع من التكيّف على أثر الضغط الممارس من قِبَل الاتحاد الأوروبي بضرورة تنبّي سياسات بعينها أو اتخاذ موقف ما؛ فيسعى كل عضوٍ للتوفيق بين مطالب الاتحاد الأوروبي

وأولويات المصلحة الوطنية، أي يتوقف هذا الأمر على حسابٍ دقيقٍ للتكاليف والمكاسب.

الحالة الثانية: تكيّف جوهرى/ إنشائي: ويقصد بها تبني كل دولة عضواً المعايير الأوروبية توفر لها فهماً بعينه لمصلحتها الوطنية وتقود متخذ قرارها بتعديل سياساتهم الخارجية وفقاً لهذه المعايير حتى يتناسب إليها صفة الشرعية واحترام المنظومة الأوروبية، ويؤدي هذا الأمر في النهاية إلى تشكيل هوية أوروبية جماعية مشتركة، ومن ثم إجراء تعديل جوهرى في المفاهيم المركزية التي تركز عليها سياساتهم الخارجية.

الحالة الثالثة: تكيّف إجرائي/ إنشائي: تعتبر هذه الحالة بمثابة ثمرة عملية التنشئة الاجتماعية لمثلي الدول الأعضاء في الاتحاد، بفضل ثقافة الدبلوماسية التعاونية والمعايير الإجرائية الشكلية كالتشاور وسياسة الإجماع وسرية المفاوضات والتزام الحياد في الرئاسة... وغير ذلك من المعايير التي قد تؤثر من الناحية العملية على السياسات الخارجية للأعضاء سواءً من خلال تعزيز رغبة العضو في التكيّف لشعوره بأنه ملتزمٌ بإعادة ومصالح الاتحاد في تشكيل سياسته الخارجية من جانب، أو عبر ضمان استقلال موقفه ومصالحه والذي ينتج من مشاركته المستمرة في المفاوضات والمشاورات، الأمر الذي قد يجعله مدخلاً مؤثراً على القرار النهائي للاتحاد من جانب آخر.

الحالة الرابعة: تكيّف إجرائي/ تعديلي: ويتجلى من وجود اعتبارات فوق-قومية لصناعة قرار السياسة الخارجية تتحدى المنظور التقليدي لصنع السياسة الخارجية باعتبارها خاصية وطنية، وبذلك يؤثر الاتحاد الأوروبي من خلال شروطه ومطالبه في عملية صنع السياسة الخارجية للدول الأعضاء، كما يمكن أن تساهم هذه الآلية في تعزيز قدرات ومكانة الدبلوماسية الوطنية للدولة العضو بفضل المكانة والقوة والنفوذ التي تعكسها هذه العضوية.

وتأسيساً على ما سبق، فوفقاً للنظرية البنائية أنّ السياسة الخارجية الفرنسية باعتبارها عضواً في الاتحاد الأوروبي، لن يؤثر موقع قوتها النسبي من بين دول

الاتحاد الأوروبي ولا موقع هذا الأخير في النسق الدولي في تشكيلها، وإنما درجة تكيفها مع المعايير الجديدة التي طرأت على النسق الدولي، والمعايير الأوروبية بشكل خاص. وبقراءة الخطاب الدبلوماسي الفرنسي نحو الاتحاد الأوروبي، فقد يتبين أنه يحتمل ثلاثة مستويات ممكنة من التغير ما بين التعديل، أو التحويل، أو التبديل.

الفصل الثَّاني

ملامح السياسة الخارجية الفرنسية في محيطها الإقليمي والدولي

لقد اعتبرت التحوُّلات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بمثابة تحديات من حيث تأثيرها بشكل كبير على فرنسا على كافة الأصعدة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وفي مقدِّمة هذه التحديات نذكر الشعور الفرنسي بتهديد هويتها وثقافتها بسبب صراع الثقافات العالمية.

وفي مرحلة تحرير التجارة أصبح العالم قريةً صغيرةً تتداخل فيها الثقافات وتتأثر ببعضها البعض، وبرز تأثير الثقافة الأمريكية نظرًا لامتلاكها الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك، وهو ما يفسر الوجود الأمريكي في أوروبا وانتشار ثقافته المادية (كالمأكولات والمشروبات) والمعنوية (كاللغة الإنجليزية).

وهو الأمر الذي ساهم أيضًا في تنامي الهاجس الفرنسي بتهديد دورها ومكانتها التي عانت طويلاً وصارعت من أجل الحفاظ عليها عبر مراحل تاريخية مختلفة.

وطرحت المنافسة الاقتصادية الدولية في إطار البحث عن مناطق النفوذ سواءً على المواد الأولية ومصادر الطاقة، تهديدًا للنفوذ الفرنسي في بعض المناطق خاصةً أفريقيا. وعلى الصعيد الأوروبي جاءت وحدة ألمانيا بعد الحرب الباردة لتمثل صدمةً كبيرةً لفرنسا، هذه الدولة التي طالما شكَّلت عائقًا أمام فرنسا في توجهاتها: الإقليمية والدولية.

بمعنى آخر، فقد دفعت هذه التحديات مجتمعةً الحكومة الفرنسية إلى ضرورة التدخل لإيجاد الوسائل اللازمة لصيانة وضمان مصالحها المختلفة على كافة المستويات، لإعادة النظر في آليات سياساتها الخارجية التي تحكمها عدَّة ركائز أو أهداف راسخة، إلى جانب اعتماد استراتيجية القوة الذكيَّة في علاقاتها التفاعلية مع غيرها من الوحدات الإقليمية والدولية، وهو ما ستوضحه هذه الدراسة في هذا الفصل الذي ينقسم إلى مبحثين، وهما:

المبحث الأول

ركائز الدور الدولي للسياسة الخارجية الفرنسية

تحتل إشكالية أدوار القوى الدولية أهمية كبيرة على الصعيدين: السياسي والأكاديمي نظرًا لما تمارسه المتغيرات: الدولية والإقليمية من تأثير واضح في تغيير أو استمرار بنية النظام الدولي. ويعتبر الدور أحد مكونات السياسة الخارجية للدولة، وانعكاسًا لرؤية الدولة للوظائف الأساسية التي تضطلع بها في نظام دولي بعينه^{٥٣}، ولذلك تختلف أدوار الدول وسياساتها في النظام الدولي وفقًا لتباين دوافعها للحركة في ضوء ما تمتلكه من عناصر قوة.

وتأسسًا على النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في العلوم الاجتماعية، استعان بها الباحثون والمحللون في مجال الدراسات السياسية للتطرق إلى دور الدولة باعتبارها وحدة من عدة وحدات، بالاعتماد على المنهج السلوكي، بمعنى تعبير الدولة عن ذاتها من خلال سلوكها أو سياساتها الخارجية تجاه النظام الدولي ووحداته المختلفة^{٥٤}.

فلا شك أن الدول تختلف من حيث إدراكها للأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها، إلى جانب ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات مادية وغير مادية، ومن ثم تختلف في سلوكها السياسي الخارجي بما ينعكس على طبيعة الأدوار المقررة لها والتي تختلف بدورها ما بين دور فعال أو متوسط الفعالية أو قليل الفعالية^{٥٥}، وذلك وفقًا لمكانة الدولة في النسق الهرمي للنظام الدولي.

وانطلاقًا من نظرية الدور، فيتضح أن الدور الفرنسي في النظام الدولي ما هو إلا تعبير عن الإدراك الذاتي لصانع القرار الفرنسي ورؤيته الرامية إلى ضرورة دفع فرنسا؛ لتكون دولة مستقلة ذات مكانة مرموقة في النظام الدولي.

في حقيقة الأمر، إن هذه الرؤية نستطيع أن نستلهمها من مؤسس الجمهورية الخامسة الرئيس شارل ديغول Charles de Gaulle الذي أكد على دور السياسة الخارجية الفرنسية وأهدافها وفقاً للموقع السياسي لكل من: أوروبا وآسيا وأفريقيا، والحلف الأطلسي وأمريكا اللاتينية والمؤسسات الدولية، قائلاً: «لدينا طموح واضح باضطلاع فرنسا دوراً حيوياً على جميع المستويات»، مضيفاً: «من الضروري وضع مبدأ الاستقلالية عن الآخرين نصب أعيننا في كل تحركاتنا وأقوالنا»^{٥٦}؛ وهو ما يُعدُّ إثباتاً على دعوته الصريحة لأهمية استقلال فرنسا عن مختلف الفواعل على النطاق الدولي مدافعاً عن هويتها.

وتجدر الإشارة - في هذا الصدد- إلى ماهية تشكيل القرار في السياسة الخارجية، فهو لا ينطلق بشكل عشوائي في أذهان صانعي القرار، بل هو نتاج لخبرات الدولة السابقة والمستمرة، وللمعتقدات السياسية والأيدولوجية المتراكمة عبر الزمان، والتي يمكن إجمالها في العوامل المكوّنة لعقيدة أو هوية السياسة الخارجية. وعليه، يمكننا تفسير هذه الهوية باعتبارها مجموعة من المبادئ والتصورات والمعتقدات التي يتعامل معها صانعو القرار كمسلمات ثابتة ومعبرة عن مصلحة الدولة، إضافةً إلى كونها حقائق راسخة يؤمن بها صنّاع القرار ولا تتغير عبر الزمان والمكان.

وبالتالي، تُعرف السياسة الخارجية الفرنسية بأنها مجموعة من المسلمات الثابتة التي تبلورت عبر الزمان والمكان تبعاً لمتغيرات: داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية، فبلورت تبعاً هوية مميزة لها أي طابع خاص لسلوكها الخارجي، ينتهجه في أغلب الأحيان صانع القرار الفرنسي تجاه مختلف القضايا والمواقف الدولية. وفي ظل تركيز هذه الدراسة على سلوك السياسة الخارجية الفرنسية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتحديدًا تجاه الخليج العربي، فينبغي التعرف على أهم المبادئ المكوّنة لهوية السياسة الخارجية الفرنسية.

في الواقع، إن هذه الهوية هي نتاج منطقي لطبيعة الرؤية الفرنسية المميزة لعلاقة الدولة بالأمة، فكلتاها مرتبطتين بعلاقة تبادلية حيث تعبر أهداف الدولة عن هوية الأمة والتي يجب أن تراعي بدورها مصالح الدولة^{٥٧}. وهو ما ينطلق منه صانع القرار الفرنسي في صياغته للسياسة الخارجية، والتي يفسرها بأنها وسيلة تعبر عن عراقة الأمة من جانب، وأداة لتحقيق مصالح الدولة من جانب آخر، فجاء حديث الرئيس جاك شيراك Jacques Chirac موضحاً لهذا التوجه بقوله: «يجب أن يلبي القرار السياسي المصلحة العامة وليس متطلبات رد فعل تقني أو حساب سياسي ضيق النطاق^{٥٨}».

ولا يمكن إنكار الأهمية المحورية التي احتلتها هوية السياسة الخارجية في التصور الديغولي وتسخيره لكافة الإمكانيات: الاقتصادية والثقافية والمجتمعية لخدمتها، على أن تظل غاية كل تحرك فعال ونشيط للدولة، بقوله: «إذا لم تمتلك فرنسا سياسة خارجية قوية، فلن يكون هناك شيء يذكر لها^{٥٩}».

وفي ظلّ التحديات التي واجهتها الاستراتيجية الفرنسية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يدفعا ذلك الأمر إلى الحديث عن ركائزها الأساسية، والتي بدأت معالمها تتضح مع قيام الجمهورية الخامسة على يد الرئيس شارل ديغول وتأكدت بشكل أكثر وضوحاً مع تعاقب رؤساء الجمهورية الخامسة، وينبع جوهرها من تصورات فرنسا لدورها العالمي منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، هذه الأخيرة التي اعتبرت حدثاً محورياً ليس لفرنسا فقط بل لجميع أقطار أوروبا، وعلى إثرها أضحت فرنسا صاحبة حضارة ورسالة تسلح بها من أجل تقوية موقعها في النظام الدولي^{٦٠}. إذاً، تُعدُّ هذه الركائز بمثابة المحركات الرئيسة لعلاقات فرنسا مع محيطها الخارجي، وتتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: الاستقلال والعالمية

لقد أفرزت الثورة الفرنسية فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الواقعي للقيم العالمية، ويقع عليها مهمّة نشر هذه القيم إلى دول العالم، الأمر

الذي يوضّح الرغبة المتأصلة لدى القيادات المتعاقبة بأهمية تمكين فرنسا من نهج سلوك يتّسم بالعالمية أي الظهور كقوة عالمية، وقطب فاعل في السياسة الدولية، ومحرك فعّال في الدبلوماسية العالمية، مرتكزةً على قوة اقتصادية، وعضوية في مجلس الأمن، وامتلاكها قوة نووية ضارية. وتُعرف استقلالية السياسة الخارجية برؤية الدولة لذاتها مستقلة وقدرتها على اتخاذ القرارات والمواقف بحريّة ودون ضغط من الآخرين، كما تتضمن قدرتها على تعريف مصالحها وسياساتها تجاه جميع المجالات، مع الأخذ في الحسبان جميع الخيارات^{٦١}.

وتعتبر الاستقلالية من أهمّ ركائز السياسة الخارجية الفرنسية، وإحدى ثوابت تعاملاتها مع محيطها الخارجي.

ولقد تبلورت الهوية الاستقلالية لسياسة فرنسا في عهد الرئيس ديغول، وجاءت مرتبطة بتحقيق المصلحة الوطنية والقدرة على اتخاذ القرارات والتصرف في العديد من مجالات السياسة الخارجية دون الحاجة إلى الاعتماد على الآخرين، لكن هذه النظرة الذاتية المستقلة لا تستبعد التعاون على أساس وجود الكثير من القضايا التي تتطلّب ضرورة التنسيق والتعاون مع غيرها من الفواعل في النظام الدولي.

وقد لاحظ البعض^{٦٢} أن مبدأ الاستقلالية هو الذي شكّل ملامح المساعي لفهم وتفسير السياسة الخارجية للجمهورية الخامسة، والتي أصبحت اعتقاداً راسخاً لدى أغلب السياسيين الفرنسيين على اختلاف توجهاتهم سواءً: اليمينية أو الشيوعية أو الاشتراكية.

بالتوازي، إن الدعوة إلى العالمية لا تعبّر عن مجرد خطاب في الممارسة الدبلوماسية الفرنسية، بل هي قناعة لدى رجال السياسة الفرنسيين تعكس دوافعهم ورغبتهم نحو البحث عن آفاق عالمية والدفاع عن المصلحة الوطنية، وإصرارهم للتأكيد على عظمة واستثنائية فرنسا. ويتجلّى ذلك في العبارات الصريحة التي انطوى عليها حديث أحد الكُتّاب الفرنسيين^{٦٣} عن نهج العالمية

الفرنسي بقوله: «إن الحديث عن أمة تتميز بحكمتها وتسامحها وجاذبيتها لا يمكن توفره في أي دولة باستثناء فرنسا... حتى الاستعمار الفرنسي فهو نتيجة لانعدام التوازن ولم يكن شرًّا في حد ذاته... لقد جازفنا وتعدينا البحار لأغراض إنسانية... تمتلك سياساتنا الخارجية نزعة مُلحّة نحو حماية الضعفاء وتتخذ مواقفها بناءً على معايير الرأفة بهم»^{٦٤}.

المطلب الثاني: النشاط والتواجد على النطاق العالمي.

يعد النشاط الفرنسي على الصعيد الدولي بمثابة أحد أهم مكونات السياسة الخارجية الفرنسية، ويتضح هذا النشاط من خلال أدوارها وسياساتها تجاه أوروبا ودول العالم الثالث والحلف الأطلسي والشرق الأوسط، إضافةً إلى مواقفها في المؤسسات الدولية، الأمر الذي يفسر سعيها الدائم للحضور على الساحة الدولية سواءً من خلال التواجد في المؤتمرات والمحافل الدولية أو المشاركة الفعّالة والنشطة في النقاشات التي تتعلّق بالقضايا الدولية الكبرى المطروحة، وهذا تماشيًا مع طموحاتها المتواصلة لتحقيق مركزٍ متميّزٍ في العالم كقوة كبرى، وهو ما أكّده الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك Jacques Chirac قائلاً: «إن تاريخ ومسؤوليات فرنسا قد تقودها لتنفيذ توجهاتها في العالم التي ينبغي أن تكون قائمة على استراتيجية دبلوماسية واقتصادية وثقافية نشطة ومتسقة مع التزاماتها^{٦٥}». فأضحت الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ ١٩٥٨ تسير على ذات المنوال إيمانًا بحقٍّ وواجبٍ فرنسا في التصرف والتواجد على النطاق العالمي.

المطلب الثالث: العظمة والمجد والمكانة الدولية المرموقة.

تنطوي مكوّنات الدور الفرنسي على مفاهيم أخرى مترابطة فيما بينها، وتساهم مجتمعةً في إرساء نظام مرجعي راسخ يُضفي الطابع المؤسسي لدور وهدف الذات الفرنسية الجماعية. ويتصدر مفهوم العظمة قائمة هذه المفاهيم، فهو شيءٌ مقدّس

بالنسبة للفرنسيين لاعتقادهم أن بلدهم تكتسب مكانةً مرموقةً بين الأمم، هذا إلى جانب إنجازاتها: الفنية والعلمية والعسكرية، وبراعة مفكرها وعلمائها وكتّابها، وعراقة مدنها، وإسهاماتها في مجالات: حقوق الإنسان والحكم الرشيد^{٦٦}.

ولهذا سيطر شعور التفوق والعظمة والتميز على العقلية الفرنسية والمستمد منذ عهد لويس الرابع عشر، والواضح في تعاملاتهم حتى مع نظرائهم الأوروبيين، بل وانتقل هذا الشعور إلى صانعي ومتخذي القرار في علاقاتهم مع العالم الخارجي ومواقفهم الدولية، حيث يلاحظ طابع العظمة والعراقة في خطاباتهم، كما تجلّى في خطاب الرئيس جاك شيراك Jacques Chirac بقوله: «فرنسا بلد عظيم، إنني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجل دولة، فمن خلال شخصي يكرم وطني حقوق الإنسان وآداب السلوك^{٦٧}».

وينبثق من مفهوم العظمة مفهوم آخر يعبر عن القيم الراسخة في ذهنية صانع القرار الفرنسي، وهو مفهوم العزة، ونخص بالذكر عزة التاريخ الفرنسي، عزة الأصالة والفن والآداب والحضارة الفرنسية.

إن مثل هذه المفاهيم الراسخة في الوجدان الفرنسي تساهم في الكثير من الأحيان في بلورة مواقف الحاضر وتستشرف المستقبل الفرنسي.

ارتكازاً على عظمة الذات الفرنسية ومجد التاريخ الفرنسي، إن مكانة فرنسا في النسق الدولي تُعدُّ من أهم ما أكّد عليه ديغول في أول خطاب له بعد العودة إلى السُّلطة عام ١٩٥٨ بقوله: «يجب أن نعيد لفرنسا مكانتها ونبوليتها^{٦٨}». وخلفه ردد جميع رؤساء الجمهورية الفرنسية عبارات مثل: «يجب على فرنسا أن تأخذ مكانها الطبيعي... يجب أن تحافظ فرنسا على مكانتها^{٦٩}»، إلى أن ترسخت قناعة لدى الرأي العام الفرنسي بأهمية سعي فرنسا لاحتلال مكانة متقدّمة بين الأمم وأن تحافظ على موقعها التقليدي في أوروبا والعالم أجمع.

إذاً، فقد استهدفت فرنسا - سعيًا لتحقيق غايتها للحصول على مكانة بارزة بين الدول الغربية أو دول العالم ككل، ونظرًا لضعف إمكانياتها لسيادة العالم وقيادته بمفردها - ضمان مكانة متميزة في عالم متعدّد الأقطاب.

وهو الأمر الذي أشار إليه الرئيس فرانسوا هولاند من خلال تأكيده على أهمية بناء نظام عالمي تلعب في إطاره فرنسا دورًا محوريًا، وتسعى إلى إرساء عالم عادل يعطي مكانةً متميزةً للقوى الصاعدة كالصين والهند والبرازيل ... إلخ.

المطلب الرابع: الهيمنة الحضارية

انتشرت منذ الثورة الفرنسية فكرة مزدوجة مفادها أن فرنسا هي التجسيد الواقعي للقيم العالمية، وأنه من واجبها بث هذه القيم للعالم والمتمثلة في: الحرية والرخاء والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان... وغيرها من القيم اللازمة لنجدة الشعوب على استعادة حريتها. وبالتالي يقع عليها مهمة نشر مشروعها الحضاري الفريد إلى العالم أجمع، وهو ما يجعلها قوة عالمية ذات بُعد إنساني.

فعبّر الرئيس الفرنسي شيراك عن ذلك بقوله: «إن القيم الأكثر عالمية انطلقت غالبًا من فرنسا وثقافتنا تنعم اليوم في الخارج بخطى عظيمة^{٧٠}»، كما صرح جيسكار ديستان Giscard d'Estaing بأن «فرنسا لن تتفوق على ذاتها لأنها موطن الأفكار العالمية ومسرح لأكبر ثورة سياسية في العصور الحديثة ومنجية الشعب الذي حمل لغتها وثقافتها إلى آفاق بعيدة^{٧١}».

وبالتالي، هذه المصطلحات والمفاهيم إنما هي في المقام الأول تصوّرات وموروثات مساهمة في بلورة الحاضر ومهام المستقبل، وتؤكد على أن فرنسا دولة قوية كبرى تتمتع بأهداف راسخة ومرتكزة على طموحات تاريخية ذات تأثير ونفوذ عالمي واسع النطاق.

وتأسيسًا على هذا المنظور لدور فرنسا في النسق الدولي، ومن أجل احتفاظها بدور فعّال في تفسير أفعالها وقراراتها الخارجية، فينبغي ترسيخ سلطات قائد هذه الدولة والممثل في رئيس الجمهورية والمنوط بمهام صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية، والتي تتميز باستقلالية توجهاتها وتطلعاتها وغايتها في تشكيل نظام عالمي قائم على التعددية القطبية، وإرساء مبادئ التشاور والمشاركة في اتخاذ

القرارات الحاسمة للقضايا الدولية، وتضطلع فرنسا - في هذا الصدد - بمكانة مرموقة وفعالية جليّة، هذه المكانة التي تختلف باختلاف وسائل الاستراتيجيات المتبعة من قِبَل رؤساء الجمهورية الخامسة المتعاقبين، ومن اللافت للانتباه تبني فرنسا في المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة لاستراتيجية قائمة على الدمج بين أنماط القوة وأشكالها التي تعرف باستراتيجية القوة الذكية، وذلك استجابةً لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الثاني من الفصل الثاني لهذه الدراسة.

المبحث الثاني:

استراتيجية توظيف آليات

القوة الذكية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الفرنسية

إن المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي قد فرضت على الكثير من الدول الاستعانة بما يُسمَّى بـ «استراتيجية القوة الذكية»، والتي تعني بالجمع بين أنماط القوة المختلفة أي ما بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، وقد أثبتت الممارسات والتجارب الدولية فعالية هذه الاستراتيجية أكثر من اللجوء المنفرد لأيٍّ من القوتين. وبالتالي تُعرف سياسة القوة الذكية: بأنها الاستخدام المرن لجميع وسائل السياسة شاملة السُّبُل: الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والسياسية والقانونية والثقافية^{٧٢}.

وعلى الرغم من إسهامات العديد من المصادر والدراسات في الربط الميكانيكي بين هذه الاستراتيجية والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنَّه من الناحية التاريخية قد تبين لجوء العديد من الدول الكبرى والصُّغرى لها، وذلك منذ القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر^{٧٣}.

وفي ظل السعي نحو فهم الاستراتيجية أو السياسة التي تنتهجها أي دولة، فإن هذا الأمر قد يتطلب الرجوع إلى مرجعيتها الفكرية ومكونات بناء مواقفها المختلفة، على اعتبار أنَّ أيَّ فعلٍ سياسي أو أداءٍ استراتيجي لا يأتي من عدم، وإنما ينطلق من فكرٍ سياسي وتفكيرٍ استراتيجي ومضمون يعكس الأصول الفكرية، بمعنى تحويل الأفكار الضمنية المتراكمة ونقلها إلى الواقع الفعلي الملموس، وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة^{٧٤}.

وتأسيسًا على ذلك، فإن القيم والمبادئ التي ترسّخت منذ الجمهورية الخامسة في عهد الرئيس شارل ديغول موضحةً المكانة والخصوصية الفرنسية، هي التي كانت ومازالت تشكّل المحاور الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية وتفسر مواقفها وأهدافها الواضحة، والتي تقر بأنها قوة تاريخية عظيمة ذات تأثير ونفوذ عالمي واسع النطاق^{٧٥}.

وقد تجلّى هذا البُعد خاصةً مع تراجع الدور الريادي الفرنسي في أوروبا بعد هزيمتها أمام ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وفقدانها لأغلب مستعمراتها، وصعود الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كأهمّ القوى المهيمنة على النظام الدولي، بعدما كانت فرنسا تمثل قلب أوروبا، وهو الأمر الذي تأكّد بعد نهاية الحرب الباردة وما أسفرت عنها من تحوُّلات، حيث وجدت فرنسا نفسها في مأزق تمثل في الفجوة بين هدفها في القيادة والنفوذ والمكانة العالمية، والآليات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق ذلك، الأمر الذي دفعها إلى اعتماد سياسة القوة الذكية لتجسيد أدائها في النظام الدولي الجديد^{٧٦}، فعلى الصعيد الداخلي ركّزت فرنسا على تدعيم قوتها العسكرية وبناء قاعدة نووية وطنية، بالإضافة إلى دفع عجلة الاقتصاد الوطني. أمّا على المستوى الدولي فقد لجأت فرنسا إلى البحث عن الحلفاء ودعم اتحادها الأوروبي وتقوية دورها الخارجي من خلال التقارب الفرنسي-الألماني، هذا إلى جانب اعتماد دبلوماسية التأثير والنفوذ عن طريق المزج بين عوامل القوة: الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والعلمية والثقافية.

إذا أدركت فرنسا أن قدرتها الفردية لم تعد كافيةً لتحقيق طموحاتها، فالتجّهت إلى اعتماد آليات جديدة تتوافق مع متطلبات النظام الدولي الجديد عن طريق الدمج بين الاستراتيجيتين: الناعمة والصلبة لترسيخ شرعية نفوذها وتأثيرها، والتجّهت لتشكيل الشراكات والتحالفات اعتمادًا على الهيئات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة، أو مجموعة الدول الثماني، أو الاتحاد الأوروبي... إلخ، والتدخل في مواقف دعم قوة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية، وهذا لا يمنع

إمكانية استخدامها للقوة العسكرية كلما اقتضت الضرورة لذلك، كما حدث مؤخرًا في ليبيا والساحل الأفريقي. إذًا تنوعت الوسائل التي تعتمد عليها فرنسا في إطار استراتيجية التأثير والنفوذ الفرنسية، ويُمكن حصرها على النحو التالي:

المطلب الأول: التحالف مع المؤسسات الدولية كأساس للشرعية الدولية

لقد تجلّت بنهاية الحرب الباردة رهانات أمنية جديدة من المنظور الاستراتيجي الفرنسي تتمثل في مخاطر الاضطرابات السياسية والعرقية والدينية والاقتصادية والديمقراطية في المحيط المجاور بدول جنوب أوروبا، إضافة إلى تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم. إذًا لم يعد التهديد مقتصرًا على القوة الكبرى وإنما امتد؛ ليشمل القوى الضعيفة أيضًا. لذلك أكّدت أنظمة الدفاع الفرنسية بأهمية تدعيم فرنسا بأداة الردع النووي وتطويره لتعزيزه استقلالية الأمن الاستراتيجي الفرنسي، مع منحها الحق في استخدام الأسلحة النووية الفرنسية لحماية مصالحها الحيوية الأساسية.

كما ساهم الاعتراض الفرنسي للسياسة الأحادية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية، في قيادة صنّاع القرار في فرنسا نحو دعم التحركات الدولية لإرساء نظام متعدد الأقطاب يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والتشارك في إطار كيان الأمم المتحدة لاتخاذ القرارات والمواقف تجاه القضايا والإشكاليات الدولية بصورة جماعية توافقية، وهو ما أكّده وزير الخارجية الفرنسي السابق هيربير فيدرين Hubert Védrine بأن: «يبقى مجلس الأمن السُلطة التي تقرر وتجزئ استخدام القوة بصورة شرعية وقانونية، وذلك بناءً على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة»^{٧٧}؛ ولذلك رفضت فرنسا الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ واعتبرتها غير شرعية؛ لأنّها لم تكن بتفويض من مجلس الأمن، كما عبّر عنها رئيس الوزراء الفرنسي السابق دومينيك دو فلبان Dominique de Villepin بأن: «الموقف الفرنسي من العراق كما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخرى تحكمه مبادئ القانون والأخلاق والعدل ... فرنسا تقود معركة القانون الدولي وهذه مسؤولياتها»^{٧٨}.

وعلى الرغم من هذا الاعتراض الفرنسي، إلا أن فرنسا تدرك أهمية تواجدها في حلف الناتو، حيث أعلنت في اليوم الموافق ٥ ديسمبر لعام ١٩٩٥ بشأن استرجاع عضويتها في اللجنة العسكرية لحلف الشمال الأطلسي ببروكسل.

ومع تولي الرئيس نيكولا ساركوزي مقاليد الحكم عام ٢٠٠٧، أعلنت فرنسا عودتها إلى القيادة العامة للحلف الأطلسي في ١١ مارس ٢٠٠٩، وصدّق عليه البرلمان بالأغلبية في ١٧ مارس.

وهو الأمر الذي يصبُّ في مصلحة فرنسا ومكانتها بين قوى العالم.

المطلب الثاني: التحالف مع الاتحاد الأوروبي كوحدة إقليمية تكاملية مؤثرة

وجدت فرنسا خلال الحرب الباردة ضرورة إنهاء الهيمنة الأطلسية على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي أضحى قادر على التعامل المستقل مع المسائل والقضايا الدولية على الصعيد السياسي، كما أصبح يمتلك من الإمكانيات والتقنيات التي تمكنه من حماية أمنه تدريجيًا خارج السيطرة الأمريكية على الصعيد الأمني، إضافةً إلى كونه أحد الأقطاب الدولية على الصعيد الاقتصادي. لذلك دعمت فرنسا تيار الأوروبية Europeanisation، تأهيلًا لاضطلاع الاتحاد الأوروبي بدورٍ فعّالٍ يؤسّس لعالم متعدد الأقطاب يسود محل عالم العالم الراهن القائم على القطب الواحد، واستغلال قيادة الدول الأوروبية بما يساهم في تحقيق المصالح الفرنسية.

ويُلاحظ أن ذلك الهدف نحو التعددية القطبية قد سعى وراء تحقيقه رؤساء الجمهورية الخامسة، خاصةً بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، وتربع القوة الأمريكية على عرش سيادة العالم. وتحقيقًا لهذه الاستراتيجية، سعت فرنسا؛ لتشكيل الاتحاد الأوروبي ليس فقط لأسباب اقتصادية، وإنما أيضًا لأسباب عسكرية وسياسية، بهدف الخروج من السيطرة الأمريكية خاصةً في المجال العسكري.

ويأتي بالتوازي مع هذا الهدف تأكيدها على أهمية وضع اتفاقيات دولية ملزمة لجميع الدول، وترتكز في المقام الأول على ميثاق الأمم المتحدة، مع التأكيد على ضرورة حصولها على تفويض من مجلس الأمن الدولي بشأن أي قضية في العالم، وذلك نظراً لامتلاك فرنسا لمقعد دائم من بين الخمس مقاعد الدائمة في مجلس الأمن، بما يمنحها حق الفيتو للتعبير عن صوتها المستقل في القضايا العالمية.

وبالتالي، اعتبرت فرنسا نهاية الحرب الباردة الفرصة المناسبة لتعزيز مسار الاتحاد الأوروبي تعميقاً وتأكيدهم لحدثه من جانب، وتوسيع رقعته الجغرافية من جانب آخر ولهذا استكمل الرئيس فرنسوا ميتران السياسة الفرنسية المستلهمة من شعار «أوروبا مجتمعة وحرّة»، مع تحويله إلى واقع عملي باتخاذ قرارات ملموسة وإجراءات مؤسسية تتعدى المجال الاقتصادي نحو مجالات الأمن والدفاع، وهو ما أسفر عنه «معاهدة ماستريخت لعام ١٩٩٢» التي أرست إحدى دعائم الاتحاد الأوروبي، ألا وهي «السياسة الخارجية والأمنية المشتركة» تأسيساً لقوة دفاعية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي، وتتكون هذه القوة من أربعة جيوش متعددة الجنسيات، وهم: جهاز EUROCORPS للقوات البرية الذي أنشأ عام ١٩٩٢، والقوات الأوروبية للتدخل السريع EUROFOR، والقوة البحرية الأوروبية EROMARFOR، والمجموعة الجوية الأوروبية الفرنسية - البريطانية عام ١٩٩٥.

وعلى صعيد توسيع الرقعة الجغرافية للاتحاد الأوروبي، شغل ملف انضمام دول شرق ووسط أوروبا اهتمام صانع القرار الفرنسي، وتمّ التوافق عليه على الرغم من أن فرنسا كانت سابقاً من الدول المعارضة لانضمام دول هذه المناطق لخوفها من فقدان مسيرتها القيادية التاريخية للاتحاد، ومن تبني هذه الدول لسياسة خارجية تنتمي للتوجه الأطلسي. وبذلك فقد استجابت فرنسا لمطالب الموازنة بين خيار التعمق والتوسع.

إذاً، أضحت الاتحاد الأوروبي - خاصةً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة - أحد أهم أعمدة السياسة الخارجية الفرنسية لمواجهة التحديات التي فرضتها

هذه المرحلة، وذلك من خلال دفع عملية التكامل الأوروبي لتكون فاعلاً مؤثراً في العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: دعم تأسيس النظام الدولي القائم على التعددية القطبية

لقد شغلت العلاقات الفرنسية-الأمريكية حيزاً مهماً في أجندة اهتمامات السياسة الخارجية الفرنسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبات التوجه الفرنسي نحو السياسات الأمريكية طوال فترة الحرب الباردة يعكس رغبة فرنسا في موازنة القوتين العظمتين عن طريق إرساء عالم متعدد الأقطاب وتمثل فرنسا أحد أقطابه، بما يؤهلها؛ لتلعب دوراً عالمياً نشطاً يتلاءم مع مكائنها ويحسد واقعياً مبادئ سياساتها الخارجية (الاستقلال، والعظمة، والعالمية،... إلخ)^{٧٩}.

لكن جاءت نهاية الحرب الباردة بقضايا وأزمات عالمية وإقليمية جديدة أثارَت من جديد الخلافات في العلاقات الفرنسية-الأمريكية، ولعل أبرزها اعتراض فرنسا على ترسيخ الأحادية القطبية بقيادة أمريكية، وتحفظها على السياسة الأمريكية في البلقان، وانتقادها للتدخل الأمريكي في العراق وليبيا، ... كما اعترضت على الدعاية الأمريكية للعولمة وعلى ممارساتها في شؤون التنمية والتجارة العالمية، ودعت إلى ضرورة التفكير الجماعي للتوصل إلى حلول متوافق عليها للقضايا والإشكاليات العالمية من خلال إقامة مؤسسات متعددة الأطراف^{٨٠}. وبذلك أصبح انتقاد نظام القطبية الأحادية والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب من الركائز الأساسية لفحوى خطاب السياسة الخارجية الفرنسية ويردده أغلب الدبلوماسيين ورجال الدولة، ومنها تصريح وزير الخارجية السابق هيريت فيدرين Hubert Védrine بقوله: «لا تقبل فرنسا عالم أحادي القطبية سياسياً، ولا عالم موحد ثقافياً، ولا سيطرة دولة عظمى واحدة»^{٨١}.

وبناءً على ما تقدّم، فقد تجلّى اتجاه تفسيري معياري يوضح مظاهر الاختلاف والتشابه في أهداف السياسة الخارجية لكل من: فرنسا والولايات المتحدة

الأمريكية، حيث يعتبر أن كليهما يتشابهان في الطموح؛ ليكونا قوة عالمية مع البحث عن مكانة دولية مرموقة بالارتكاز على التقاليد الراسخة والرامية لفرض تصوراتها للعالم. ويكمن الاختلاف الجوهرى بينهما في رؤية كليهما لماهية العالم وما يجب أن يكون عليه، فضلا عن اختلاف سُبُل التعامل والاستجابة للقضايا والمشكلات الدولية.

ووفقاً لهذا المنطلق، تبدو السياسة الخارجية الفرنسية أكثر مرونةً في منظورها للتعایش مع الإشكالية، أي تفضل مواصلة مسار حلها بصبر عن السعي وراء الحل السريع الذي سيؤدي حتماً إلى نتيجة غير مرغوب فيها.

وعلى النقيض، فإن ثقافة السلوك الأمريكي تركز على أساس البحث عن الحلول السريعة للمشكلات؛ لهذا تلجأ في أغلب الأحيان إلى استخدام وسائل القوة كفرض العقوبات وإعلان الحروب، بدلا من الاعتماد على المؤسسات الدولية المعنية أو التعاون والتشاور مع الدول الأخرى لتحقيق الأهداف المشتركة.

وفي هذا السياق التفسيري للمقاربتين: الفرنسية والأمريكية، ظهر أيضاً تفسير الاتجاه الواقعي حول لجوء فرنسا إلى وسائل القوة الناعمة ويرجع ذلك إلى ضعف مكانتها نسبياً على الساحة الدولية، وعدم امتلاكها لوسائل القوة اللازمة لممارسة النفوذ العالمي حيث حطمتها الحرب العالمية الثانية وأجبرتها على التراجع كقوة عالمية.

وبالتالي، يوضح هذا الاتجاه أن مع ظهور نسق دولي جديد بقيادة عالمية أحادية تجلّت قوة فرنسا المتواضعة أمام القيادة الأمريكية، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن نظام تعددي يساهم في تعويضها ورفع موقعها في هذا النظام الجديد.

أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فسلوكها المعتمد على وسائل القوة الصلبة نابع من موقعها الانفرادي كقوة عظمى عالمياً بما سمح لها من فرض رؤيتها الأحادية على العالم.

ولذلك، فإن الجمع بين الاتجاهين التفسيرين الواقعيين (المرتبة والقوة) والمعياري (العالمية والعظمة) من شأنه تقديم تفسير متكامل؛ لتوضيح المنطق وراء التوجه الفرنسي نحو التعددية القطبية وموقعه من السياسة الانفرادية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

وبالتالي يمكن القول بأن معطيات عالم ما بعد الحرب الباردة جاءت لفرض نقاشٍ أمنيٍّ بين التيارات المختلفة في فرنسا بشأن كيفية التعايش مع التحديات الجديدة المطروحة على الساحة الدولية، فعبر البعض عن رغبتهم في ضرورة الاستقلال الوطني في مجال الأمن والدفاع، بينما اتجه البعض الآخر إلى الترويج عن المنافع المرجوة من التضامن مع الحلفاء في إطار ما يُسمّى بحلف الناتو.

إلى أن تجلّى اتجاه وسطي بين التيارين السابقين وهو التيار القائم على مبدأ المشاركة دون الاندماج حيث قرّرت فرنسا العودة إلى اللجنة العسكرية للحلف والمشاركة في هيئة الأركان الدولية، في ذات الوقت الدعوة من خلال الممارسات الفعلية والخطابات إلى أهمية ترسيخ الهوية الدفاعية الأوروبية بعيداً عن الهيمنة الأطلسية.

وتنطلق الفلسفة الفرنسية - في هذا السياق - من الاعتقاد بأن أمن أوروبا يرتبط بمدى قدرته على تحمل المسؤوليات الرامية إلى حفظ السلام والأمن الإقليمي عبر ما تمتلكه من وسائل تدخل مستقلة وقرارات منبثقة من الداخل الأوروبي وبقيادة عسكرية أوروبية. وقد اتّضحت جهود الدبلوماسية الفرنسية بدءاً من اتفاقية ماستريخت لعام ١٩٩٢، مروراً باتفاقية أمستردام لعام ١٩٩٧، وقمة سان مالو بين: فرنسا وبريطانيا عام ١٩٩٨، وقمة المجلس الأوروبي بنيس لعام ٢٠٠٠، وصولاً إلى قمة بروكسل لعام ٢٠٠٣، وتأتي هذه الجهود تأكيداً لرؤية فرنسا الداعية لضرورة بناء دفاع أوروبي مستقل عن حلف الناتو، بما يضمن لها هوية أوروبية للدفاع.

وقد اتّضح في إطار الدعم الفرنسي للتعددية والقرارات الجماعية والأمن الجماعي لكي تتمكن من تحقيق دورها المنشود كقوة ذات صوت ونفوذ

عالمي، خاصةً مع صعود تيار من المحافظين الجدد منذ حقبة الرئيس نيكولا ساركوزي، أن هناك تأكيد واضح على ضرورة السعي نحو التوسُّع العالمي للقيم الديمقراطية الفرنسية، وهو ما يتطلَّب في الأساس التحالف القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتأسيساً على ما سبق، فقد يتضح تناقضاً في السياسة الفرنسية، تناقض ما يظهر جلياً بين هويتها وثقافتها العالمية ومصالحها الغربية الأقرب إلى الأطلسية، ومواقفها وسياساتها تجاه الاتحاد الأوروبي ودعوتها الملحة لاستقلاله عن الهيمنة الأمريكية.

المطلب الرابع: دبلوماسية الإشعاع الثقافي والفكري والعلمي.

انطلاقاً من أن القدرات المادية ليست الوحيدة القادرة على التحكم في العالم، فقد ركزت فرنسا على استخدام القوة غير المادية *soft power* كالثقافة، الأيديولوجية، حقوق الإنسان، القانون الدولي، البيئة... إلخ، لكي تظهر بوجه مختلف عن غيرها من القوى الأخرى وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أثرى هذا التوجُّه الفلسفة السياسية الخارجية الفرنسية المرتكزة على مجموعة من القيم والمعايير الثقافية التي تشكِّل الثوابت: البنيوية والمعرفية، وهو من الأمور المتعارف عليها عبر السنوات والعقود، ومتفق عليها بين رؤساء الجمهورية الخامسة، وذلك إيماناً بضرورة الحفاظ على مكانة وموقع ثقافي ولغوي متميز عالمياً، وبذلك فهي تعد نموذجاً لدولة تعتمد سياسة القوة الناعمة عبر دبلوماسية ثقافية ولغوية تقليدية.

ومن هذا المنطلق، اعتمدت الاستراتيجية الفرنسية سياسة نشر المراكز الفكرية والثقافية والمدارس الفرنسية في العديد من الدول بهدف الترويج للثقافة واللغة الفرنسية ولتعزيز التواجد الفرنسي في هذه الدول^{٨٢}.

فوفقاً لمؤشرات المنظمة الدولية الفرنكوفونية، تمتلك فرنسا ١٥١ مؤسسة ثقافية في ٩١ دولة، بالإضافة إلى شبكة قوامها ٢٨٣ رابطة فرنسية، وتصبُّ

سياستها الترويجية للغة الفرنسية في صالح^{٨٢} مليونَ دارسٍ لهذه اللغة في ١٣٠ دولة.

ويُمكن تفسير ذلك بأن العقلية الجمعية الفرنسية تمتلك صورةً ذهنيّةً راسخةً في حتمية حصول فرنسا على مكانة دولية مرموقة تتلاءم مع تاريخها الحافل وثقافتها المتنوعة ولغتها العريقة، وهو ما تحاول الحفاظ عليه وبثه إلى أكبر عددٍ ممكن من دول العالم، أي الظهور وكأنها دولة ذات صدَى وتأثير عالميٍّ حتى وإن كان ثقافيًّا، ويتّضح ذلك جليًّا من خلال نشرها لمقومات الفرنكوفونية خاصةً في مناطق مستعمراتها القديمة حفاظًا على الهوية الأوروبية.

انطلاقًا من الأهمية الحيوية التي تعكسها اللغة الفرنسية باعتبارها ركنًا أساسيًا من أركان هذه الفلسفة لتعزيز دورها في النظام الدولي، لذلك اعتبرت فرنسا تراجعها بوصفها لغة العالم أمام اللغة الإنجليزية بمثابة تآكل لشرعيتها ولمكانتها على الساحة الدولية. وعلى هذا الأساس بدأت جهود الدفاع عنها منذ عهد الرئيس شارل ديغول، حيث أنشئ المجلس الأعلى للغة الفرنسية عام ١٩٦٦؛ للبحث عن بديلٍ لكلمات اللغة الإنجليزية التي سادت المجتمع الفرنسي، وفي عام ١٩٨٤ تم إطلاق قناة تليفزيونية دولية ناطقة باللغة الفرنسية وهي TV5 MONDE، وفي فبراير ١٩٨٦ أعلن الرئيس ميتران عن إنشاء أول قمة فرنكوفونية في باريس بحضور عدد ٤٢ وفدًا دوليًا. كما أعلنت الحكومة الفرنسية في يونيو ١٩٨٨ عن تعيين وزيرٍ للفرنكوفونية لتنظيم وتعزيز اللغة الفرنسية.

كما فرضت التشريعات في الثمانينات عرض ٤٤٪ من الأفلام باللغة الفرنسية، وحظرت استخدام اللغة الإنجليزية في الإعلانات.

كما تم إصدار قانون عام ١٩٩٦ يفرض على قنوات الراديو تشغيل ٤٠٪ من الأغاني باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى تنامي دور المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في العالم، ودور المنظمة الفرنكوفونية باعتبارها إحدى أهم أوجه الدبلوماسية

الثقافية الفرنسية، والتي تتبنى العديد من الأفكار والمشروعات المواجهة لمساعي أمركة العالم Américanisation من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الخامس: دبلوماسية المساعدات التنموية.

تعتمد فرنسا على سياسة المساعدات والمنح والمعونات بأشكالها المختلفة سواءً: الاقتصادية أو العسكرية أو الإنسانية، وهي بمثابة إحدى ركائز دبلوماسية التأثير سعياً لتحقيق النفوذ والانتشار والسيطرة على الصعيد الخارجي. في هذا الإطار، تعتبر الوكالة الفرنسية للتنمية إحدى أهم آليات السياسة الخارجية الفرنسية تحقيقاً لهذه الأهداف، وتُعدُّ فرنسا رابع مانح دولي بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا^{٨٣}.

وفي حقيقة الأمر، إن هذه المساعدات والمنح الفرنسية ببعدها التضامني تمثل وسيلة من وسائل القوة الناعمة التي تعتمد عليها الدول البرغماتية وفي مقدمتها فرنسا لتحقيق مصالحها، أي تمنح في مقابل شروط سياسية أو عسكرية-أمنية.

المطلب السادس: آلية القوة الصلبة العسكرية.

تُعدُّ هذه الآلية بمثابة الآلية الأقدم التي اعتمدها السياسة الفرنسية؛ لتحقيق أهدافها، وذلك في إطار حملاتها الاستعمارية في منطقة البحر المتوسط وأفريقيا. ولكن مع التطورات الدولية وتصاعد وتيرة المخاطر والتهديدات، أضحت هذه الوسيلة خياراً أخيراً نظراً لتكلفتها على قوة فرنسا، وانتقلت هذه الأخيرة من الاستراتيجية العسكرية الفردية إلى الآلية الجماعية الدفاعية الجديدة والتي تمثلت في ضرورة التدخل من أجل حماية الأمن والسلم الدوليين، والدفاع عن حقوق الإنسان.

مع العلم بأن فرنسا لا ترفض اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، ولكن تميزها في إطار الجماعة وكلما اقتضت الضرورة لذلك، سواءً من أجل محاربة

الإرهاب أو التصدي لأزمة إنسانية تهدد الأمن الجماعي... إلخ، على أن تستنفذ كلَّ الحلول والوسائل الدبلوماسية.

وبالتالي لا يُمكن إنكار أن الدبلوماسية الفرنسية تميز في بعض الأحيان التدخل العسكري، خاصةً منذ تولي الرئيس نيكولا ساركوزي ويليه الرئيس فرنسوا هولاند، اللذان يتفقان معاً على ضرورة اعتماد المقاربة التدخلية وهو ما يعرف بـ «السياسة التدخلية الليبرالية»، والتي تعني بأن الإكراه العسكري هو جزء من العمل الدبلوماسي خاصةً عندما تهدد القيم الليبرالية والديمقراطية، إذاً تحدد التوازنات الجيوسياسية اللجوء إلى الأداة العسكرية من عدمه.

الفصل الثالث

منطقة الخليج العربي بين الأهمية المتعاظمة والتحديات المتواصلة

في ضوء المتغيرات والتطورات والأحداث التي شهدها العالم على كافة الأصعدة: القومية والإقليمية والدولية خاصةً بدايةً من النصف الثاني من القرن العشرين، تجلّت ظاهرة التنظيمات والاتحادات التكاملية الإقليمية على غرار (الاتحاد الأوروبي)، و(الآسيان)، و(الاتحاد الأفريقي)، إضافةً إلى تجارب (نافتا) بأمريكا الشمالية، و(الكوميسا) بأمريكا الجنوبية^{٨٤}.

وعلى صعيد الشرق الأوسط والعالم العربي، فقد شهد بدوره عدة مساعٍ تكامليةٍ وصيغ تعاونيةٍ مختلفةٍ ومنها: جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون العربي، والجمهورية العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربي، ويعد هذا الأخير أحد أبرز هذه التجارب التكاملية العربية لخصوصيته واستمراريته بالمقارنة النسبية مع التجارب العربية الأخرى، إذ حافظ على كيانه منذ تأسيسه في ٢٥ مايو ١٩٨١ في إمارة أبوظبي حتى يومنا هذا. وتختلف الآراء حول فاعلية وديمومة هذه التجربة، وكذلك في الوقوف على الأسباب والظروف والمتغيرات التي ساهمت في تميز هذا الكيان وتحقيقه لإنجازات عديدة.

وباعتبار المفردات الجغرافية والسياسية من المقومات التي تشكّل خصائص الدولة -أو الإقليم- وتتأثر بها الوحدات الأخرى، وتحدّد أهميتها سواءً بالنسبة لهيكلها الذاتي من جانب، أو لعلاقتها التفاعلية مع غيرها من الوحدات من جانب آخر، ومن ثمّ رسم دورها في العلاقات الدولية، يرى «بسمارك» أن هناك علاقةً ديناميكيةً مباشرةً بين الجغرافيا والسياسة^{٨٥}؛ ولذلك تتجلى الحاجة إلى دراسة الخصائص الجغرافية والاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي التي تُعدّ نموذجًا واضحًا لتأثير العامل الجغرافي على المجتمع والسياسة والاقتصاد، هذا إلى جانب كونها من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم ومحط اهتمام الكثير من الدول خاصةً القوى الدولية الكبرى، وساحةً للعديد من النزاعات والصراعات.

المبحث الأول

مكانة وأهمية الخليج العربي في استراتيجيات القوى الكبرى

لقد شهدت المرحلة الأخيرة من عقد الثمانينات وأوائل التسعينيات اضمحلال النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية عندما انهار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى عدد ١٥ دولة وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية بترأس قمة النظام الدولي باعتبارها القطب الدولي الأوحد.

ولقد امتدَّ هذا التحول في بنية النظام الدولي وتوزيع القوة بداخله إلى المفاهيم وطبيعة التفاعلات على الساحة الدولية.

ولطالما اعتبرت منطقة الخليج العربي من أهم المناطق المحورية في العالم، حيث تجلَّت أهميتها عبر العصور المختلفة، نظرًا لما تمتلكه من موقع جغرافي متميز، ووفقًا لما تحويه بيئتها من ممرات حيوية وموارد طاقوية، وبذلك اعتبرت هذه المنطقة بمثابة ساحة للصراع بين القوى الكبرى في العالم، الراغبة في تعاضد نفوذها وتحقيق المكاسب الاقتصادية والعسكرية والاضطلاع بسمات القوة السياسية العالمية.

وبالتالي، تناقش هذه الدراسة من خلال هذا الجزء الأهمية الجيو-استراتيجية التي تتميز بها المنطقة الخليجية، إلى جانب استعراض أبرز التحديات المطروحة على الساحة الخليجية. وتكمن خطورة هذه التحديات في كونها عقبات تقف حائلًا دومًا دون تحقيق الأهداف المرجوة على صعيد التكامل الاستراتيجي الخليجي من جانب، بالإضافة إلى اعتبارها نقاط ضعف تستغلها الدول الكبرى للتدخل في المنطقة تحقيقًا لمصالحها من جانب آخر.

المطلب الأول: الأهمية الجيو- استراتيجية لمنطقة الخليج العربي

تعد البيئة الجغرافية بكل ما تمتلكه من عناصر بالنسبة إلى أي نظام سياسي إحدى مصادر قوته أو ضعفه؛ ولذلك، تؤثر المحددات الجغرافية التي تمتلكها كل دولة بصورة أو بأخرى في صياغة سياستها الخارجية، باعتبارها المرآة العاكسة لقوة ودور هذه الدولة على الصعيد الخارجي، وبالتالي تحدد بيئة الدولة الجغرافية المجال الحيوي لحركة سياساتها الخارجية، ويتوقف عليها ماهية التهديدات الموجهة لأمنها ومصادره، وهو ما يعرف بنظريات الجغرافيا السياسية والتي سادت حديثاً في العلاقات الدولية^{٨٦}. ومن هذا المنطلق، تتجلى أهمية منطقة الخليج العربي حيث تمتلك من العناصر الجيو- استراتيجية والمقومات ما تؤهلها للاضطلاع بمكانة حيوية على الصعيدين: الإقليمي والدولي، وتنطوي هذه المقومات على: الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية والثروات الاقتصادية، العامل الديمغرافي.

أولاً: الموقع الجغرافي للخليج العربي:

فقد عُرف الخليج العربي تاريخياً بـ «الخليج الفارسي، البحر المر، البحر الأدنى، خليج البصرة، خليج البحرين، أرض الله، أرض البحر»، وغيرها من التسميات التي لم يوافق الفرس عن التخلي عنها، بل وتم التوافق على تسميتها «الخليج العربي» في عهد البريطانيين من قبيل السير شارلز بالغريف مندوب بريطانيا في البحرين خلال الثلاثينيات من القرن العشرين. كما أُطلق تسميتها «النظام الإقليمي الخليجي» على المنطقة بحجة امتلاك دولها الثمانية النفط^{٨٧}.

ولقد حازت منطقة الخليج العربي باهتمام الكثير من الباحثين والمتخصصين لما لها من أهمية حيوية في مجال العلاقات الدولية والناطقة من موقعها في كتلة أوراسيا، كما تعد بمثابة همزة الوصل بين الشرق والغرب، وبين أوروبا وكل من الهند والشرق الأقصى وأستراليا. كما تعتبر ممراً مائياً حيويًا على الصعيدين: التجاري والعسكري حيث تتضمن أهم المضائق الدولية التي تتحكم بنقل

النفط، فهي ترتبط بمضيق هرمز وخليج عمان وباب المندب والبحر الأحمر، وكذلك تعتبر إحدى أذرع المحيط الهندي.

وعليه، تتلخص أهمية الخليج العربي في امتلاكه موقعاً استراتيجياً في النظام الاقتصادي الدولي، فهو مركز لأربع دوائر حيوية وهي: الجزيرة العربية، المشرق العربي، الشرق الأوسط، والمحيط الهندي، إضافةً إلى كونه محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرق آسيا.

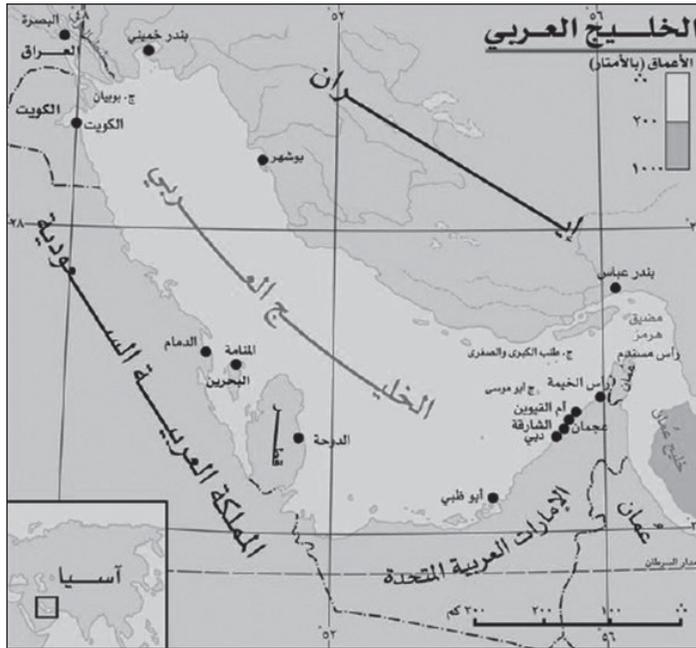
وتملك المملكة العربية السعودية أكبر مساحة في المنطقة، تليها إيران، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر من بين دول هذه المنطقة، كما هو موضح في الجدول^{٨٨} رقم (١).

الجدول رقم (١)
الإمكانات الجغرافية لدول منطقة الخليج العربي
(المساحة وطول الساحل البحري لكل منها على الخليج)

الدولة	طول الساحل على الخليج العربي (كلم)	نسبة الساحل (%)	المساحة الكلية (كلم ^٢)	نسبة المساحة (%)
الإمارات	٨٠٠	٢٤	٧٧ ألف	١,٧
البحرين	١٢٠	٤	٦٠٠ ألف	٠,١
العراق	١٥	٠,٤	٤٥٠ ألف	١٠
عمان	٩٠	٢,٦	٣٠٠ ألف	٦
الكويت	٢٠٠	٦	١٧ ألف	٠,٣
قطر	٣٨٠	١١	١١ ألف	٠,٢
السعودية	٥٥٠	١٦	٢,٢ مليون	٤٩
إيران	١٢٠٠	٣٦	١,٦ مليون	٣٥
الإجمالي	٣٣٥٥	١٠٠	٤,٤٧	١٠٠

ويقع الخليج العربي، كما يوضحه الشكل رقم (٢)، بين خطي عرض ٢٤ درجة و ٤٠ درجة شمالاً من خط الصفر خط الاستواء وبين خطي طول ٤٨ و ٥٧ درجة شرقاً من خط الصفر غرينتش، أي يقع في العروض المدارية الحارة حيث تظل الموانئ الساحلية الخليجية مفتوحة طوال العام بعكس الموانئ في بعض الدول الأوروبية، حيث تتجمد مياهه فترة فصل الشتاء، لذا تتوقف حركة النقل للتجارة العالمية^{٨٩}. وبذلك فهو يقع جنوب قارة آسيا بين شبه الجزيرة العربية غرباً، وإيران شرقاً، ومضيق هرمز وخليج عُمان جنوباً، والعراق شمالاً، وهو على هيئة ذراع بحري يتكون من منطقتين متاخمتين اقتصادياً وسياسياً وطبيعياً وهما: منطقة اليابسة المعبر عنها بدول مجلس التعاون الخليجي وتبلغ مساحتها ٤٧٦,٠٠٠ كم٢، والمنطقة المائية الممتدة بالسطح المائي المُسمّى بالخليج العربي ومقدراها ٠,٢٨,١٤٨ كم٢^{٩٠}.

الشكل رقم (٢): جغرافية الخليج العربي



ثانياً: القدرات الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي

لقد برزت أهمية الخليج على المستوى الاقتصادي بعد اكتشاف النفط وازدهرت دول هذه المنطقة على آثار هذا الاكتشاف بشكل تدريجي، وهو ما يوضحه الشكل^{٩١} رقم (٣)، فبعد الاعتماد على الحرف اليدوية أصبح الاعتماد على الوقود النفطي كمصدر أساسي في الحياة الاقتصادية.

الجدول رقم (٣)

تاريخ اكتشاف النفط في دول الخليج العربي

الدولة الخليجية	تاريخ الاكتشاف	تاريخ الإنتاج
العراق	١٩٠٩	١٩٣٤
البحرين	١٩٣٢	١٩٣٢
الكويت	١٩٣٨	١٩٤٦
المملكة العربية السعودية	١٩٣٨	١٩٣٨
اليمن	١٩٣٨	١٩٨٥
قطر	١٩٤٠	١٩٤٠
عمان	١٩٦٢	١٩٦٩

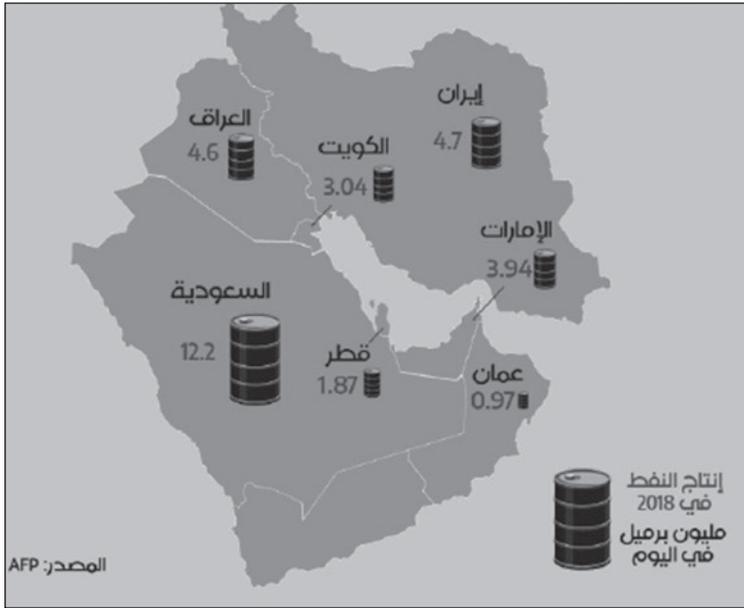
وتشير المؤشرات الصادرة عن منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، إلى أن إنتاج كل من السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان ومملكة البحرين يصل إلى ١٨ مليون برميل نفط خام يومياً، بما يشكّل نسبة ١, ١٨٪ من حجم الطلب العالمي اليومي على النفط الخام والذي يبلغ حوالي ٦, ٩٩ مليون برميل، وفق إحصائيات المنظمة في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٨.

ويوضح الشكل أدناه^{٩٢} رقم (٤) أن المملكة العربية السعودية تأتي على رأس الدول الخليجية في إنتاج النفط نظراً لكبر مساحتها الجغرافية بالمقارنة مع غيرها

من دول المنطقة وتنتج ما يقرب من ٢, ١٢ مليون برميل يومياً، متصدرةً بذلك دول المنطقة الخليجية، كما تصدر المملكة دول العالم في صادرات النفط بقرابة ٤, ٧ ملايين برميل يومياً.

بينما تنتج الإمارات نحو ٣, ٩٤ مليون برميل يومياً وفق بيانات أدنوك، والتي تتوقع ارتفاع إنتاجها من النفط الخام، إلى حدود خمسة ملايين برميل يومياً بحلول ٢٠٣٠ من خلال تنفيذ عمليات تطوير وتوسيع إنتاج الآبار خلال السنوات المقبلة. وفي المقابل، تنتج الكويت ٣, ٠٤ مليون برميل يومياً، فيما تنتج سلطنة عُمان نحو ٩٧, ٠ مليون برميل يومياً، ومملكة البحرين ٢٦٠ ألف برميل يومياً.

الشكل رقم (٤): حجم إنتاج النفط في الخليج



وعلى هذا الأساس، تشير بعض الدراسات إلى أن النفط يشكّل بما يقرب من نسبة ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من صادرات هذه الدول وحوالي ٩٠٪ من مصدر عملاتها الأجنبية، ونحو ٤٠٪ من ناتجها القومي الإجمالي، علماً بأن هذه الدول عمدت -

خاصةً خلال السنوات الأخيرة- إلى سياسة عدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل، والسعي نحو القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي، حيث بدأت في تبني مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشروعات الرعاية الصحية والتعليمية، الأمر الذي ساهم في تحقيق مستويات عالية من الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها، وزيادة مستوى الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي.

ويلاحظ أن متوسط دخل الفرد الخليجي قد أضحى من أعلى المعدلات في العالم، فالإمارات تحتل المركز الأوّل على مستوى النّظام الإقليمي الخليجي من حيث معدل الدخل الفردي، تليها الكويت، ثم قطر، والبحرين، ثم سلطنة عُمان، ثم السعودية، فالعراق، وأخيراً إيران. وعلى صعيد الناتج القومي الإجمالي، تحتل المملكة العربية السعودية رأس قائمة هذه الدول، تليها إيران، وتأتي البحرين في نهايتها.

ولذلك؛ تملك دول النظام الإقليمي الخليجي من الإمكانيات ما تؤهلها لتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي مقابل العديد من الدول على الساحة الدولية، إلا أنّ ما شهدته هذه الدول من صراعات واضطرابات أمنية قد دفعها إلى توجيه وتخصيص نسبة كبيرة من مواردها الاقتصادية نحو الإنفاق العسكري، وهو الأمر الذي ألقى بظلاله على مسار هذه الدول في مواصلة جهودها التنموية⁹³.

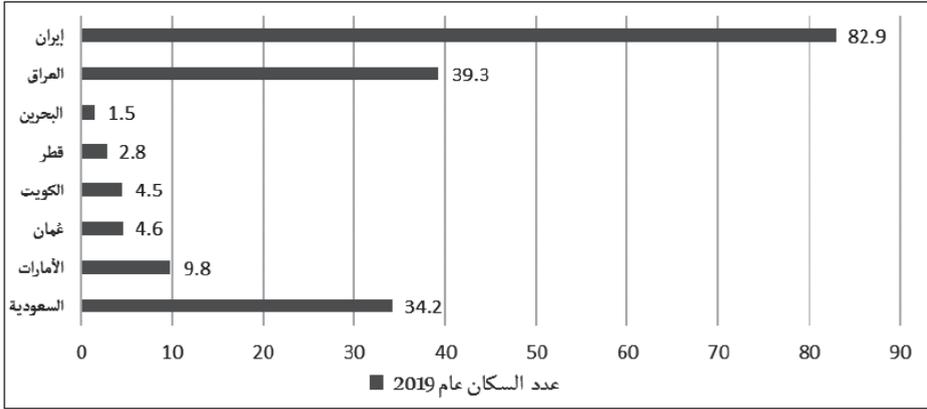
ثالثاً: الخصائص الديمغرافية لدول الخليج العربي.

تُدرج الدول الخليجية في قائمة الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة قياساً بمساحتها وثرواتها الهائلة.

وتعتبر إيران من أكبر دول المنطقة من حيث عدد السكان، كما هو موضح بالشكل رقم (5)، إذاً فتفوقها العددي وقوتها الديمغرافية لا تضاهيها أيّ قوة أخرى

داخل هذا النظام، حيث يزيد عدد سكانها بأكثر من ضعفين عدد سكان العراق، أو عدد سكان المملكة العربية السعودية، أما غيرها من الدول الخليجية فأعداد سكانها لا يكاد يذكر بالمقابلة مع إيران، وتتوقع بعض المصادر بأن يصل عدد سكان إيران عام ٢٠٢٥ إلى نسبة ٦٧٪ من العدد الإجمالي من سكان المنطقة بأكملها^٩.

الشكل رقم (٥)
عدد سكان منطقة الخليج العربي عام ٢٠١٩



ولطالما يمثل حجم السكان أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء قوة الدولة العسكرية، وبخاصة إذا ارتبط ذلك بتوافر: الموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية اللازمة للاستفادة من ذلك الحجم، الأمر الذي يتطلب أهمية التوازن بين عدد السكان في أي دولة مع ما تمتلكه من إمكانيات وموارد طبيعية، بمعنى أن التزايد السكاني يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاديات الوطنية، وعلى النقيض، توافر الثروات والموارد الطبيعية من دون حجم سكاني ملائم وقوة عسكرية تحميه يجعل الدولة عرضةً للأطماع الخارجية من دون رادع.

ومن هذا المنطلق يتضح أن النظام الإقليمي الخليجي يتسم بعدم التجانس الديمغرافي ويعاني من اختلافات واضحة في التوزيع السكاني لمصلحة إيران، وهو ما يعدُّ تهديداً جلياً للاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

المطلب الثاني: ماهية التحركات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة

في ضوء الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة الخليج العربي وتنافس القوى الكبرى الإقليمية (لاسيماً إيران وتركيا وإسرائيل) أو الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتي سابقاً) للعب الدور الأكبر في هذه المنطقة، ارتأت الدول الخليجية ضرورة البحث عن تنظيم مؤسسي يكفل صيانة وضمان المصالح الخليجية على كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

ونجحت الدول الخليجية في تشكيل ما يُسمَّى بـ «مجلس التعاون لدول الخليج العربي» في ٢٥ مايو ١٩٨١ م.

يتألف هذا المجلس من عضوية ست دولٍ تطلُّ على الخليج العربي هي: المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت.

ويحمل هذا المجلس مجموعةً من الأهداف المشتركة والتي تتلخص في تحقيق التعاون والتكامل بين دول المجلس في جميع المجالات وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين الشعوب الخليجية، كما ينطوي الأمر على وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية، والمالية، والتجارية والجمارك، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى إقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص على المستوى الخليجي، وصولاً إلى دفع عملية التقدم: العلمي والتقني في مجالات الاقتصاد المختلفة عن طريق إنشاء مراكز بحوث علمية^{٩٥}.

وقبل استعراض استراتيجيات القوى: الإقليمية والدولية التي تمتلك مصالح ونفوذ في منطقة الخليج العربي، فينبغي تسليط الضوء على أهم المعطيات الاستراتيجية القومية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي، والتي ساهمت في بلورة التكامل الاقتصادي بينها، وعليه، يستعرض هذا المطلب هذه الرؤى على ثلاثة محاور، كما يلي:

المحور الأول:

محددات تأسيس مجلس التعاون لمنطقة الخليج العربي

ويقصد بها العوامل التي دفعت دول مجلس التعاون الخليجي لتكتلها واتحادها في سبيل مواجهة التحديات التي عكستها المتغيرات الإقليمية والدولية على الساحة الخليجية، ومنها:

- المخزون الاستراتيجي من النفط والغاز: تمتلك دول مجلس التعاون أكبر احتياطي من النفط في العالم، ويقدر بنحو ٤٩٦ مليار برميل، أي ما يعادل ٣٤٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، كما تمتلك ما نسبته ٢١٪ من احتياطي الغاز العالمي، وتأتي في المرتبة الثانية عالمياً بعد روسيا باحتياطي من الغاز قدره ٢,٤٢ ترليون متر مكعب^{٩٦}.

فبلا شك أن اقتصادات هذه الدول تعتمد بشكل أساسي على قطاع النفط والغاز حيث يستحوذ على النصيب الأكبر من إيراداتها، كما يعد المصدر الأول لمتابعة تنفيذ مشروعاتها التنموية، ولذلك تتعرض هذه الدول دومًا للتقلبات الناتجة عن التغيير في مستويات الطلب على هذا القطاع، وقد أثبتت التجارب الواقعية أنه لا يمكن لأي دولة من هذه الدول منفردة أن تتحكم في هذه التقلبات والاضغوطات أو الحد منها، وهو ما يفرض ضرورة التعاون والتنسيق على مستوى الأقطار الخليجية سعياً لرسم سياسة موحدة للإنتاج والبيع والتوزيع.

- المقومات الاستراتيجية المشتركة: يمتلك التكتل الإقليمي الخليجي العديد من المقومات: الجغرافية، والاقتصادية، والتاريخية، والاجتماعية، والثقافية،

والطبيعية ما تؤهله إلى إنجاح تجربة الاتحاد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المرجوة، وتتلخص هذه المقومات في: التقارب المكاني أو الجغرافي لهذه الدول التي تشكّل إقليمًا واحدًا ويتميز بامتداده دون حواجز طبيعية، كما تطلُّ هذه الدول على سواحل بحرية تمتد من الخليج العربي مرورًا ببحر العرب والبحر الأحمر، الأمر الذي يساهم في تسهيل حركة التواصل البحري والبري بينها، ومن ثمّ تعزيز حركة التبادل التجاري والتنقل. كما تأتي روابط الدم والقربى والدين واللغة لتضفي مزيدًا من التجانس والترابط الوثيق بين هذه الدول مجتمعةً.

ولا يُمكن إغفال تأثير التشابه في الأنظمة السياسية الرائجة في هذه الدول على تيسير عملية التكامل الاقتصادي.

ومن أهم الاعتبارات التي توحد الجهود الخليجية حول ضرورة الاتحاد والتكتل، نذكر الهاجس الأمني والذي ينطوي على اعتبار المنطقة الخليجية ساحة التقاء لأطباع القوى الدولية الكبرى تحقيقًا للمكاسب والنفوذ والقوة.

ولذلك شهدت المنطقة الإقليمية الخليجية العديد من المشروعات المقترحة بشأن التعاون الخليجي، كـ «المشروعين السعودي والعماني» حول التعاون الأمني والعسكري والسياسي - وليس الاندماج الاقتصادي فقط - من خلال منظمة خليجية وإنشاء قوة بحرية مشتركة لحماية مضيق هرمز، بينما دعا «المشروع الكويتي» إلى التعاون الاقتصادي أولاً، ثم التعاون الثقافي والاجتماعي، ولم يتطرق إلى الجوانب العسكرية والأمنية، الأمر الذي يؤسس لمنظمة اقتصادية خليجية مشتركة قوامها المؤسسات المالية والاستثمارية والصناعية، وتكرس صيغة عالمية جديدة تؤثر في دوائر السياسة الدولية دون الانحياز إلى إحدى القوتين العظميين. ويبدو أن الدول الخليجية قد وجدت أن المشروع الكويتي الاقتصادي بمثابة الأفضل، الأمر الذي اتضح في ٤ فبراير ١٩٨١ عندما أعلنت الدول الخليجية الست عن قرارها بشأن إنشاء مجلس تعاون بينها^{٩٧}.

- انهيار النظم الإقليمية العربية: فعلى الرغم من الإنجازات المتتالية التي أحرزتها النظم العربية للخلاص من الاستعمار التقليدي، إلا أنه كان هناك إخفاقٌ على صعيد الاستقلال العربي كنظام إقليمي حيث عجز عن مواجهة الاحتلال الصهيوني في فلسطين، هذا إلى جانب هزيمة ١٩٦٧ وما ترتب عليها من احتلال للأراضي الفلسطينية والعربية في سيناء والجولان.

كما واجهت جامعة الدول العربية عدة تحديات بشأن تسيير بعض الأزمات كالأزمة اليمنية ١٩٤٨، والنزاع المصري-السوداني لعام ١٩٥٨، والنزاع السوري-اللبناني لعام ١٩٤٩، والنزاع الأردني-الفلسطيني لعام ١٩٧٠.

وقد ساهمت هذه المعطيات في دفع الخليجيين في ضرورة البحث عن بديل آخر لتوفير الأمن بعدما أثبت عدم جدوى الاعتماد على الجانب العربي.

المحور الثاني

استراتيجيات القوى الإقليمية في منطقة الخليج العربي

ونعني بذلك الأدوار وموازين القوى الإقليمية التي تحكّمت في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منذ فترة ما قبل حرب الخليج الثانية، والتي دفعت دول الخليج العربي إلى ضرورة التكتُّل والاتحاد لمواجهة التحديات التي تفرضها، ومنها:

أولاً: الطموحات الإيرانية في منطقة الخليج العربي بعد الثورة الإيرانية الإسلامية ١٩٧٩.

لقد شهدت منطقة الخليج في الفترة منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات عدة تطورات وأحداث متتالية ساهمت في التوافق على المستوى الخليجي بشأن ضرورة التكتُّل والإسراع لإنشاء إطار إقليمي يحدُّ من انعكاسات هذه التطورات والأحداث على المنطقة، ومن أهمها تداعيات الثورة الإيرانية الإسلامية على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المنطقة الخليجية، والتي اتسمت بطابع الهيمنة الإقليمية. ففي حقيقة الأمر فهناك ثمة عوامل قد شكَّلت ملامح هذه السياسة منها، ما هو مرتبط بهوية وتركيبية النظام السياسي الإيراني، ويتعلق البعض الآخر بطبيعة موقعها الجغرافي وقوتها الاقتصادية والعسكرية، هذا فضلاً عن التطورات الإقليمية المؤثرة في هذا الشأن.

بالإشارة إلى النظام السياسي الإيراني، فإن احتكار السُّلطة ومركزية السياسات في ولاية الفقيه قد تسببت في اندلاع حالة من التوتر بين المجتمع والدولة، الأمر

الذي يدفع الأخيرة إلى افتعال أزمات خارجية من أجل إعادة التوازنات الداخلية مجدداً. وهو ما تتضمنه بعض مواد الدستور الإيراني ومنها المادة رقم ١٥٢، والتي توضح أن السياسة الخارجية الإيرانية يجب أن تقوم على الدفاع عن حقوق كافة المسلمين، والمادة رقم ١٥٤، والتي تؤكد بأن جمهورية إيران الإسلامية تقدر سعادة الإنسان في المجتمع البشري وتعتبر الاستقلال والحرية وإرساء حكومة الحق والعدل بمثابة حقوق واجبة لجميع الأفراد في كافة أرجاء العالم^{٩٨}، وعليه، فإن جمهورية إيران الإسلامية يقع على عاتقها دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة في العالم، على أن تتدخل في الوقت ذاته في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى. وهو ما يعكس مدى التناقض في الفلسفة الإيرانية من حيث سعيها لنصرة المستضعفين في الأرض دون التدخل في الشؤون الداخلية لدولهم.

أما فيما يتعلق بالموقع الجغرافي لإيران في إطار الإقليم الخليجي، فلا شك أن إيران تتمتع بمكانة استراتيجية تتمثل في تحكمها في الممرات البحرية الحيوية في المنطقة، ومن ثم فقد كان - ولا يزال - الهدف الرئيس للنخب الإيرانية المتعاقبة هو الحفاظ على خصوصية هذا الموقع الذي تحظى به الدولة.

وقد تعددت الدراسات والمؤشرات بشأن الربط الميكانيكي بين الموقع الجيو-استراتيجي لإيران وسياساتها الخارجية، الأمر الذي يفسر علاقة التأثير بين الجغرافيا وسياسات الدول.

كما أثار التفوق الديمغرافي والعسكري لإيران أيضاً مخاوف الدول الخليجية، إضافة إلى قوتها الاقتصادية والمالية على مستوى منطقة الشرق الأوسط من حيث مكانتها المتميزة في أسواق النفط والغاز الطبيعي عالمياً. فاجتمعت هذه العوامل - آنذاك - لتشير إلى أن إيران قد أصبحت قوة إقليمية مهيمنة تمثل تهديداً أمنياً كبيراً على المنطقة، خاصة بعدما دخلت في نزاعات مع عدد من دول المنطقة واضطربت علاقتها بهم، حيث احتلت جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزء من جزيرة أبو موسى مستغلةً خروج البريطانيين من الإمارات

العربية المتحدة عام ١٩٧١، كما تدخلت في العراق من خلال دعم العديد من المحاولات الانقلابية، ودعمت الحركة الكردية المتمردة والتي كانت تمولها بشكلٍ أساسيٍّ قبل اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥.

وعلى صعيد التطورات الإقليمية، لقد كان للصراع التاريخي الذي اندلع بين أبرز قوتين خليجيتين في المنطقة آنذاك وهي الحرب الخليجية الأولى العراقية-الإيرانية في سبتمبر عام ١٩٨٠، الأثر البالغ في دخول هذه المنطقة في إطار مرحلة جديدة وخطيرة أدت إلى تزايد الخوف والقلق الخليجي بشأن انعكاسات هذه الحرب على أمن واستقرار المنطقة، ووقفت دول منطقة الخليج العربي أمام خيارين: إما التزام الحياد، أو الانحياز للعراق، واستقرت هذه الدول على الخيار الثاني وذلك لاعتبارات عرقية وأيديولوجية، وسعيًا لرأب الصدع الذي قد يفرزه انتشار التيارات الإسلامية الأصولية المعارضة لأنظمة الحكم في المنطقة. فانطلقت الدول الخليجية في مسار التنسيق السياسي لتشكيل اتحاد إقليمي يُضفي مزيدًا من القوة لركائزها وأهدافها لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

ولكن سرعان ما ساهمت عدة مستجدات في دعم الدور الإيراني كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة؛ فساعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ إلى تدمير معادلة التوازن الإقليمي التقليدي بين العراق وإيران، مما أتاح للأخيرة تمددًا واضحًا خارجيًا وإقليميًا.

كما تجدر الإشارة - من ناحية أخرى - إلى تنامي العلاقات الاقتصادية المتميزة بين إيران وبعض الدول في المنطقة على الرغم مما تشهده العلاقات الإيرانية الخليجية من توترات ناتجة من الاختلاف حول بعض القضايا.

ثانيًا: الخطر الإسرائيلي في منطقة الخليج العربي؛

ارتكازًا على تحليلات ومؤشرات بعض الدراسات والتقارير الاستراتيجية، فقد اتضح أن الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه منطقة الخليج العربي ما هي إلا

امتداداً للجذور التاريخية والقيم الراسخة في الفكر الصهيوني والذي تسيطر عليه الرغبة في ضم هذه المنطقة في إطار ما يُسمَّى بـ «إسرائيل الكبرى»، في حين تجلَّى اتجاه آخر يقترح إقامة دولة إسرائيل في المنطقة حتى تتماشى مع تصوراتهم الدينية والتاريخية.

وفي ضوء ما تمتلكه المنطقة الخليجية من ثروات طبيعية وموقع استراتيجي، ارتكزت السياسة الأمريكية المعاصرة على المنطقة سعياً لمستقبل أفضل، وهو الأمر ذاته الذي انطلقت منه الاستراتيجية الإسرائيلية وأسست عليها أطامعها وطموحاتها المستقبلية، فلا شك أن المنطقة الخليجية تمثل أهمية محورية على الصعيدين: الاستراتيجي والأمني بالنسبة للكيان الصهيوني، فهيمتها عليه سيضطلعها بدورٍ إسرائيليٍّ مهمٍّ على أهم الطرق الرئيسة للملاحة الدولية. وبالتالي، يتضح عند الحديث عن الأمن الخليجي وفقاً للمنظور الإسرائيلي أن الأمر لا يخرج عن نطاق الأهداف الاستراتيجية التي تتبناها إسرائيل تجاه المنطقة والفكر الاستراتيجي المؤسس على ضرورة تعزيز التفوق الإسرائيلي على دول المنطقة والسعي إلى إضعافها واعتماد كافة السبل لإبعادها عن مساندها للقضية الفلسطينية، وتجدر الإشارة - في هذا السياق - إلى استخدامها سلاح تهديد منابع النفط كأحد هذه السبل.

وتأسيساً على ما سبق، تتجلَّى صورة إسرائيل كأبرز المسببات المُهدِّدة للأمن الخليجي في الوعي والإدراك الجمعي الخليجي لدول هذه المنطقة، وهو ما أكده البيان الختامي في الاجتماع الأول لدول مجلس التعاون الخليجي في مايو ١٩٨١ بأن ضمان الاستقرار في المنطقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، والذي يؤكِّد على ضرورة حل القضية الفلسطينية وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، وقد تكرر هذا الربط في كافة البيانات الختامية اللاحقة.

ففي حقيقة الأمر، أن هذا الإدراك الخليجي للخطر الإسرائيلي قد نشأ قبل تشكيل مجلس التعاون لتهديدها المباشر للأمن الخليجي وذلك لامتلاكها القدرات العسكرية والتقنيات التكنولوجية التي تمكنها من الوصول إلى أي موقع في هذه المنطقة، كما حدث في إطار الهجوم على المفاعل النووي العراقي واختراقها لأجواء المملكة العربية السعودية.

هذا بالإضافة إلى أن إسرائيل تُعدُّ من أكثر الأطراف الإقليمية استفادة من تدمير العراق لما له من تداعيات إيجابية تخدم المصالح الاستراتيجية الحالية والمستقبلية، وهو ما يفسّر تأثير اللوبي الإسرائيلي داخل مؤسسات صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ قرارات شتّى الحرب على العراق حفاظاً على أمنها القومي، وذلك من خلال تحجيم القوة العراقية وتأكيد عدم تعرضها لهجوم مستقبلي.

وقد اتُّهمت بأنها المصدر الأساسي لتمويل إيران بالسلاح لاستمرار الحرب العراقية-الإيرانية، كما كانت أحد المصادر الداعمة لنظام الشاه في إيران.

ثالثاً: تصاعد الدور التركي في المنطقة:

في أعقاب الانهيار السوفيتي وتسارع وتيرة التطوّرات والتفاعلات على الساحة الدولية، قامت تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي NATO بتقييم دورها ورسم سياستها الخارجية انطلاقاً من قناعتها نحو إيجاد مساحة نفوذ في منطقة القوقاز ووسط آسيا ومنطقة الشرق الأوسط والساحة الخليجية.

وهو ما أكده مستشار رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو بضرورة تبني تركيا لسياسة خارجية ذات خصوصية لكل منطقة على حدة، على أن تكون مدعومة بأفكار سامية تتوافق مع مكانتها الجيو-استراتيجية ورسالتها التاريخية.

وبشكل عام، فيمكن حصر عدد من المتغيرات التي أثّرت على السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ونخص بالذكر هذه السياسة

التي كانت تقتصر - في مرحلة ما قبل الحرب الباردة - على سياسة رد الفعل أو الاستجابة للأزمات.

وتتمثل هذه المتغيرات في تسارع التطورات الأمنية والأزمات في منطقة الشرق الأوسط والرغبة الملحة من جانب النخب التركية في النهوض بالدور التركي؛ ليكون مؤثراً وإدراجاً في قائمة المساعي الرامية لحل هذه الأزمات والإشكاليات.

ومما لا شك فيه أن حماية المصالح الاستراتيجية لتركيا في منطقة الشرق الأوسط تمثل إحدى أهم المحركات التي تتحكم في الدور التركي فيها، فهذه المنطقة تعكس عمقاً حضارياً واقتصادياً واستراتيجياً لتركيا، كما أن الدول العربية تعتبر الشريك الثالث لتركيا بعد الاتحاد الأوروبي ومجموعة الكومنولث، وعلى صعيد السياحة يشكل العرب المورد الثاني لهذا القطاع في تركيا بعد الاتحاد الأوروبي^{٩٩}. وبالتوازي فقد ساهمت التوجهات الخاصة بحزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة في تغيير استراتيجيات السياسة الخارجية التركية من خلال توجيهها نحو تعدد العلاقات وعدم حصرها في نطاق واحد تمهيداً لتأهيل تركيا نحو الاضطلاع بدور مستقل ومؤثر في العلاقات الدولية بعدما كانت هذه السياسة الخارجية أداة تابعة ومنفذة لسياسات حلف الناتو.

وبالتالي فإن الاهتمام التركي بمنطقة الخليج يركز على العديد من المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية خاصة مع الحاجة التركية للاستثمارات الخليجية اللازمة لبنائها الاقتصادي، كما أن المنطقة الخليجية تمثل سوقاً مهمة للمنتجات التركية، ومصدرًا رئيسًا لواردها من المتطلبات النفطية. كما ساهمت المبادرة التركية للتعاون بين حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير التي انطلقت عام ٢٠٠٤ وانطوت على انضمام دول مجلس التعاون الخليجي، في تعزيز الدور التركي على الصعيد الأمني في المنطقة. وفي مسار موازٍ اعتبرت مذكرة التفاهم التي وقعتها دول مجلس التعاون الخليجي بجدة في الثاني من سبتمبر عام ٢٠٠٨ بمثابة نقلة نوعية في العلاقات

الخليجية-التركية، من حيث تأسيسها لحوار ثنائي منتظم، ودفعها لحوار اقتصادي موسّع أسفر عن اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين^{١٠٠}.

وقد جاء ذلك بالتوازي مع تعاظم الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط من خلال توسطها في مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا، وسياساتها تجاه البرنامج النووي الإيراني، مستغلةً القلق الخليجي بشأن إيران وغياب القوة الإقليمية العربية للاضطلاع بدورٍ مؤثّرٍ في المنطقة الخليجية.

المحور الثالث

استراتيجيات القوى الدولية في منطقة الخليج العربي

لقد حازت منطقة الخليج العربي على اهتمام العديد من الاستراتيجيات الدولية نظراً لأهميتها، سواءً بفضل موقعها الجغرافي المتميز من الناحيتين: الجيوبوليتكية والاستراتيجية والذي يشكّل عاملاً استقطاباً مهماً للقوى الدولية، ولامتلاكها أهم الموارد الطاقوية والاستراتيجية، فباتت هذه المنطقة ساحة محورية من محاور الصراع والتنافس الدوليين بين استراتيجيات القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي أولت أهمية استراتيجية أكبر للشؤون الاقتصادية وشؤون الموارد في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

أولاً: الانسحاب البريطاني وتداعياته في منطقة الخليج؛

فقد أثار القرار الذي صدر من قبل رئيس الحكومة البريطانية هارولد ويلسون في ١٦ يناير ١٩٦٨ بشأن سحب القوات البريطانية من الخليج مع نهاية عام ١٩٧١، الدهشة ليس فقط على الصعيد الخليجي والعالمي بل امتد؛ ليشمل البريطانيين أنفسهم، حيث جاء هذا القرار مغايراً للترتيبات والخطط البريطانية في المنطقة التي شهدت توسعاً عسكرياً لم يسبق له مثيل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فتم إنشاء مطار مدني في قاعدة العيش في البحرين، وتأسيس قاعدة الهملة في مدينة المنامة عام ١٩٦٢، وفي عُمان أنشأت قاعدة بحرية وجوية في

جزيرة مصيره القريبة من مضيق هرمز، وتوسعت القاعدة البريطانية في الشارقة وغيرها من التحركات التي نشطت حتى قبل قرار ويلسون بشهرين.

كما جاء هذا القرار متعارضاً أيضاً مع التحديات التي سبق وأشار إليها دنيس هيلي Denis Healey وزير الدفاع البريطاني في أكتوبر ١٩٦٧ الذي أعلن عن تشككه في قدرات الحكومات المحلية الخليجية على حماية الاستقرار في المنطقة قائلا: «إن الانسحاب البريطاني من المنطقة سيخلق اضطراباً واسع النطاق قبل أن تؤسس أسس بديلة لضمان الاستقرار بها مما قد يؤدي إلى صراع طويل الأمد^{١١}».

وفي إطار المساعي الرامية إلى تحديد الأخطار المحتملة نتيجة الانسحاب البريطاني من المنطقة، توقع البعض حدوث اضطرابات ذاتية أي في الداخل الخليجي، بينما ذهب البعض الآخر إلى احتمالية الصراع والنزاع بين الدول الخليجية بعضها البعض، وتجلي اتجاه ثالث يجدر من التنافس بين القوى الدولية لفرض سيطرتها ونفوذها في المنطقة.

ولم تقف إيران - برؤيتها القائمة على اعتبارها أقوى دولة في المنطقة - موقف المتفرج أمام هذه التطورات، بل أرادت أن تملأ هذا الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني، وأعلنت عن موقفها المعارض من ارتباط المنطقة ببريطانيا، وطالبت بأحققتها في الأراضي التي سبق واستحوذت عليها بريطانيا، كما أكدت تمسكها بالحقوق الإيرانية في الخليج الفارسي.

فأعلنت الدول الخليجية في المقابل عزمها على مقاومة أي حلف مشترك في المنطقة، وهكذا كان قرار الانسحاب البريطاني من الخليج بمثابة الشرارة التي أشعلت فتيل قضية الأمن الخليجي، وأضحت دول الخليج ساحة للتنافس الإقليمي والدولي، الأمر الذي دفع أقطاره المختلفة إلى التفكير الجاد حول إيجاد صيغة لتعزيز تعاونهم ولكي يؤهلهم لمواجهة التحديات المتجددة التي تطرأ على المنطقة.

ثانياً: تنامي المصالح الأمريكية في المنطقة:

فلا شك أن الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي قد تعاضم على أثر الانسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٩٧١، من خلال انتهاج الحكومة الأمريكية لسياسة تقوية النظم الدفاعية للدول الخليجية حتى تستطيع حماية ذاتها من احتمالات الاعتداء الخارجي عليها، ويتمثل بشكل أساسي في الاتحاد السوفيتي باعتباره القطب المنافس للولايات المتحدة الأمريكية في احتلال الريادة على العالم.

وقد عُرفت هذه السياسة بـ «مبدأ نيكسون»، والذي يتضمن تكليف نيكسون للدول الخليجية بحفظ أمنها، أي أن تتولى الولايات المتحدة مهمة تزويدها بما يلزم من معدات وأسلحة وتدريبات، وإذا حدث اختراق للمنظومة الأمنية في المنطقة أو تعرضت لأيّ اعتداء يفوق قدرات دولها، فإن الولايات المتحدة ستنهض للدفاع عن هذه الدول. وهو ما أكّده وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر Henry Kissinger قائلاً: «إلى جانب الاهتمام الأمريكي في بقاء القوى الكبرى الخارجية بعيدة عن مصادر النفط، فإن أمريكا على استعداد أيضاً للتدخل في حال تعرض مصادر الإمدادات البترولية للتعثر في أي من دول الخليج العربي»؛ وهو ما ترجمته الاستراتيجية الأمريكية التي اعتمدها الرئيس جيمي كارتر عام ١٩٧٧ من خلال تشكيل قوات التدخل السريع حيث تتولى مهام الدفاع عسكرياً عن دول المنطقة، وهو ما أطلق عليه بـ «مبدأ كارتر»^{١٠٢}.

إذاً، فقد ساهمت التطورات التي شهدتها المنطقة الخليجية بل العالم أجمع بعد الحرب الباردة في تصاعد الدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب المسيطر على النظام الدولي، واكتسبت السياسة الأمريكية ملامح جديدة وأخذت في ترتيب أولوياتها وفقاً لمتطلبات المرحلة الجديدة. وبعد اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية وسقوط نظام الشاه، أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها

لرد أي هجوم على منطقة الخليج، وجاء ذلك انطلاقاً من سياساتها الرامية إلى حماية المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة، وتؤكد هذا الأمر في ظل الحرب الخليجية الثانية، حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية دول التحالف في درع الصحراء، ونجحت في تحرير الكويت من القوات العراقية.

وقد أشارت الدراسات العديدة بأن هناك خلط واضح في الرؤية الأمريكية إزاء المصادر التي تشكّل تهديداً لأمن الخليج وتلك التي تعتبر تهديداً مباشراً أو غير مباشر لمصالحها في المنطقة، ففي سبعينيات القرن الماضي كان المد الشيوعي بمثابة مصدر التهديد الرئيس لأمن الخليج، ومع نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينات خاصة بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، برزت الأخيرة كمصدر للتهديد الرئيس لأمن الخليج وللمصالح الأمريكية بصفة خاصة، خوفاً من احتمالية امتداد السيطرة الإيرانية على أيّ من دول الخليج، الأمر الذي يترتب عليه تهديد الإمدادات النفطية من الوصول للولايات المتحدة وحلفائها.

وفي عقد التسعينيات تجلّت العراق كمصدر تهديد آخر للمصالح الأمريكية في المنطقة الخليجية وذلك بعد غزوها للكويت، حيث وجدت الولايات المتحدة أن هذا الغزو سيمكّن العراق من السيطرة على مخزون هائل من النفط بما يشكّل تهديداً لأمن الطاقة العالمي.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ احتلت قضية الحرب على الإرهاب حيزاً مهماً في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، والذي تحوّل من السعي للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة والمتمثلة في تدفق النفط إلى ضرورة التدخل لتجفيف منابع العنف والإرهاب الذي أضحى الخطر الاستراتيجي الجديد لأمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن الخليج في آن واحد.

وعلى هذا الأساس، تحدد الرؤية الأمريكية أربعة مسببات لحالة عدم الاستقرار في المنطقة الخليجية، ويكمن مصدر التهديد الأول في العراق وخاصةً في ظل نظام صدام حسين سواءً لعلاقته بأسلحة الدمار الشامل أو لدعمه لتنظيم القاعدة أو لمعارضته لعملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك وفقاً للتصورات

الأمريكية- ومن ثمَّ زعمت في حتمية تغيير النظام العراقي الأمر الذي يساهم في إعادة تشكيل بيئة أمنية أكثر استقرارًا في المنطقة.

ويتمثّل المصدر الثاني في إيران ويرجع ذلك لإصرارها على تطوير برنامجها سلاح نووي ودعمها للجماعات المتطرّفة والإرهابية (حماس وحزب الله)، بالإضافة إلى معارضتها للسُّبُل الرامية إلى تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي.

ومن هذا المنطلق تمثّلت السياسة الأمريكية إزاء إيران في دفعها للتخلي طواعية عن برنامجها النووي، والتخلي عن معارضتها لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، ووقف دعمها لجماعات الإرهاب الدولي.

وفي المقابل، تعتبر إيران أن الوجود الأمريكي في المنطقة هو السبب الرئيس وراء حالة عدم الاستقرار في المنطقة.

وقد أدّى هذا العداء المتبادل بين الجانبين: الأمريكي والإيراني إلى تشكيل الولايات المتحدة الأمريكية تحالفًا ضد إيران مع الدول العربية المعتدلة، وعقد مؤتمر أنابوليس للسلام^{١٠٣} في نوفمبر ٢٠٠٧ تحقيقًا لهذا الغرض.

ويأتي مصدر التهديد الثالث من البيئة الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ترى الولايات المتحدة أن هذه الدول تشهد العديد من الاضطرابات سواء نتيجة عدم استقرار الحياة السياسية أو بسبب تصاعد المدّ الأصولي بها، الأمر الذي يسفر عن صعود الجماعات الراديكالية التي تستهدف المصالح الأمريكية في المنطقة.

ولا يُمكن إنكار ما قد يشكّله التنافس الدولي من جانب بعض القوى، وفي مقدّمها الصين وروسيا، من تهديد للنفوذ الأمريكي في المنطقة، حيث تسعى هذه الدول إلى اكتساب النفوذ في الخليج من خلال التوجه نحو إقامة علاقات عسكرية وأمنية واقتصادية مع الكثير من دول المنطقة الخليجية.

ويُمكن القول بأن هذه الرؤية الأمريكية لمسببات التهديد اعتبرت إحدى المحددات المهمّة للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، والتي ساهمت في تحديد

كافة السياسات والاستراتيجيات اللازمة للتعامل معها سواء بشكل فردي أو بصيغة جماعية، وباستخدام أدوات القوة الناعمة أو الصلبة.

ولقد فرضت هذه السياسة الأمريكية واقعاً جديداً لميزان القوى في المنطقة ومعادلة أمنية جديدة، فتمير العراق كقوة إقليمية كبرى بعد حلّ جيشها ومؤسستها الأمنية قد ساهم في تجلي إيران عسكرياً مقارنةً بغيرها من دول المنطقة، الأمر الذي يؤثر سلباً على معادلة الأمن والاستقرار في المنطقة.

إذاً، فقد حقق تدمير العراق مكاسب استراتيجية مهمة لإيران.

ثالثاً: المدُّ السوفيتي والخطر الشيوعي على المنطقة:

ففي مرحلة ما قبل الحرب الباردة، قد اعتبر الغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩ بمثابة مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة الخليجية، لما له من آثار مباشرة على الأمن الخليجي الإقليمي، كما سترتب على هذا الفعل العنيف تفجير سلسلة من ردود الأفعال الحادة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على أساس قرب الموقع الجغرافي لأفغانستان من المنطقة الخليجية، وإدراج هذه الأخيرة في دوائر الأمن القومي الأمريكي بما يزيد من احتمالية المواجهة مع الاتحاد السوفيتي. وقد حاولت الدبلوماسية السوفيتية احتواء الموقف والتقدم بمشروع أعلنه ليونيد برجينيف Leonid Brezhnev للحفاظ على أمن منطقة الخليج في خطاب له أمام البرلمان الهندي، وهو يتألف من مجموعة من التوجهات التي تنطوي عليها الاستراتيجية السوفيتية في المنطقة وتتلخّص في عدم إقامة قواعد عسكرية في منطقة الخليج والجزر المتاخمة معها وعدم استخدام أو التهديد باللجوء إلى الأسلحة النووية أو أي أسلحة تدرج في إطار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولها، والتعهد باحترام سيادتها وحقها في حرية التصرف وإدارة مواردها الطبيعية، ضمان سلامة الممرات البحرية في الخليج وعدم إعاقة

أو تهديد حركة التبادل التجاري فيه، واحترام خيار عدم الانحياز التي قررت الدول الخليجية انتهاجه وعدم إجبارها على الدخول في تكتلات عسكرية تشارك فيها الدول النووية. وبالتالي، حظي الغزو السوفيتي لأفغانستان على اهتمام الأقطار الخليجية، كما اعتبر أحد المحركات الداعمة للعمل الحدودي التكاملي الخليجي وتجسيده على أرض الواقع لمجابهة خطورة هذه الأوضاع على المنطقة^{١٠٤}.

وفي أعقاب الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتي، سعت روسيا إلى زيادة دورها في المنطقة الخليجية، ولكن أدرك المسؤولون حينها أن خططها في المنطقة مازالت متواضعة بالمقارنة مع غيرها من الدول الغربية التي تتمتع بعلاقات تاريخية مع دول هذه المنطقة على كافة الأصعدة: السياسية والاقتصادية والأمنية. وعليه، أضحت الأجندة الروسية تجاه دول هذه المنطقة تحركها في المقام الأول مصالحها الاقتصادية، وتتمثل في تعزيز عقود الإمدادات العسكرية ومبيعات الأسلحة الروسية لدول المنطقة مع ترسيخ حركة ونشاط الشركات الروسية في إيران خاصةً التابعة منها لوزارة الطاقة النووية الروسية، إلى جانب توفير المناخ المناسب لتوسّع: الشركات الإنشائية والهندسية الروسية العاملة في مجال النفط والغاز في المنطقة، هذا بالإضافة إلى رغبتها في تطوير الروابط التجارية والاقتصادية بينها وبين دول هذه المنطقة.

المبحث الثاني

قتابل موقوتة أمام توازن القوى على الساحة الإخلىجية

يعد مجلس التعاون الخلىجى الذى تأسس عام ١٩٨١ بمثابة أحد أكبر المنظمات الإقليمىة، وتحقق بفضلله العدىد من الإنجازات: السىاسىة والاقتصادىة والاجتماعىة، والجمركىة والتشرىعىة والأمنىة للدول الأعضاء، علاوةً على المشروعات المشتركة فى قطاعات: التعلىم والثقافة.

ولقد واكب هذا المجلس العدىد من التطورات السىاسىة الإقليمىة والتحولات الجىوسىاسىة العالمىة، وظل شامحاً ومتطلعاً إلى تحقىق الأمن والسلام للجميع، بدءاً من الحرب العراقىة الإىرانىة ثم التدخل العراقى فى الأراضى الكوىتىة وما شهدته هذه الفترة من تحالفات عسكرىة؛ لتحرىر الكوىت وإعادة الشرىعىة لها، ثم عملىة الغزو الأمريكى للعراق بحجة امتلاكها أسلحة الدمار الشامل وما خلف ذلك من تبعات: سىاسىة وعسكرىة بالمنطقة.

ساهمت هذه المنعطفات: الأمنىة والسىاسىة والعسكرىة فى تحويل المنطقة لىبؤرة للصراعات والتوترات، والتى مازالت تشهد المنطقة آثارها حتى الوقت الراهن.

وباستقراء الوضع فى منطقة الخلىج، فإن ثمة تحدىات استراتىجىة مهممة تواجهها دول هذه المنطقة منذ الفترة التى أعقبت الحرب الباردة، الأمر الذى ساهم فى تشكيل ملفات شائكة على مختلف الأصعدة: الاقتصادىة والسىاسىة والأمنىة، والتى ىنبغى تسلىط الضوء عليها:

المطلب الأول: ملف الوحدة الخليجية

تشهد مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن تزايد: التطلعات والطموحات الشعبية، وتجدد حلمها المستمر في التحول نحو الوحدة الخليجية الشاملة، وما يسفر عنها من خلق سوق مشتركة وعملة خليجية موحدة (الدينار الخليجي)، وبطاقة هويّة واحدة، وتعميق التعاون الاقتصادي؛ لينعكس على حياة المواطن الخليجي ورفاهيته.

هذا إلى جانب تعزيز التنسيق الاستراتيجي المشترك في كافة الملفات الشائكة، وبناء استراتيجية الاعتماد على الذات عسكرياً وتأسيس التحالفات الدولية على أسس مشتركة. إذًا، أضحي هناك حاجة ماسّة لتطوير منظومة تفاعل جماعية ذات رؤية تكاملية في مختلف الميادين لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين دول المنطقة.

الأمر الذي يؤكّد ضرورة كبح الصراعات الذاتية أو البينية سعياً للارتقاء بهذه المنظومة الخليجية بما يتوافق مع أهميتها المرجوة خليجياً أو عربياً أو إقليمياً أو دولياً. ويبدو أن القمة الحادية والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي انعقدت في محافظة العُلا بالمملكة العربية السعودية الشقيقة في اليوم الموافق ٥ يناير ٢٠٢١ بمثابة إحدى أهم القمم الخليجية^{١٠} لدورها الحيوي في توحيد الصف وتعزيز اللُحمة الخليجية، والتي يُمكن اعتبارها النواة الأساسية التي ستنتقل منها الوحدة الخليجية الاستراتيجية.

وقد سُمّيت هذه القمة التي تعد الأولى في العقد الخامس من مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بـ «الاستثنائية والتاريخية» ليس فقط لأنها طويت واحدة من أعقد الأزمات التي واجهت المجلس منذ تأسيسه عام ١٩٨١، وهي الخلاف بين قطر وبين دول الرباعي العربي: (السعودية والإمارات والبحرين ومصر)، وإنما أيضاً؛ لأنها أظهرت بوضوح حرص قادة المجلس على وحدته وتماسكه، وعودة روح التعاون إليه، باعتبارها ضرورة استراتيجية في مواجهة كافة التحديات التي تواجه دول المجلس على كافة الأصعدة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى نجاح الوساطة الكويتية في توحيد الصف ولم الشمل الخليجي، الأمر الذي زادها علوًا وجعلها محطًا للأنظار.

المطلب الثاني: ملف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لقد خطت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطواتٍ جادةً لتحقيق التطور: الاقتصادي والاجتماعي، وذلك منذ تحريرها في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

وقد تمثلت الجهود في وضع استراتيجيات تستهدف تنويع مصادر الدخل محلياً ودولياً، والاهتمام بالتعليم والصحة وأنظمة الرفاه الاجتماعي. ورغم تجلّي بعض أوجه التشابه بين دول المجلس من حيث الاعتماد على مورد النفط والغاز الطبيعي، إلا أنها تتسم بخصائص أخرى قد لا تكون متشابهة، وذلك من حيث الخصائص الديمغرافية، ومعدلات التبادلات التجارية مع غيرها من الدول، وفي حجم الموازنة العامة، وفي الأهمية التي تحظى بها أنشطة الصناعات التحويلية، وفي خصائص سوق العمل ومدى الاعتماد على العمالة الوافدة، ودرجة التنوع في مصادر الدخل غير النفطي، وغيرها... إلا أن هذه الدول تتشابه أيضاً، على صعيد آخر، في درجة انفتاحها على العالم الخارجي، ومدى تعرضها للصدمات الخارجية، وتواضع أهمية الصادرات غير النفطية.

ولعلّ أهم ما يميز دول المجلس اشتراكها في الصفات التي تميّز الاقتصادات الريعانية من حيث ضعف توجه الموارد للأنشطة غير القابلة للتجارة، والمنتجات الموجهة للسوق المحلي، وتضخم قطاع الخدمات بالعمالة، واتجاه سعر الصرف الحقيقي للارتفاع النسبي، وتواضع العبء الضريبي، وغيرها من الخصائص المرتبطة بالاقتصاد الريعاني^{١٠٦}.

إذاً تسعى هذه الدول، ومنذ نيل استقلالها السياسي، سواءً بشكل منفرد، أو من خلال الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس المعلنة في عام ١٩٨١،

أن تخفف من الصفة الريعية للاقتصاد، سواء من خلال الخطط أو السياسات الاقتصادية، أو بالاعتماد على الدور الحكومي، بتحفيز القطاع الخاص للعمل ضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعلنة.

ولهذا فهي تصطدم بواقع التحديات الاقتصادية المطروحة في ظل التحولات الإقليمية والعالمية، والمخاوف من انحسار تأثير النفط، الأمر الذي يجعل هذه التحديات محطَّ اهتماماتها وتدفعها إلى ضرورة بناء اقتصادات قوامها تنوع مصادر الدخل القومي والشروع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على الشعوب الخليجية.

كما تقف هذه الدول أمام إشكالية حقيقية تتمثل في عجز توفير الأمن الغذائي، الأمر الذي يتطلب إعادة التفكير الجاد لاستخدام التقنيات التكنولوجية للاستفادة من الأراضي الشاسعة في منطقة الخليج كمحاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

كما ينبغي أيضًا - في هذا الإطار - تسليط الضوء على الاهتمام المتزايد الذي تشهده دول مجلس التعاون فيما يُعرف بـ «الاقتصاد المعرفي أو الاقتصاد الرقمي»: وهو الاقتصاد الذي يحقق استخدامًا فعليًا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حدّد البنك الدولي أربع ركائز أساسية لهذا الاقتصاد، وهي: الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي، والتعليم، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويعكس هذا الأمر المساعي الخليجية نحو تبني استراتيجيات لتحفيز الاقتصاد المعرفي على كافة المستويات ذات الصلة، سواء من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية وتحديد موارد الإنتاج، أو إعداد الموارد البشرية المدربة أو الاستثمار في التعليم الأساسي والجامعي، أو تنمية قطاع البحث العلمي، أو امتلاك وتسخير الأدوات والتقنيات التكنولوجية المتطورة. وإجمالاً، وطبقاً للإحصائيات الصادرة خلال العامين الماضيين، فإن هناك عددًا من الدول الخليجية تحتاج لبذل مزيدٍ من الجهود للتحوّل إلى الصناعة المعرفية^{١٠٧}.

وتتجلى في هذا الإطار أيضًا إشكالية الخلل السكاني بين المواطنين والوافدين والتي أضحت الهاجس الذي يؤرّق نُخبَ ومواطني دول المجلس، على الرغم من إيمانهم بالدور التنموي لهؤلاء الوافدين في بناء ونهضة مجتمعات هذه الدول، وليس هذا موضوع النقاش^{١٨}.

إنما يرتكز هذا الهاجس بالأساس على تأثير هذه الظاهرة على التنمية المستدامة في البلاد خاصةً مع زيادة أعداد الوافدين وعدم توافر فرص عمل أمام العمالة الوطنية الراهنة وعدم قدرة أسواق العمل على الاستيعاب المستقبلي للمقبلين الجدد من العمالة الخليجية.

وتبدو هذه الإشكالية قد تشكّلت معالمها في الأساس مع بداية الصناعة النفطية في الخليج، وتجدّرت بشكل معمّق، وأصبحت واقعًا في المجتمع مع الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي، والتي كانت بمثابة الأساس المادي للتركيبة السكانية التي نراها اليوم في دول الخليج. وقد أتت التغيّرات المصاحبة لها في خضم عملية تفعيل هذا النظام، ومن ثمّ إعادة إنتاجه لنفسه^{١٩}.

وبذلك انطلقت الدعوات العديدة من إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بشرط الكفاءة في الإنتاجية، وتقليل الحوافز في القطاع الحكومي الخليجي بما يتقارب مع القطاع الخاص، وغيرها من السياسات الرامية إلى إصلاح الاختلالات في أسواق العمل الخليجية.

هذا إلى جانب المحاولات الخليجية لمواجهة إشكالية العمالة السائبة التي باتت تشكّل خطرًا كبيرًا يهدد الأمن الاجتماعي، تتجه الجهود أيضًا إلى تحديد سياسات لتنظيم العمالة الوافدة إلى الخليج خاصةً من تلك القادمة من دول: كإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وسريلانكا وفيتنام ونيبال، حيث بدأت هذه العمالة في خلق مجتمعات صغيرة، كلٌّ حسب هويته، الأمر الذي سيخلق طبقات اجتماعية مغايرة قد تتطّبع أو تعمل على إحلال النمط القائم للقيم والعادات وأسلوب الحياة والتفكير؛ ممّا يجعل المجتمعات الخليجية أمام تحدّ ثقافي يتمثّل في

التأثير المحتمل لهذه العمالة في القيم الحالية والتي قد تكون بعد فترة من الزمن أصيلةً ومعترفًا بها.

وعلى صعيد آخر، تعد إشكالية العامل الديمغرافي بمثابة العائق الرئيس أمام توسُّع نطاق المنظومة الخليجية الحالية لتشملَ عضويَّة كلِّ من: العراق واليمن وإيران في إطار الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي، حتى وإنَّ سياسات التوطين ومنح الجنسية الخليجية دون حقوق كاملة قد أثبتت عدم جدارتها خاصةً أنَّ هذه الفئة باتت تنادي بحقوقها، لذلك على الدول الخليجية الست أن تعيد النظر في إعداد سياسات تشجِّع على النمو السكاني حتى يتماشى مع ما تمتلكه من وفورات مالية ونمو اقتصاداتها.

المطلب الثالث: ملف الأمن القومي الخليجي.

لطالما اكتسبت قضية الأمن الإقليمي الخليجي أهمية محورية على كافة الأصعدة، وأصبحت الشغل الشاغل للكثيرين من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين في شؤون النظام الإقليمي الخليجي، يرجع هذا الاهتمام المتزايد في هذه المنطقة إلى عدَّة اعتبارات تتضح فيما يلي:

أولاً: الأهمية الاقتصادية التي تحظى بها هذه المنطقة على الصعيد العالمي لأسباب واضحة تتعلق بحصتها في الإنتاج العالمي والاحتياطي العالمي من موارد الطاقة خاصةً النفط.

في هذا السياق، تؤكد العديد من الدراسات والتقارير الاستراتيجية بأنه على الرغم من الحديث عن بدائل مستقبلية محتملة للنفط، إلا أن نمو الاقتصاد العالمي سيظل مرتبطاً إلى حدٍّ ما بأمن واستقرار المنطقة الخليجيَّة.

ثانياً: تسارع وتيرة الأزمات والإشكاليات الأمنية في المنطقة، والتي شهدت أربعة حروب متتالية وهي: الحرب العراقية-الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، وحرب تحرير الكويت، والاحتلال الأمريكي للعراق.

فلا شكَّ أن هذه الحروب قد ساهمت في تعميق الهواجس والمخاوف لدى العديد من الأطراف المعنية، الأمر الذي ينعكس سلبيًا في فرص وإمكانيات تبني صيغة مستقرّة للأمن في المنطقة.

ثالثًا: تنافس القوى الكبرى في المنطقة، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها فاعلاً مؤثّرًا في التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة بما يضيف جانبًا من التعقيد في المعادلة الأمنية في المنطقة.

رابعًا: حالة عدم الاستقرار: السياسي والأمني المستمرين والمتجددين دون التوصل إلى حلولٍ جذريّةٍ لهما عبر القنوات: الدبلوماسية والوسائل السياسية، على سبيل المثال لا الحصر الملف العراقي، وملف إيران النووي وتداعياته الأمنية على كافّة المستويات: الدولية والإقليمية.

خامسًا: عدم وجود غطاءٍ حمائي فعّال للدول الخليجية، فهي دول محدودة المساحة، وتتنسّم بعدم التناسب بين ما تمتلكه من قدرات ديمغرافية وعسكرية مع ما تمتلكه من ثرواتٍ طبيعية ومميزات جغرافية، ويزداد هذا الأمر خطورةً في ظل وجود قوى: إقليمية ودولية طامعة ذات طموحات وتطلعات فيها، وبالتالي تعد المسألة الأمنية بالنسبة لدول المنطقة بمثابة ضرورة ملحة تهدد مصير ووجود المنطقة بأسرها.

ومن هذا المنطلق، يُمكن القول بأن المشهد الأمني في المنطقة الخليجية يواجه العديد من التحديات التي تشترك في قابليتها للانفجار، وتنبع بعضها من المحيط الإقليمي، بينما ينعكس البعض الآخر من واقع البيئة الدولية. وعليه، فلقد أضحت ظاهرة اختلال الأمن الخليجي من كُبرى الإشكاليات التي كانت - وما زالت - تؤرّق دول هذه المنطقة. فلا شكَّ أن الحروب الخليجية قد أفرزت العديد من التحوّلات والتفاعلات والتحالفات الجديدة في المنطقة، وشكّلت تهديدًا - بنسب متفاوتةٍ - للمصالح الوطنية العليا والقيم المكوّنة للسياسات الخارجية لدول المنطقة ولكثير من الفاعلين خارجيًا خاصةً الدول الكبرى.

الأمر الذي يبرر المساعي المختلفة لبناء نظامٍ أمنيٍّ يكفل لهذه المنطقة الحيويّة والحساسة استقرارها وحمايتها من مصادر التهديد ومسببات هاتين الحربين المدمرتين اللتين اندلعتا في فترةٍ وجيزةٍ.

وقد أثبت الواقع العملي منذ مطلع التسعينيات أن منظومة الأمن التي تركز عليها دول الخليج، بل في منطقة الشرق الأوسط، تعاني من اختلالاتٍ هيكليةٍ رئيسة تتمثل أبرزها في تعدد المفاهيم، وتضارب التصورات، وضعف الآليات، وتناقض السياسات، والتصارع بين أدوار الفاعلين.

إذ تألف هيكل بناء هذه المنظومة على قدراتٍ عسكريةٍ ذاتيةٍ إلى جانب القوة العسكرية المشتركة المتمثلة في قوات درع الجزيرة كقواتٍ عسكريةٍ نظاميةٍ مهمتها الحماية الدفاعية للدول الأعضاء، مع الاعتماد على الدعم العربي.

ولكن ساهمت هذه الحروب في تأكيد هذه الاختلالات ومواطن الضعف في هذا البناء الأمني، كما ساهمت الاضطرابات الإقليمية الأمنية وما أسفرت عنها من تحولاتٍ و متغيراتٍ استراتيجيةٍ فرضت ذاتها على سائر المنطقة، خاصةً عقب تفاقم تداعيات ثورات الربيع العربي على المنطقة، وتزايد المخاوف بشأن التمدد الإيراني، وأزمة حصار قطر التي اندلعت في مايو ٢٠١٧، وغيرها من التطورات التي دفعت الدول الخليجية في التسابق من أجل تعزيز منظومتها الأمنية، بل وخصّصت جزءاً كبيراً من ميزانيتها لتطوير قطاع السلاح وتقوية أنظمتها وهاكلها العسكرية واللوجيستية.

ولقد اشتمل العمل العسكري المشترك -على مستوى مجلس التعاون الخليجي- على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون، والاستراتيجية الدفاعية لدول مجلس التعاون، وقوات عسكرية مشتركة لدول مجلس التعاون (قوات درع الجزيرة)، والقيادة العسكرية الموحدة لدول المجلس، ومركز العمليات البحري الموحد،... بالإضافة إلى العديد من الإنجازات والمكتسبات التي تعبر عن قناعة راسخة بوحدة الهدف والمصير، بالإضافة إلى حقائق الجغرافيا والتاريخ المشترك.

ولقد كانت تلك القرارات قائمةً على أسس منهجية ومرتكزات علمية محددة آخذة في الحسبان الإمكانيات المتوفرة، والمتطلبات الدفاعية، ومصادر التهديد وحجمها، ومختلف أشكال المخاطر وتنوعها، وجميع التحديات التي قد تواجه دول المجلس^{١١٠}.

إذًا، تقف الدول الخليجية أمام معضلة حقيقية تتمثل في ضرورة التوصل إلى وسيلة دفاعية لردع مصادر تهديدها حتى يتسنى لها استعادة أمنها واستقرارها السياسي وتوازنها الاستراتيجي، على أن يتحقق ذلك في إطارٍ توافقيٍّ يلائم مصالح كافة الأطراف حتى تضمن استمراريته.

وعلى صعيد الإرهاب والتطرف وتداعياتهما على استقرار المنطقة، فكثيرًا ما نددت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بجميع أشكال الإرهاب ومظاهره وأكّدت على أنه لا يُمكن تبرير اللجوء إليه مهما كانت الظروف والأسباب، وأعلنت في الوقت ذاته بوجوب خوض حرب متواصلة ضدَّ كافة أشكال العنف والتطرف.

ولذلك، بات الإرهاب يمثل أحد كوابح إشكالية الأمن الخليجي خاصةً مع تعدد جنسيات الجماعات الإرهابية؛ ممَّا جعل الدول الخليجية تتكاتف معًا لبناء استراتيجيات وبرامج استباقية للحدِّ من حالات التطرّف، إضافةً إلى مجابهة الانتقال نحو العمل المسلح ودفع معتنقي هذا النمط من التفكير نحو إعادة الاندماج في سياق المجتمع المحلي مرةً أخرى.

ولم يدخر مجلس التعاون الخليجي جهدًا في سبيل مكافحة الإرهاب بجميع صورته حيث أقرّت دول مجلس التعاون «الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب» في عام ٢٠٠٢م، وأصدرت في العام ذاته «إعلان مسقط بشأن مكافحة الإرهاب». ولقد توصلت دول المجلس في العام ٢٠٠٤م إلى التوقيع على اتفاقية «دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب»، التي صادقت عليها معظم دول المجلس وأصبحت نافذة بموجب المادة (٤٦) للدول التي أودعت وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة لمجلس التعاون^{١١١}.

في هذا الصدد، يُمكننا حصر ثلاثة محاور أساسية ارتكزت الجهود في غالبية هذه الدول الخليجية حيث ينطوي المحور الأول «القانوني والتشريعي»: على سنّ العديد من القوانين والتشريعات الرامية إلى تعزيز مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، والتصدي لكافة أشكال التمييز بين الأفراد والجماعات على أساس: الدين أو العقيدة أو المذهب أو... إلخ، ونبذ خطاب الكراهية، وتجرّيم الأفعال الساعية إلى ازدراء الأديان والمقدسات، ومكافحة استغلال الدين في تكفير: الأفراد والجماعات.

ويُساهم المحور الثاني «الديني والثقافي» من خلال ترسيخ دور الهيئات العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف بغرس قيم الوساطة والتعايش والتسامح في المجتمع، وإصلاح الخطاب الديني، وإقامة: الندوات والمحاضرات الثقافية في هذا الصدد.

أمّا المحور الثالث «الاجتماعي والإعلامي» فيسعى إلى الارتقاء بدور وسائل التواصل الاجتماعي من خلال العديد من المبادرات والبرامج الرامية إلى تصويب الأفكار الخاطئة وإعلاء الأصوات المعتدلة.

وبالتوازي، تجلّى اتجاه خليجي يدعم بناء نظم لضبط التسلح ونزع السلاح والرقابة على واردات الأسلحة والمشروعات النووية السلمية في المنطقة.

ومما لا شكّ فيه أن المشروع النووي الإيراني بات العقبة التي تهدد النظام الأمني الخليجي، وقد تسبب في حالة الانقسامات التي تشهدها منطقة الخليج العربي خاصةً مع تدخل الدول الكبرى، الأمر الذي يشكّل خطرًا بالغًا على استقرار المنطقة مستقبلاً.

ويمكن القول بأن هناك صعوبة في استشراف أيّ من الاتجاهات التي يُمكن أن تسلكها الأزمة النووية الإيرانية في المستقبل، خاصةً وأن تطوراتها لا تزال تتفاعل مما يطرح الكثير من الخيارات والاحتمالات^{١١٢}.

فإيران تصرُّ على حقّها في تكوين قدراتها التكنولوجية النووية وتطويرها، بينما تعبر الدول الأخرى عن قلقها ومخاوفها الأمنية تجاهه.

كما شهدت دول مجلس التعاون الخليجي منذ مطلع التسعينيات تشكيل عدّة تحالفات اتخذت أشكالاً متعددة، ويأتي «تحالف درع الصحراء» المؤسس عام ١٩٩١ في مقدّمة هذه التحالفات، حيث ساهم الهجوم العراقي بقيادة صدام حسين لاحتلال الأراضي الكويتية إلى تشكيل هذا التحالف العربي-الدولي الذي يتضمّن عدد ٣٠ دولة؛ ليشملَ دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودول عربية وخليجية أبرزها مصر والمملكة العربية السعودية وذلك تحت مظلة القيادة الأمريكية، وقد اكتسب هذا التحالف شرعيته من اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره رقم ٦٧٨ في اليوم الموافق ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ والذي يقضي بالسماح لاستخدام كافة الوسائل اللازمة متضمناً القوة العسكرية ضد العراق ما لم يسحب قواته من الكويت.

كما عرفت المنطقة الخليجية تحالفات عسكرية مشتركة حيث وقعت دول الخليج الست استراتيجية دفاعية موحدة، وتشكّلت قوات درع الجزيرة عام ١٩٨٢ لموازنة القوة العسكرية مع إيران.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى التحالف الدولي الذي تشكّل في سبتمبر ٢٠١٤ لمجابهة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» ومواجهة أطماعه التوسعية عسكرياً، ويضم عدد ٨١ دولةً من مختلف المناطق في العالم، شاملاً دول الخليج العربي، وذلك تحت القيادة الأمريكية.

ومن التحالفات الدولية التي أنشأت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حديثاً، التحالف العسكري البحري الذي انطلق تحت مُسمّى «سانتينال» بهدف مراقبة طرق الملاحة والممرات المائية وحماية السفن التجارية وناقلات النفط في منطقة الخليج، خاصةً بعد أن تعرضت سفنه لاعتداءات واتّهمت إيران بالوقوف خلفها.

وعلى صعيد التحالفات العربية-الإسلامية، نذكر «تحالف عاصفة الحزم» الذي أنشأ في ٢٦ مارس ٢٠١٥ بمبادرة من المملكة العربية السعودية لمساعدة

القوات الحكومية اليمنية في استعادة سيطرتها على المناطق التي انتزعتها المتمرّدون الحوثيون، وإنقاذ اليمن من الوقوع تحت سيطرة إيران ممثلةً في حلفائها الحوثيين. وقد لاقى هذا التحالف الدعم الهامشي دولياً، حيث اقتصر على الإسناد: الاستخباراتي واللوجستي كما أُعلن من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، هذا إلى جانب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢١٦، والذي أعطى التحالف غطاءً دولياً إضافياً.

المطلب الرابع: ملف الأمن المائي وحماية الممرات المائية.

في ضوء ما شهدته السنوات الأخيرة من تنامي الاهتمام بقضايا المياه على كافّة المستويات: المحلية والإقليمية والدولية، وانطلاقاً من المؤشرات التي تنذر باحتمالات تفاقم أزمات عالمية بشأن مستقبل قضايا المياه في كثيرٍ من بقاع العالم، أصبحت هذه القضايا بمثابة إحدى قضايا الأمن الوطني، وضرورة استراتيجية مُلحّة لما لها من انعكاسات مباشرة على معدلات النموّ الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة لهذه الإشكاليّة في دول مجلس التعاون الخليجي وتصدرها على أجندة كلٍّ منها منفردةً لتوالي احتمالات ندرة المياه في المستقبل القريب والمتوسط، إلا أنه لا يوجد خطة استراتيجية على مستوى مجلس التعاون ككلّ، الأمر الذي يفرض ضرورة التعامل مع هذه القضية على النحو الذي يتناسب مع حساسيتها البالغة.

كما تعاني منطقة الخليج العربي من عمليات قرصنة بأشكالٍ وأنشطةٍ مختلفة، والتي يمتدُّ جذورها إلى أواخر القرن الثامن عشر، وتجدر الإشارة إلى أن ما يحدث من تصاعد عمليات القرصنة قبالة السواحل الصومالية قد يؤثر على مستقبل المنطقة الخليجية. لذلك لا بدّ من وضع سياسات تساهم في الحدّ من القرصنة باعتبارها من التداعيات المهدّدة للتجارة العالمية في الخليج. ومن ثمّ فقد بات على الدول العربية والخليجية المعنية التنسيق فيما بينها بشكلٍ جادٍ للتعامل مع تلك التداعيات.

المطلب الخامس: ملف المشكلات الحدودية بين دول الخليج.

تواجه منطقة الخليج بعض الخلافات التي تعرض دولها في كثير من الأحيان لاحتتمالات الدخول في أزماتٍ وصراعاتٍ.

وتأتي المشكلات المرتبطة بالحدود في مقدّمة هذه الخلافات، فبعضها يرتبط بعملية ترسيم الحدود بين دول المنطقة في إطار ما يتعلّق بالسيادة والشرعية، والبعض الآخر يتعلق بالشأن الداخلي أي بالنظام الاجتماعي الموروث، ويتجلّى اتجاه ثالث ذو صلة وثيقة بالتأثير الخارجي والنتائج من التنافس الدولي على الخليج^{١١٣}. وتتوقّف احتمالية تطور المشكلات الحدودية على طبيعة هذه المشكلات وموقعها من حيث المؤثرات الاستراتيجية سواء على المخزون من الطاقة أو حقوق الملاحة أو المياه الإقليمية أو لاعتبارات أمنيّة.

وفي ظلّ عصر المعلوماتية الذي يواكبه عالمنا في الوقت الراهن، أضحت السيادة لا تتعامل مع خطوط جغرافية، وبات من الضروري أن تسعى الدول الخليجية إلى مراجعة تفصيلية للمشكلات الحدودية في المنطقة، وإعداد خطط عملٍ لمعالجة ترسيم الحدود بصورة جماعية أي بواسطة مجلس التعاون لدول الخليج العربي وإنهاء حالة الأزمات والصراعات التي تطفو على العلاقات البينية الخليجية-الخليجية.

الفصل الرَّابِع

تحليل مضمون التوجهات الفرنسية في منطقة الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية

في ظل تصاعد الحضور الفرنسي النشط في منطقة الخليج العربي خلال الثلاثة عقود الماضية عمّا كان سائداً في مرحلة السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي سواء من حيث الحجم أو الثقل الاستراتيجي، فقد بات من الضروري التطرّق لملامح وأبعاد هذا الحضور الذي شمل العديد من الميادين من السياسة والثقافة إلى الاقتصاد، كما ينطوي على إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية في المجالات: العسكرية والاقتصادية، ويتجلى أيضاً من خلال تزايد الوزن الفرنسي في مشروعات الطاقة والبنية التحتية والطيران، حيث أضحت لفرنسا حضوراً رائداً في قطاع الدفاع والأمن الخليجي.

وبذلك، تجتمع هذه المحددات كلها في اعتبار منطقة الخليج العربي ساحةً تربطها بفرنسا حسابات جيو-سياسية هامة.

وعليه، يسعى هذا الفصل في مبحثه الأوّل تسليط الضوء على تاريخ تطور العلاقات الفرنسية - الخليجية؛ لينطلق في المبحث الثاني لاستعراض ملامح وأبعاد التحركات الفرنسية في المنطقة الخليجية لفترة ما بعد حرب الخليج الثانية.

المبحث الأول

المنظور التاريخي لتطور العلاقات الفرنسية. الخليجية

إن هذه الدراسة تقع في إطار المساعي البحثية التي تستهدف خصوصية السياسة الخارجية الفرنسية وتطورها تجاه منطقة الخليج العربي كمُعطى موضوعيٍّ مسبق تحاول تفسيره، الأمر الذي يفرض عليها العودة إلى تاريخ العلاقات التي تربط فرنسا بدول هذه المنطقة وتطورها وصولاً؛ لتحديد ماهية الأهداف والمصالح الاستراتيجية الفرنسية في هذه المنطقة، وهو ما سيوضّحه هذا المبحث فيما يلي:

المطلب الأول: بواكير التواجد الفرنسي في منطقة الخليج العربي

يعود الوجود الفرنسي في منطقة الخليج العربي إلى عهد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، ثم تطوّرت التجارة البحرية والخارجية لفرنسا في المنطقة منذ مطلع القرن التاسع عشر في عهد نابليون بونابرت، مع إرسال المستكشفين والدبلوماسيين والمبعوثين إلى شبه الجزيرة العربية وإيران، وهو ما اعتبر إقراراً بأهمية منطقة الخليج من الناحية الاستراتيجية حتّى قبل اكتشاف النفط بأراضيها.

ولكن مع التقدّم البريطاني في منطقة الشرق ومنها المنطقة الخليجية وذلك منذ الثلث الأوّل من القرن التاسع عشر؛ تراجع هذا الوجود الفرنسي منذ ذلك الوقت حتى الحرب العالمية الأولى واستمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ويمكن إجمال الأسباب الرئيسة الكامنة وراء ذلك في: تعاضم النفوذ البريطاني في المنطقة

الخليجية، والتوجُّه الأمريكي نحو هذه المنطقة خاصةً بعد اللقاء الشهير الذي جمع الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والحاكم السعودي الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود على ظهر السفينة الحربية الأمريكية كوينسي Quincy معلناً اهتمام الولايات المتحدة بها والتي زاد اكتشاف النفط فيها من أهمية دولها، هذا إلى جانب ظهور التيارات القومية واندلاع الثورات العربية ونيل عدة دول عربية استقلالها خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين^{١١٤}.

وفي ظل ما انطوت عليه السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس شارل ديغول من ركائز أساسية يتقدمها مبدأ الاستقلال الفرنسي، والذي لن يتحقق إلا من خلال توحيد الدول الأوروبية وتحقيق أمنها، الأمر الذي يتطلب أمن البحر المتوسط باعتباره قاعدة المثلث القاري، فركّزت فرنسا سياساتها الخارجية على الحفاظ على أمن وسلام الشرق الأوسط، والقيام بدور الوسيط خلال فترة الحرب الباردة في التوفيق بين وجهتي نظر القوتين العظميين آنذاك، وعدم هيمنة إحداهما على منطقة الشرق الأوسط، ومنها منطقة الخليج العربي. وفي عام ١٩٦٦، أدركت فرنسا أن دول المنطقة الخليجية مهيأة لمستقبل مشرق، وأن ثمة فرصاً متاحة أمامها للتعاون معها في ميادين عديدة، منها: الاقتصادي والمالي والثقافي والعسكري.

وقتنئذ اتخذ الرئيس الفرنسي شارل ديغول قراراً بترسيخ العلاقات بين فرنسا ودول الشرق الأوسط عامّةً، والخليجية خاصةً، وبذلك بدأت حقبة جديدة من التعاون المثمر بدعم من سياسة فرنسية خارجية نشطة وفعالة تجاه دول منطقة الخليج العربي.

وانتهجت الإدارة الفرنسية بعد عام ١٩٦٧ سياسة الاستمرارية في الشرق الأوسط على الرغم من تعاقب الرؤساء والحكومات على السلطة في السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين. وقد قام الرئيس فرانسوا ميتران بزيارة دول الخليج العربي بعد توليه الرئاسة، وبالأخص إلى المملكة العربية السعودية؛ لطمأنة قادتها على أن فرنسا في ظل الحكم الاشتراكي لا تختلف علاقاتها بدول

الخليج مقارنةً بسياساتها في عهد ديغول، ويُعد ذلك إصرارًا صريحًا من جانب السياسة الخارجية الفرنسية لتأمين وصول النفط الخليجي لها دون أي عقبات. واستمرت هذه السياسة بخطوطها العريضة في عهد الرئيس جاك شيراك.

إيجازًا، إن الإرث الديغولي يتمثل في سعى السياسة الخارجية الفرنسية لضمان استقلالية فرنسا وأهمية ظهورها كقوة ذات نفوذ على الساحة الدولية، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، فتأسست تبعًا أسس العلاقات الثنائية القائمة على الصداقة والمصالح الاستراتيجية في المجالات: السياسية والاقتصادية والنفطية والاستثمارية، بالإضافة إلى ترسيخ مجالات التعاون العلمي والثقافي، وتسلك مسار الحوار والأدوات الدبلوماسية في حل إشكاليات وقضايا الشرق الأوسط حفاظًا على أراضيها وسيادتها. ومع تزايد الأهمية الحيوية لمنطقة الخليج العربي بفعل وقوعها على مفترق طرق لقارات ثلاث وهي: أفريقيا وآسيا وأوروبا، فقد أضحت هدفًا لعدد من الدول الكبرى الطامعة في بسط نفوذها عليها، ولاسيما: بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا.

المطلب الثاني: المصالح والأهداف الفرنسية في منطقة الخليج العربي

لقد شهدت السنوات الأخيرة تحولا استراتيجيًا في السياسات الفرنسية تجاه منطقة الخليج، وجاء هذا التحول في سياق المراجعة الشاملة للاستراتيجية الفرنسية المتجددة وفقًا للتطورات والمستجدات المطروحة وبما يتوافق مع الركائز والفكر الفرنسي الراسخ، ويتضح أن هناك عوامل تحدد الاهتمام الفرنسي المتنامي في منطقة الخليج العربي، وتتمثل فيما يلي:

أولاً: المصالح الاستراتيجية لفرنسا في هذه المنطقة، ويرجع ذلك لاعتمادها الأساسي على الواردات من النفط الخليجي؛ لتنفيذ خططها الصناعية، ولذلك فإن الاعتداءات التي شهدتها ناقلات النفط في خليج عُمان وسواحل الإمارات قد أثارت مخاوف الجهات الأمنية الفرنسية من إمكانية تجديد سيناريو حرب الناقلات إبان الحرب العراقية-الإيرانية مجددًا.

ثانيًا: الرغبة الفرنسية في التنافس مع دول أوروبية أخرى كألمانيا وإيطاليا في تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية سعيًا لتحقيق النفوذ واستغلال ثروات المنطقة، خاصّةً في أعقاب الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي.

ثالثًا: السعي الفرنسي لمواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج عن طريق التوجه الأوروبي الموحد، وقد تأكّد هذا الأمر بعد اقتراح الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون Emmanuel Macron بتوحيد الهوية الأمنية الأوروبية وتأسيس جيش أوروبي موحد يُساهم في الدفاع عن دول المنطقة، وحماية المصالح الأوروبية في ذات الوقت.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه على الرغم من التحفّظات والخلافات الأمريكية-الفرنسية بشأن السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، إلا أن وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي Florence Parly قد صرحت ما يفيد بأنه لا يوجد تنافس أمريكي-فرنسي تجاه قضية الأمن الخليجي، بل يُمكن تفسير اقتراح ماكرون بأنه تكامل بين الأدوار.

ويؤكّد هذا التصريح ثلاثة أمور، يتمثّل الأمر الأوّل في الإطار المؤسسي الذي يربط كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وهو حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والذي يحول دومًا دون تصاعد الرؤي المتباينة بين الولايات المتحدة ونظرائها من الدول الأوروبية ومن بينها فرنسا حول بعض القضايا.

ويؤكّد الأمر الثاني أن رفض فرنسا إلى جانب عدد من الدول الأوروبية للانضمام في التّحالف البحري العسكري لحماية أمن الملاحة في الخليج العربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتجاه نحو تأسيس البعثة الأوروبية لمراقبة الملاحة في منطقة الخليج العربي، ما هو إلا جهدٌ مكملٌ للسعي الأمريكي في هذا الشأن وليس في حالة تنافس معه.

ويوضّح الأمر الثالث بأن هناك حاجة لاستمرار التواصل والحوار البناء بين الطرفين لمجابهة الدور الروسي والصيني المتزايد في المنطقة، والذي يستهدف المناطق التي تحظى فيها الدول الغربية بمصالح استراتيجية^{١١٥}.

المبحث الثاني

أبعاد الاستراتيجية الفرنسية

في منطقة الخليج العربي منذ الحرب الخليجية الثانية

فلا يمكن الحكم على الاستراتيجية الفرنسية في الخليج بالدور المتراجع على أساس تواجدها الاستعماري الذي اقتصر على شرق المتوسط وأفريقيا، حيث أدركت فرنسا صعوبة تغلغلها في المنطقة الخليجية لأسباب عديدة منها: ضعف إمكانياتها وقدرتها على المنافسة الأمريكية، فضلا عن كثرة تواجد القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، ولكن شهدت المرحلة التي أعقبت الحرب الخليجية الثانية حضوراً فرنسياً يميّز بالنشاط في عدّة ميادين شملت: الثقافة والاقتصاد والأمن والدفاع، وتمكّنت السلطات الفرنسية من إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تعكس مجالات الاهتمام المشترك بين الجانبين وتؤسس لعلاقات بعيدة المدى.

إن هذا التحوُّل في سياسات فرنسا في منطقة الخليج جاء كجزء من المراجعة الشاملة للفكر الاستراتيجي الفرنسي المتجدد لكافة السياسات: العسكرية والأمنية الفرنسية في الخارج.

وبالتالي، اعتبرت هذه المنطقة ساحة نوعية بالنسبة إلى فرنسا تتجاوز في أهميتها معايير الكم؛ لترتبط بحسابات جيو-سياسية كبرى.

ولذلك، فقد ساهمت الاستراتيجية الفرنسية الجديدة في تصاعد الحضور الفرنسي في المنطقة الخليجية على نحو غير مسبوق، هذا الحضور يتضمن في ثناياه مختلف مظاهر التعاون الذي يشمل: الأمن والدفاع والاقتصاد والسياسة

والثقافة في بوتقة واحدة. ويُمكن إجمال أبعاد هذه الاستراتيجية وأهدافها لفترة ما بعد الحرب الباردة والحرب الخليجية الثانية فيما يلي:

المطلب الأول: البُعد الدولي والسياسي؛ التمهيز كقوة عالمية «عُظمى»

تعتبر فرنسا ودول الخليج العربي على الصعيد السياسي بمثابة شركاء وأطرافاً رئيسة في مختلف النقاشات المرتبطة بقضايا المنطقة العربية والتحويلات السياسية التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط. وعلى هذا الأساس تكثفت جولات الحوار السياسي على كافة المستويات، حيث توالت زيارات الرؤساء الفرنسيين لدول الخليج، كما استُقبل في المقابل الكثير من رؤساء هذه الدول في فرنسا في عدة زيارات ومناسبات: رسمية وخاصة، وقد تشاطر الطرفان في تبني رؤى ومواقف متشابهة ومتقاربة نسبياً حيال هذه القضايا والموضوعات.

ويُلاحظ تنامي دور الدبلوماسية الفرنسية تجاه المنطقة خاصةً خلال عهد الرئيس الفرنسي سابقاً فرانسوا هولاند، والذي نجح في رسم سياسة خارجية فرنسية تراهن على إقامة تحالفات استراتيجية مع دول المنطقة، لاسيّما منذ زيارته الأولى للمملكة العربية السعودية عام ٢٠١٢ لتحسين العلاقات بين الطرفين خاصةً بعدما شهدته هذه العلاقات من فتور في عهد الرئيس ساركوزي، وما أسفرت عنه هذه الزيارة من قواعد مختلفة وراسخة للتفاهم الفرنسي السعودي، مع تعزيز لافِت للعقود التجارية والصفقات الاقتصادية.

كما كانت فرنسا من أوائل الدول المؤيدة للمبادرة السعودية التي سميت بـ «عاصفة الحزم» ضد الانقلاب الحوثي في اليمن في ٢٦ مارس ٢٠١٤، وذلك من خلال بيانٍ رسميٍّ أعلنت فيه فرنسا دعمها الكامل للشرعية في اليمن في مواجهة التهديدات الإيرانية. وفي أعقاب اتفاق لوزان المرحلي، أرسل الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند وزير الخارجية الفرنسي للتأكيد على ثبات الموقف الفرنسي بشأن ملف إيران النووي، وإصرار فرنسا على عدم التوقيع على أي اتفاق حول هذا الملف من دون ضمانات قوية وملموسة.

وبالتوازي، اعتبرت دعوة الملك سلمان بن عبد العزيز للرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند لزيارة الرياض لحضور القمة الاستشارية لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في ٥ مايو ٢٠١٥ كضيف شرفٍ بمثابة سابقة تاريخية في تاريخ قمم مجلس التعاون وحضور دبلوماسي لم يحظَ به رئيس أي دولة غربية من قبل.

وقد جاءت هذه الدعوة في إطار المساعي الثنائية لبناء شراكة استراتيجية، وهو ما أكده الرئيس الفرنسي في خطابه بقوله: «إنَّ التهديدات التي تواجه الخليج فهي تواجه أيضًا فرنسا... علينا التنبه لتصرفات إيران... لقد تجاوزنا التعاون في مجالات الدفاع؛ ليمتدَّ إلى مجالات أخرى... ومشاركتي في هذا الاجتماع الخليجي ما هي إلا علامة على الثقة التي تحظى بها فرنسا في المنطقة^{١١٦}». كما أكَّد الملك سلمان ما جاء في خطاب الرئيس الفرنسي من حيث رغبة الأطماع الخارجية لزيادة نفوذها من خلال زرع الفتن الطائفية في المنطقة، وهو ما يعد إشارة ضمنية إلى إيران وامتداد نفوذها لليمن (الحوثيين).

كما يتجلَّى أيضًا تميز العلاقات الفرنسية - الإماراتية والتي ترقى في نظر الكثيرين إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة حيث إنَّها لا تقتصر على مجالٍ بعينه، بل تسير بالتوازي على جميع المستويات: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والعسكرية، والعلمية.

فالتفاهم السياسي بين الدولتين تجاه قضايا المنطقة والعالم يعزِّز من وتيرة العلاقات الثنائية، وفي مقدِّمة هذه القضايا نذكر ضرورة السعي لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وأهمية التوصل إلى حلٍّ سياسي للقضية الفلسطينية - الإسرائيلية بما يؤسِّس دولة فلسطينية وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. والمطلع على خصوصية هذه العلاقات يُلاحظ بأنَّها تتَّسم بالتطور القائم على الاحترام المتبادل والتقارب في وجهات النظر، والارتكاز على قاعدة صلبة من المصالح المشتركة. وهو ما ينطبق أيضًا بالنسبة إلى العلاقات مع دولة قطر، هذه الأخيرة تعتبر الحليف الأقرب لفرنسا في منطقة الخليج العربي.

وقد استغلَّت فرنسا اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو البحث عن خياراتٍ أمنيَّة جديدة لمواجهة الهيمنة الإيرانية وتقليل اعتمادها المطلق على الحماية الأمريكية، لترسيخ تواجدتها في المنطقة، خاصةً بعدما خذلت الإدارة الأمريكية في عهد باراك أوباما الآمال السعودية من خلال موقفها المتذبذب تجاه نظام بشار وعدم تدخلها في منع عملية عسكرية دولية وشيكة، في الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات الفرنسية السعودية من خلال إعلان فرنسا قدرتها على تفويض نظامه في أغسطس ٢٠١٣ عندما استخدم السلاح الكيماوي.

ويكمن إدراج هذه التحركات الفرنسية في المنطقة الخليجية في إطار مساعيها؛ لتجسيد دور القوة العظمى التي تسعى إلى ترميم اختلال التوازنات: الإقليمية والدولية، خاصةً في ظلِّ ما تشهده فرنسا من تحديات اقتصادية داخلية وتهديد مكائنها الأوروبية لصالح ألمانيا، وذلك في إطار الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية. لذلك فرنسا تحاول لعب دور الحليف الاستراتيجي للعرب في مواجهة النفوذ الإيراني وتورطه في دعم حزب الله في الحرب الأهلية السورية واحتمالات امتداده إلى العراق ولبنان، هذه الأخيرة التي تعرف كمنطقة ذات أولوية خاصة للمصالح الفرنسية.

المطلب الثاني: البعد الأوروبي؛ الاضطلاع بدور فعّال لتوازن القوى الإقليمية

في ضوء الاهتمام الواضح الذي تبديه أوروبا في منطقة الخليج نظرًا لاعتمادها الرئيس على مصادر المنطقة من الطاقة، تتنامى في الوقت ذاته الهواجس بشأن قضية الأمن الخليجي، وقد اكتسبت هذه القضية أبعادًا جديدة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر لعام ٢٠٠١، وسقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣ وما أسفر عنه من تدهور داخلي تمثّل في اختلال المنظومة الأمنية في العراق، وخارجي يرتبط بانهيار التوازن الإقليمي الذي كان قائمًا بين العراق وإيران، حيث تمثّل هذه الأخيرة التهديد الأمني الأهم بسبب برنامجها النووي الذي لا يعتبر تهديدًا لأمن المنطقة فحسب بل يتعداها، ليشمل مناطق أخرى أيضًا.

وقد كان الارتباط الأوروبي بأمن الخليج على أساس ثنائي أي بين دول أوروبية وأخرى خليجية، ويحكمه التجارة وليس السياسة، باعتبارها الدافع الرئيس لهذا الاهتمام، والذي شهد تطوراً مهماً تمثل في قرار الاتحاد الأوروبي لإقامة شراكة استراتيجية مع دول البحر المتوسط والشرق الأوسط، وذلك في ٢٣ يونيو ٢٠٠٤.

ولكن لم تلق هذه الشراكة صدىً واسعاً لدى الرأي العام بسبب هيمنة المبادرة التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يُسمى بمبادرة الشرق الأوسط الكبير الأوسع وشمال أفريقيا عام ٢٠٠٤ أيضاً.

ولكن يمكن القول بأن هذه الشراكة قد اعتبرت المرة الأولى التي أبدت فيها جميع الدول الأوروبية التزاماً بالعمل على تعزيز علاقتها مع دول المنطقة وليس فقط مع دول مجلس التعاون الخليجي. ولم تنص هذه الشراكة الاستراتيجية على أهداف محددة ولكنها انطوت على مجالات عمل لأجندة السياسات المقترحة، والتي تتضمن المحاور التالية: عملية السلام في الشرق الأوسط، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والحوار الأمني، ومكافحة الإرهاب، الحوار السياسي بشأن حقوق الإنسان وسيادة القانون، التنمية الاجتماعية، ملف الهجرة، الحوار الثقافي، بالإضافة إلى طرح النقاش حول إمكانية بناء نظام أمني متعدد الأطراف في الخليج^{١١٧}.

وتجلت المحاولات الفرنسية في تعزيز الحوار: الدفاعي والأمني غير الرسمي بين الثماني دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (وهي فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وهولاندا، والبرتغال، وإسبانيا، واليونان) وبين دول مجلس التعاون الخليجي، مما أثار اهتماماً كبيراً من الجانبين. وعلى الصعيد الرسمي، فقد أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان صدر لها في ٢٠ يناير ٢٠٢٠ بعزم ثماني دول للانضمام في البعثة الأوروبية بقيادة فرنسا لمراقبة أمن الملاحة في منطقة الخليج العربي^{١١٨}.

وإجمالاً، يتّضح مما سبق أن اهتمام القوى الكُبرى في المنطقة منذ القدم بالمنطقة الخليجية نظراً لموقعها الجغرافي في الربط بين القارات الثلاث: أوروبا وأفريقيا وآسيا، وقد ساهم اكتشاف النفط في تزايد هذا الاهتمام وأضحى مسرحاً للمواجهة بين القوى العُظمى، هذا إلى جانب الصراعات على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يدفع دول هذه المنطقة بضرورة الاعتماد على الذات لسيادة الأمن والاستقرار في المنطقة.

المطلب الثالث: البُعد الاقتصادي والاستثماري: استثمار المصالح وتحقيق النفوذ الاقتصادي

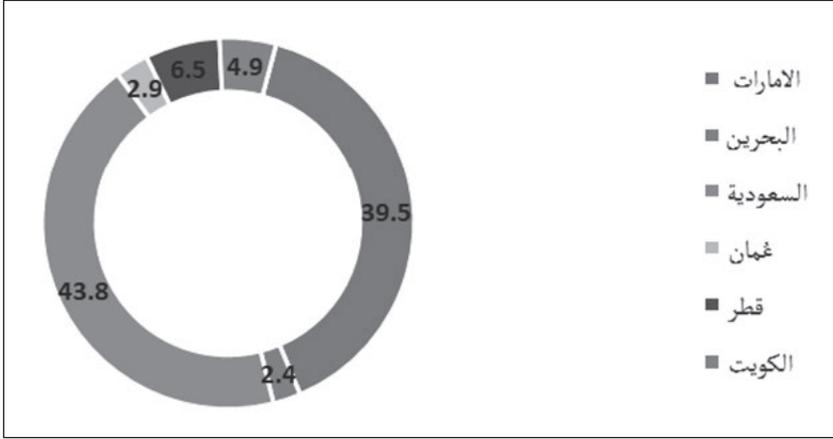
تسير فرنسا في سياساتها التجارية الخارجية على النهج القائم على تبادل المصالح بمعنى أن يسفر عنه منافع متبادلة للطرفين الشريكين. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى تباين حجم التبادل التجاري الفرنسي-الخليجي من دولة إلى أخرى نسبة إلى إجمالي التجارة الخارجية.

وفيما يتعلق بترتيب فرنسا كشريكٍ تجاريٍّ مع دول مجلس التعاون لعام ٢٠١٧، فتحتل فرنسا المرتبة الـ (الثانية عشرة) بالنسبة لحجم التبادل التجاري السلعي، والمرتبة الـ (التاسعة عشرة) بالنسبة إلى إجمالي الصادرات، والمرتبة الـ (الثامنة) بالنسبة إلى إجمالي الواردات^{١١٩}.

فبلغ إجمالي حجم التبادل السلعي لدول مجلس التعاون الخليجي مع فرنسا عام ٢٠١٩ نحو ٢٠,٨ مليار دولار أمريكي مقارنة بـ ١٩,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٦، وبنسبة نمو بلغت ٤,٨٪.

وكما هو موضح بالشكل رقم (٦)، تأتي المملكة العربية السعودية كأهم شريك تجاري من دول المجلس بالنسبة إلى حجم التبادل التجاري السلعي مع فرنسا عام ٢٠١٧ بنسبة ٤٣,٨٪ من إجمالي حجم التبادل السلعي لدول مجلس التعاون مع فرنسا، تليها الإمارات العربية السعودية بنسبة ٣٩,٥٪، ثم قطر بنسبة ٦,٥٪.^{١٢٠}

الشكل رقم (٦) حجم التبادل التجاري السلعي

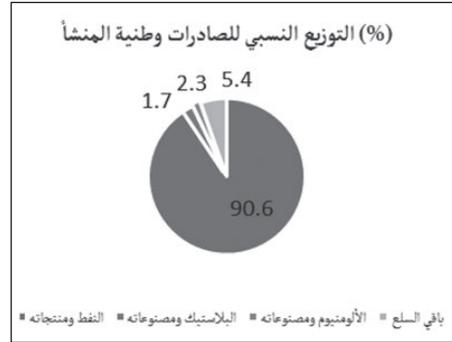
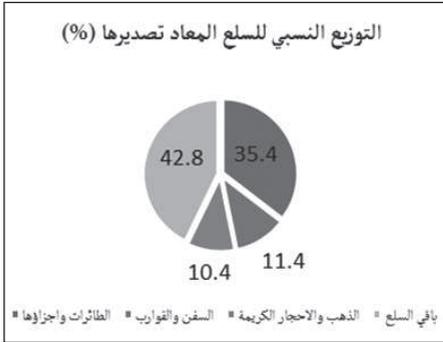
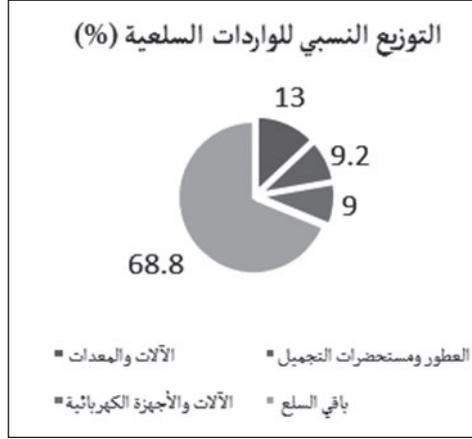


ويبين الشكل رقم (٧) أن صادرات النفط ومنتجاته قد استحوذت على ٦٥, ٩٠٪ من قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ لدول المجلس إلى فرنسا خلال عام ٢٠١٧ والتي بلغت قيمتها حوالي ٣, ٤ مليار دولار أمريكي، تليها صادرات البلاستيك ومصنوعاته بنسبة ٣, ٢٪، ثم الألومنيوم ومصنوعاته بنسبة ٧, ١٪.

وبالتوازي استحوذت صادرات الطائرات وأجزاؤها على ٤, ٣٥٪ من قيمة السلع المعاد تصديرها من مجلس التعاون إلى فرنسا خلال عام ٢٠١٧، والتي بلغت قيمتها ٩, ٤٩٤ مليون دولار أمريكي، تليها السفن والقوارب بنسبة ٤, ١١٪، ثم يأتي الذهب والأحجار الكريمة بنسبة ٤, ١٠٪.

أما على صعيد واردات دول مجلس التعاون من فرنسا، فتركز ثلثها في ثلاثة سلع أساسية، تحتل الآلات والمعدات الآلية مقدمتها؛ لتستأثر على ما نسبته ٠, ١٣٪ من إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون من فرنسا تليها العطور ومستحضرات التجميل بنسبة ٢, ٩٪، ثم الآلات والأجهزة الكهربائية والتي ساهمت بنسبة تقدر بـ ٠, ٩٪ من إجمالي هذه الواردات^{١٢١}.

الشكل رقم (٧)
التركيب السلعي لإجمالي الصادرات والواردات السلعية



وفي ضوء احتلال قطاع الطاقة والنفط الحيز الأكبر من إجمالي الصادرات الخليجية إلى فرنسا، تسعى فرنسا دومًا إلى ضمان ديمومة قنوات الإمدادات من مصادر الطاقة الحيوية الآتية من المنطقة الخليجية لأهميتها في أنشطتها الصناعية، فتحتل المملكة العربية السعودية ثالث أكبر مصدري النفط إلى فرنسا، وتستحوذ سلطنة عمان على المرتبة الثانية في قائمة موردي الغاز إليها.

الأمر الذي يفسر ما جاء في البند الرابع من رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، خلال الدورة السادسة والثلاثين للمجلس

الأعلى لمجلس التعاون عام ٢٠١٥، بشأن تعزيز العمل الخليجي المشترك من خلال تفعيل الشراكات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة والصين، وعقد شراكات جديدة مع غيرها من الدول المؤثرة عالمياً^{١٢٢}.

ومما لا شك فيه أن مثل هذا التقارب الفرنسي مع دول هذه المنطقة من شأنه فتح مجالات أخرى جديدة للتعاون تساهم في زيادة حجم التبادلات التجارية بينهما. وفي المقابل تتنوع الصادرات الفرنسية إلى دول الخليج العربي لتشتمل على الطائرات والمعدات والسلع الصناعية والمواد الغذائية.

وتجدر الإشارة - في هذا السياق - إلى تزايد الطلب من جانب غالبية شركات الطيران بدول مجلس التعاون الخليجي على طائرات «إيرباص» التي تعد فرنسا شريكاً أساسياً فيه.

وعلى صعيد الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، فإن ثمة اتفاقيات قد جرى إبرامها مع الأقطار المعنية لضمان حماية المستثمرين الفرنسيين في دول الخليج والاستثمارات الخليجية في فرنسا.

وقد تحولت فرنسا بمقتضى هذه الاتفاقيات إلى ساحة جاذبة للاستثمارات الخليجية خاصة في ميادين النقل والاتصالات والصناعة.

وبالنسبة للاستثمارات الفرنسية في المنطقة، فتنوع ما بين الصناعات النفطية والبتروكيماوية والتنقيب عن الغاز الطبيعي، وكذلك الصناعات الغذائية والاتصالات والنقل والمواصلات والخدمات المصرفية والمراكز السياحية، على سبيل المثال لا الحصر حضور شركة توتال للنفط والغاز في منطقة الخليج عبر عقود شراكة أبرمتها مع كل من شركة عُمان للتطوير البترولي في سلطنة عُمان، وشركة أرامكو في المملكة العربية السعودية، ومشروع دولفين للغاز في دولة قطر^{١٢٣}، كما وقَّعت الأخيرة اتفاقية مع فرنسا؛ لتنفيذ مشروع أول محطة للطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء في البلاد، بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ٧,١ مليار ريال

قطري، أي حوالي ٤٦٧ مليون دولار، ويأتي هذا المشروع في إطار مساهمة قطاع الطاقة في الوفاء بالتزامات الدولة في ملف كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، حيث سيولد حوالي ثمانية أضعاف الطاقة الشمسية التي التزمت الدولة ببنائها في هذا الملف، كما سيساعد المشروع على ضمان حيادية الكربون^{١٢٤}.

المطلب الرابع: البُعد التعليمي والثقافي؛ التنوير الثقافي والإشعاع الفكري:

يعد الحضور الفرنسي الثقافي في المنطقة الخليجية إحدى أدوات القوة الناعمة التي تمارسها السياسة الخارجية الفرنسية، ويتجلى ذلك من خلال تعاون الأطراف المعنية على الجانبين لإنشاء الكليات والمدارس الفرنسية في كافة أقطار المنطقة، كما انطوى الأمر على إبرام العديد من الاتفاقيات التعليمية المشتركة بين الجامعات الفرنسية والخليجية، ولاسيما في كل من دولتي الإمارات وقطر، فأسست جامعة السوربون الفرنسية مقراً تعليمياً لها في أبو ظبي، ونظمت المناقشات الثنائية عملية وضع برامج مشتركة بين متحف اللوفر ومعهد العالم العربي^{١٢٥}، وأضحت اللغة الفرنسية تُدرس في المدارس الثانوية والجامعات الخليجية، وتزايد دور المراكز الثقافية الفرنسية في المنطقة، ... إلخ.

كما أطلقت كلٌّ من باريس والدوحة على عام ٢٠٢٠ بأنه عام الثقافة القطري-الفرنسي^{١٢٦}؛ لتعزيز روابط الصداقة التي تجمع البلدين، وترسيخ أطر التعاون بين المتاحف والجمعيات الثقافية في البلدين.

المطلب الخامس: البُعد الأمني والدفاعي؛ تحقيق مكاسب عسكرية يدعم الموقف الفرنسي في سباق التنافس على التفوق الاستراتيجي

في ضوء الأهمية الملحة التي يشغلها أمن منطقة الخليج العربي على أجندة اهتمامات الدول الكبرى على الساحة الدولية، أبرمت دول هذه المنطقة الكثير من الاتفاقيات والشراكات في المجال الأمني والدفاعي سواء مع هذه الدول

الكبرى أو مع التكتلات المؤسسية: كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد لوحظ الاهتمام الخاص الذي توليه الإدارة الفرنسية تجاه أمن هذه المنطقة، خاصةً في المرحلة التي أعقبت حرب الخليج الثانية.

إن هذا الاهتمام ليس وليد اليوم حيث كانت فرنسا إحدى دول التحالف الغربي لتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي عام ١٩٩١، فضلاً عن دعمها للقدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون في أعقاب عملية التحرير، من خلال اتجاهين:

يتمثل الاتجاه الأول في توقيعها لعدة اتفاقيات في مجال الدفاع والأمن مع دول الخليج العربي، كتلك التي عقدها عام ١٩٩٥ مع كل من: الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة.

وتعتبر الزيارات المتعددة التي قامت بها وزيرة الدفاع الفرنسية بعد ذلك ما هي إلا دليل على الرغبة الملحة والجادة لدى فرنسا لمتابعة تنفيذ ما انطوت عليه هذه الاتفاقيات من تدابير وترتيبات رامية إلى تبادل المعلومات، واستضافة ضباط من دول مجلس التعاون في المؤسسات العسكرية الفرنسية، بالإضافة إلى إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وانتداب موظفين إداريين لأداء مهام في المنطقة، إلى جانب ضمان دخول السفن الفرنسية البحرية لزيارات قصيرة الأمد في الموانئ الخليجية.

أمّا الاتجاه الثاني، فينطوي على تزويد دول المنطقة بالإمدادات الفرنسية في مجال الدفاع من أسلحة ومعدات متطورة وطائرات ومروحيات وصواريخ ودبابات وأنظمة الاتصالات والتعقب والكشف بعيد المدى.

ولم يتوقف هذا الأمر على ذلك النحو، وإنما امتد؛ ليشمل التعاون مع دول الخليج كمنظومة إقليمية، من خلال إعلان الحكومة الفرنسية عن الورقة البيضاء حول الإرهاب عام ٢٠٠٦، وهو ما يعد نموذجاً يحتذى به في مكافحة الإرهاب.

واستكمالاً للمساعي الفرنسية في هذا الصدد، فقد جاء افتتاح فرنسا لأول قاعدة عسكرية فرنسية في أبوظبي عام ٢٠٠٩ - والتي أطلقت عليه مسمى

«معسكر السلام» - ليعكس حرص الاستراتيجية الفرنسية لتأمين مصالحها في منطقة الخليج.

كما تجلّى الدور الفرنسي في المفاوضات الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني حيث تسعى من خلال هذا الملف إلى إعلاء شأنها وتواجدها على الساحة الأوروبية؛ فتحاول فرنسا تعويض ما تعانيه من مشكلات اقتصادية داخلياً من خلال الاضطلاع بدورٍ مؤثّرٍ خارجياً ومنها منطقة الخليج.

وبذلك أضحى هذا الدور رهن قدرتها على التصدي للمساعي الإيرانية لامتلاكها أسلحة نووية، ومن ثمّ تهديد التوازنات الاستراتيجية الراهنة في منطقة الخليج العربي. وعليه، أعلنت فرنسا استراتيجية الأمن القومي الفرنسي عام ٢٠١٧، وهي ما تعدّ تحديثاً لتلك الصادرة عام ٢٠١٣، ويلاحظ أن الاستراتيجية الجديدة أو ما يُعرف بـ «الورقة البيضاء للدفاع» قد أعادت هدف محاربة التنظيمات الإرهابية مع إعطاء أولوية للإرهاب السببراني^{١٢٧}.

هذا بالإضافة إلى الإعلان الفرنسي عن تشكيل قيادة عسكرية للفضاء^{١٢٨}، وذلك بموجب قانون البرمجة العسكرية ٢٠١٩-٢٠٢٠، وخصّصت لها ميزانية تقدر بحوالي ٣٠٦ مليار يورو بهدف الدفاع عن الفضاء، وهي جميعاً امتيازات يمكن لدول الخليج العربي الاستفادة منها، كما أضحت فرنسا عضواً في التحالف الدولي لمحاربة داعش.

وفي يوليو ٢٠١٩، وقّعت سي أم إن CMN الفرنسية مع المملكة العربية السعودية عقد تصنيع تسعة وثلاثين زورقاً سريعاً لحماية الشواطئ، وهو ما يتميز بسرّعه غير المسبوقة؛ إذ تصل إلى ٥٠ عقدة بحرية أي حوالي ٩٣ كلم في الساعة^{١٢٩}.

وعلى الصعيد الإقليمي، تعتمد استراتيجية فرنسا على تأييد ممارسة الضّغط على إيران مع عدم تخفيض التزاماتها النووية، كما وضّحه تصريح وزير خارجية فرنسا جان إيف لودريان في نوفمبر ٢٠١٩ بشأن مسألة تفعيل آلية لفضّ النزاع

المنصوص عليه في الاتفاق النووي مع إيران، والتي يترتب عليها توقيع عقوبات دولية على إيران، ومن ثمَّ إدراجها تحت البند السابع الذي يسمح باستخدام القوة ضدها إذا استمرت بانتهاكاتهما المتكررة لهذا الاتفاق.

كما تجلَّى قرار الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون بنشر فرنسا لمنظومة رادار على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية لتعزيز دفاعتها، وذلك ضمن مهام جاجوار في أعقاب الهجمات التي تعرضت لها المنشآت النفطية السعودية من خلال الطائرات المسيَّرة «الدرون»، هذا إلى جانب الإعلان الفرنسي بشأن إرسال حاملات الطائرات «شارل ديغول» إلى منطقة الشرق الأوسط اعتبارًا من يناير حتى أبريل ٢٠٢٠ لدعم عمليات الجيش الفرنسي في هذه المنطقة وذلك في إطار الجهود الدولية لمواجهة تنظيم داعش.

خاتمة الدراسة:

موقع فرنسا من آفاق مستقبل منطقة الخليج العربي ... حتمية التحالفات المشوبة بالحذر.

انطلاقاً من الرؤى والأفكار التي تناولتها هذه الدراسة بالبحث والتحليل سواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي، فقد تبين أن الأحداث التي طرأت على النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي أفرزت بنية جديدة للنظام الدولي قد أسفرت عن العديد من التغيرات في طبيعة الأدوار الممارسة من قِبَل القوى الدولية باعتبارها المتغير التابع للنظام، وهو ما يؤكد بأن التغيرات التي لحقت ببنية وتفاعلات النظام الدولي قد دفعت الدول الكبرى للبحث عن مواطن النفوذ والمصالح مع السعي إلى إعادة ترتيب التوازنات في هذا النظام الجديد.

وبالرغم من جوع فرنسا إلى ضوء ما تعانیه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من خوف مستمرٍّ وهاجس يتلخّص في تراجع دورها ومكانتها الدولية بعدما كانت تمثل قلب النظام الأوروبي، هذه المكانة التي طالما مثّلت أحد أهم الأهداف الاستراتيجية الثابتة في الفلسفة السياسية الفرنسية، وأكدتها الفترة التي أعقبت الحرب الباردة وما ترتب عليها من تحولات جدّدت لدى فرنسا هوس الانحسار وفقدان استقلالية القرار، وانعكست بشكل واضح على سياستها الخارجية.

ولطالما أثارت مواقف وسلوكيات السياسة الخارجية الفرنسية الجدل والنقاشات، وشكّلت إحدى انشغالات الباحثين والمحللين الأكاديميين والمهتمين في هذا المجال بشكل لم تحظى به غيرها من السياسات الخارجية لدول أوروبية تشاركها الموقع الدولي ذاته، وتحكمها النسق العقدي والأيديولوجي والحضاري نفسه، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على السياسة الخارجية

الفرنسية التي تتمتع بخصوصية تثير لدى الكثيرين رغبةً في البحث عن إجابات تعلل التناقض الذي تنطوي عليه بعض مواقفها أو اتجاهاتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعتبر فرنسا هي الدولة التي رفض مواطنيها الدستور الأوروبي الموحد على الرغم من سعيها الدؤوب في مسارات التوحيد الأوروبي منذ عام ١٩٥٧، كما أنها انسحبت من مؤسسة حلف شمال الأطلسي خلال فترة الحرب الباردة على الرغم مما تملكه من قواسم مشتركة: مادية ومعنوية مع الولايات المتحدة الأمريكية ... وغير ذلك من المواقف والسلوكيات التي تسلكها السياسة الخارجية الفرنسية بشكل يختلف عما هو متوقع لها أن تكون عليه وفقاً للمعطيات الموضوعية التي يفترض أن تحكمها؛ لتتطرق الدراسة في أعقاب ذلك إلى أبعاد التوجهات الخاصة بالسياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول منطقة الخليج العربي منذُ حرب الخليج الثانية، والتي اتّسمت بنوع من الغموض والتناقض التي شكّلت لدينا الرغبة في تفسير مواقفها وسلوكياتها.

وإجمالاً، وفي ظل السعي نحو صياغة خاتمة تساهم في تأكيد فرضيات الدّراسة أو نفيها، فقد استخلصت هذه الدراسة النتائج التالية:

أولاً: هناك علاقة طردية مباشرة بين التغييرات التي حدثت في البيئة الدولية بعد الحرب الباردة وبين التغير في السياسات الخارجية الدولية بشكل عام، وذلك من خلال إعادة تقييم مصادرها وأدواتها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة. ويلاحظ أن فرنسا اعتمدت في تطوير سياساتها الخارجية على تغيير الآليات وليس الأهداف، بمعنى أنها تمحورت حول تطوير وتغيير آليات تنفيذ أهدافها الاستراتيجية الثابتة.

وجدير بالذكر أن هذه الأهداف التي أقرها صناع القرار الفرنسي قد عُرِفَت باستمراريتها رغم التحولات الدولية سواء قبل الحرب الباردة أو بعدها، وذلك لانطلاقها من معايير الفلسفة المعرفية الذاتية الفرنسية التي تركز على مجموعة من المبادئ التقليدية وهي: العالمية، الاستقلال، النفوذ، المجد، العظمة،... إلخ.

ثانيًا: المقاربة الأوضح لتفسير السياسة الخارجية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب الباردة هي تلك التي تُقرُّ بأنها قوة دولية ذات أهداف واضحة، متشبثة بطموحات قوة تاريخية عظمت ذات تأثير ونفوذ عالمي واسع النطاق، مرتكزةً على القيم والمبادئ التاريخية والتي شكَّلت مرجع الفكر الاستراتيجي لفرنسا منذ تأسيس الجمهورية الخامسة، وهو ما يبرر مدى تمسكها بمكانتها وخصوصيتها على الساحة الدولية خاصةً مع تعدد مصادر تهديداتها على كافة الأصعدة. لذلك وجدت فرنسا ذاتها أمام معضلة حقيقية تمثلت في الفجوة بين طموحاتها في القيادة العالمية والسُّبل اللازمة لتحقيق ذلك، الأمر الذي دفعها إلى السعي نحو إرساء نظام دولي متعدد الأقطاب وتمثُّل فرنسا أحد أقطابه. كما شجعت التوجه الاستراتيجي الأوروبي؛ ليحتوي العجز في وسائل انتشارها: الاقتصادي، والدبلوماسي والاستراتيجي... إلخ من جانب، ولاحتواء وتحييد منافسة الدول الأوروبية لها والاستفادة من تصدير فكرة الريادة الأوروبية على الساحة الدولية من جانب آخر.

كما وطَّدت علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية - باعتبارها قوة عظمى تتمتع بوسائل انتشار اقتصادية واستراتيجية أكثر قوة وفعالية - من خلال تشكيل هيئات وصياغة آليات لتفعيل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مع السعي لإضفاء طابع التصورات الفرنسية بما يخدم استراتيجياتها العالمية.

ثالثًا: فرنسا تعتمد استراتيجية القوة الذكيَّة في النظام الدولي عن طريق الجمع بين وسائل القوة الناعمة والقوة الصلبة، أي المزج بين الوسائل: الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والثقافية والعلمية في سياساتها الخارجية، حيث نجحت في الحفاظ على أهدافها التقليدية مع استحداث آليات تتوافق مع متطلبات النظام الدولي الجديد؛ فدخلت في شراكاتٍ وتحالفاتٍ خاصةً مع المنظمات الدولية والإقليمية سعيًا لتحقيق أطماعها في النفوذ والتأثير، دون أن تتجاهل إمكانية اللجوء إلى القوة العسكرية كلما سنحت لها الظروف كما حدث

مؤخرًا في ليبيا والساحل الأفريقي، غير أنها شددت على ضرورة التحركات الجماعية لمواجهة التحديات والمخاطر.

رابعًا: الاستراتيجية الفرنسية الجديدة استطاعت التحول من استراتيجية الهجوم إلى استراتيجية الأداء القائمة على تحقيق مصالحها الاستراتيجية والبحث عن مواطن النفوذ والتأثير من خلال الاضطلاع بأدوارٍ عالميّة في المناطق الجغرافية الاستراتيجية.

ومع تزايد الرهانات السياسية على منطقة الخليج العربي لكونها من أهم دوائر السياسة الخارجية للقوى الدولية الكبرى، فتسعى فرنسا أيضًا إلى الاستفادة من مواردها: الطاقوية والاستراتيجية بما يتيح لها استرجاع أبحاثها في النظام الدولي وفقًا لتصورات صانع القرار الفرنسي.

خامسًا: المتغيرات التي طرأت على الصعيد الإقليمي قد أدت إلى تغيير موازين القوى في الفترة التي تبعت انتهاء الحرب الباردة على الساحة الخليجية، خاصة بعد اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية وسقوط نظام الشاه، والغزو السوفيتي لأفغانستان، وتداعيات الحرب العراقية - الإيرانية، هذا بالإضافة إلى اشتداد حدّة التوتر والتنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى النهوض وسرعة التحرك على كافة المستويات: العسكرية والسياسية والاقتصادية.

وقد اجتمعت هذه التحديات؛ لحثّ الدول الخليجية على أهمية تشكيل إطار مؤسسي؛ لتعزيز أواصر التعاون والتنسيق على المستوى الخليجي، خاصة في المجال العسكري حفاظًا على أمن واستقرار المنطقة.

وعند الإعلان عن مشروع مجلس التعاون الخليجي، سارعت الولايات المتحدة لمساندته والإشادة به باعتباره أحد مراكز الثقل في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وفي المقابل انتقد الاتحاد السوفيتي فكرة التمهيد الممارس من قِبَل الولايات المتحدة لإنشائه.

سادساً: تركز السياسة الخارجية الفرنسية في منطقة الخليج العربي على دعم التوجه الذي تشاطره مع الدول الخليجية نحو تعزيز الأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية الاقتصادية، واحترام السيادة الداخلية لكل منها. ويتلخص الدور الفرنسي في منطقة الخليج العربي على الصعيد العسكري والأمني بشكل أساسي - في مساعي دعم أنشطة مجابهة الإرهاب، وتطوير القدرات الدفاعية لدول المنطقة، إضافةً إلى تعزيز العلاقات المتبادلة استعداداً؛ للمشاركة في نظام جماعي لضمان حماية الأمن الخليجي.

سابعاً: هناك ارتباط وثيق يربط دول مجلس التعاون الخليجي بفرنسا، لاسيما: السعودية والإمارات وقطر، يرتقي إلى مستوى العلاقات الشاملة، والتي ترسخت في الآونة الأخيرة على كافة المستويات: الدفاعية والأمنية والسياسية، علاوةً على الجانب الاقتصادي الذي يتجلى خاصةً مع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون ودول الاتحاد الأوروبي، وتنامي حجم التجارة السلعية بين دول المجلس وفرنسا، فضلاً عن مساعي الأخيرة بفضل عضويتها الدائمة في مجلس الأمن وفي الترويكا الأوروبية وقوتها النووية للتأثير على تطورات الأحداث في منطقة الخليج العربي، ولذلك ارتكزت العلاقات بين الجانبين على مقومات التواصل: السياسي، والشراكات الاقتصادية، والتعهدات الفرنسية في قضايا الأمن والدفاع.

ثامناً: في ضوء الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي باعتبارها بوابة رئيسة للتجارة الدولية لموقعها الاستراتيجي في مضيق: هرمز وباب المندب، أضحت معضلتا التهديدات الأمنية والتوازنات السياسية الركيزة الأساسية التي انطلقت منها العديد من التحولات السياسية الجوهرية في أدوار القوى الرئيسة وأنماط تحالفاتها وشبكات مصالحها، الأمر الذي سيلقي بظلاله على مستقبل التوازنات الإقليمية في المنطقة الخليجية.

فقد كان كل تهديد أمني يعقبه تحالف عسكري جديد كالتحالف الدولي لتحرير دولة الكويت عام ١٩٩١، فيما كانت لعبة التوازنات الإقليمية في

المنطقة عاملاً مساهماً في بناء تحالفات عربية - عربية أو عربية - إقليمية، أو عربية - دولية، ولذلك، فعند الحديث عن مستقبل منطقة الخليج؛ فلا يمكن إغفال الدور الحيوي الذي تلعبه التحولات والتحالفات الجيوسياسية الناتجة من التهديدات والمخاوف الأمنية والمترتب عليها تزايد التدخلات الدولية في المنطقة، الأمر الذي يندرجُ باحتمالية اندلاع أزمة أمنية عميقة تجمع ما بين القوى الغربية ودول الخليج العربي من جانب، وإيران وأذرعها الممتدة في المنطقة من جانبٍ آخر.

وعلى هذا الأساس طُرحت أربعة سيناريوهات لمستقبل التحالفات في منطقة الخليج العربي^{١٣٠}.

يتمثّل السيناريو الأول في التّحالف الخليجي-الخليجي عن طريق استكمال التكامل الدفاعي لمجلس التعاون الخليجي، وإتمام مراحل تشكيل استراتيجية دفاع مشترك قائم على توحيد الصفوف العسكرية الخليجية.

أما السيناريو الثاني فينطوي على التحالف الخليجي-الإقليمي على غرار تحالف عاصفة الحزم، حيث تنطلق من خلال مساعي خليجية موحّدة إضافةً إلى الدول العربية والإقليمية المعنية بأمن المنطقة، كمصر وباكستان... إلخ.

ويأتي السيناريو الثالث في إطار التحالف الخليجي - العربي عبر تشكيل قوة عسكرية مشتركة لدول الخليج ودول عربية أخرى.

أما السيناريو الرابع والأخير فيستهدف التحالف الخليجي-العربي أي جمع كلّ أو بعض الدول الخليجية إلى جانب الدول الغربية ذات المصالح الاقتصادية في المنطقة، مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا.

وارتكَازاً على هذا السيناريو الأخير، وفي ضوء التهديدات الإيرانية الراهنة وانقسام دول المنطقة حولها، توقعت دراسة^{١٣١} معنية بالشأن الخليجي أن هناك احتمالين لمستقبل المنطقة، يتمثّل الاحتمال الأول في اندلاع حرب كُبرى في المنطقة

في حال استمرار الأزمة الحالية بين طرفي الصراع، الأمر الذي سيترتب عليه دمار وأزمة اقتصادية واسعة النطاق؛ لتعرض الممرات البحرية الحيوية لضربات كبيرة، وبالتالي ستوقف حركة التجارة ونقل النفط.

بينما ينطوي الاحتمال الثاني على تشكيل تحالف دولي قوي على غرار «سانتینال» في المنطقة، وتقوده الولايات المتحدة الأمريكية، بما يساهم في تجنب الحرب، وتحقيق الردع المنشود للأطماع الإيرانية، إضافةً إلى تفعيل التوازن السياسي في المنطقة.

تاسعاً: لا يمكن إغفال الدور الذي ستلعبه الدول الأوروبية ذات العلاقات الوطيدة مع دول المنطقة الخليجية وتحمل رؤى داعمة لآليات التكامل الخليجي الاقتصادي وتوسيع أطر التعاون بينهم خاصةً على الصعيدين: الأمني والسياسي.

وفي هذا الصدد، تعتبر اتفاقية التجارة الحرة المزمع عقدها بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بمثابة النواة للعديد من الشراكات المستقبلية على كافة الأصعدة: السياسية والاقتصادية والعسكرية.

عاشراً: إن التوجه الخليجي لبناء شراكة استراتيجية مع فرنسا يُعدُّ خياراً منطقيًا وعقلانيًا، خاصةً وأن فرنسا تعتبر دولة ذات مستوى عسكري وعلمي متطور، وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي من جانب، كما يمكن الاعتماد عليها كمصدر آخر من المصادر التي تسلكها الدول الخليجية للخروج من إطار العلاقة الحصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان لا يتوافر لدى فرنسا من الإمكانيات التي تؤهلها للمنافسة مع القوة الأمريكية سواء في مدى التأثير أو في عمق الشراكة مع دول منطقة الخليج العربي.

إلا أن المستجدات الأخيرة التي شهدتها العلاقات الفرنسية-الخليجية بل الإسلامية والعربية بسبب الإساءات الفرنسية المتواصلة ضد المسلمين والصور الكاريكاتورية للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ودفاع الرئيس الفرنسي

الحالي إيمانويل ماكرون عنها استناداً على مبادئ حرية الرأي والتعبير، قد أثارت عاصفة غضب وسخط شملت جميع الأقطار العربية والإسلامية، وسط استنكار ومطالبات بمقاطعة العلاقات مع فرنسا على كافة المستويات. فشهدت السعودية على أثر ذلك حادثة طعن مواطن لحارس أمن في القنصلية الفرنسية في جدة، وأعلنت قطر بمقاطعتها لـ «منتدى باريس للسلام»، فيما انطلقت حملات لمقاطعة المنتجات الفرنسية في جميع الدول الخليجية. ولا شك أن مثل هذه المستجدات ستلقي بظلالها على مستوى العلاقات المتبادلة وعلى مستقبل الدور الفرنسي في المنطقة على الأمد الطويل؛ ليصبح هذا الدور رهن توجه الخطاب السياسي الفرنسي الرسمي في الأشهر المقبلة.

جداول وأشكال الدراسة:

- الجدول رقم (١): الإمكانات الجغرافية لدول منطقة الخليج العربي (المساحة وطول الساحل البحري لكل منها على الخليج).
- الشكل رقم (٢): جغرافية الخليج العربي.
- الجدول رقم (٣): تاريخ اكتشاف النفط في دول الخليج العربي.
- الشكل رقم (٤): حجم إنتاج النفط في الخليج.
- الشكل رقم (٥): عدد سكان منطقة الخليج العربي عام ٢٠١٩.
- الشكل رقم (٦): حجم التبادل التجاري السلعي.
- الشكل رقم (٧): التركيب السلعي لإجمالي الصادرات والواردات السلعية (%).

قائمة المراجع

أولاً - المراجع العربية.

ثانياً - المراجع الأجنبية.

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- الموسوعات والمعاجم:

- الجابري محمد، موسوعة دول العالم حقائق وأرقام، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٠.

- مصباح عامر، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية الطبعة الأولى، الجزائر: المكتبة الجزائرية، ٢٠٠٥.

٢- الكتب:

- إبراهيم الظاهر نعيم، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي، الأردن، عالم الكتاب الحديث، ٢٠١٠.

- إبراهيم سعد الدين وآخرون، ديجول والعرب: العلاقات العربية-الفرنسية ... بين الماضي والحاضر والمستقبل، الطبعة الأولى، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠.

- أبو هيف على صادق، القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٩٥.

- أحمد سليمان الحمداني قحطان، الأساس في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

- إسماعيل الحيايلى نزار، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.

- إسماعيل محمد الديهي محي الدين، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٤.
- البحيري حسين علي، القوة الناعمة، القاهرة، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ٢٠٠٨.
- الديهي إسماعيل محمد محي الدين، تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٤.
- الزيدي وليد، السياسة الفرنكوفونية والوطن العربي، الطبعة الأولى، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
- السيد حسين عدنان، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، دار أمواج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
- السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨.
- الشهابي عمر هشام، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية و تفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣م.
- العجمي ظافر محمد، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.
- المعيني خالد، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة الطبعة الأولى، دمشق، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
- المياح عبد اللطيف علي والطائي حنان علي، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه

- الخليج العربي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٢.
- الهرمزي سيف، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي، الطبعة الأولى، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦.
- بلقزيز عبد الإله، الفرنكوفونية: أيديولوجية، سياسات، تحدّد ثقافي- لغوي، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.
- بوشار دنيس، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربي، في: فرنسا والخليج العربي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص. ٢٤.
- بوشنافة شمسة، دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
- توفيق سعد حقي، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- حسين خليل، النظام الدولي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩.
- زكريا فريد، من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠.
- شريف سوسن جبار، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٧١ - ١٩٨٨، الطبعة الأولى، عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص. ١٥٤.
- شلبي السيد أمين، التسعينيات: أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، عالم الكتاب، ٢٠٠١.
- شيراك جاك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٩٦.

- مراد محمد، الطبعة الأولى، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠١٠.
- نافعة حسن، أوروبا مطلع قرن جديد: القضايا والآفاق، في: وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية الراهنة، عمان، دار الشروق للنشر ومؤسسة شومان، ٢٠٠٢.
- ناي جوزيف، مستقبل القوة، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع والسيد أمين شلبي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥.
- يوسف حتي ناصيف، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥.
- يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الطبعة الأولى، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.

٣- الدراسات العلمية والمجلات الدورية:

- أمين محمد سيد، «حول إشكاليات النظام الدولي الجديد»، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠١، ١٩٩١.
- الحاج علي، «سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة»، سلسلة أطروحات دكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص. ٥١.
- السيد محمد سليم، «ثورة يوليو والدور الخارجي المصري»، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، ص. ١٦.
- الأفندي نزيهة، «شريك رجل التوازنات الفرنسية»، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٢٤، ١٩٩٦.

- بوقنطار الحسان، «السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧»، سلسلة أطروحات دكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص. ٣٠.

- جارسون جوزيه، «فرنسا والصراع الإيراني العراقي»، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ٩١، ١٩٨٨.

- جمال هدى عبد الناصر، «صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات»، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٤٨، أكتوبر ١٩٩٨، ص. ٩-١٦.

- زهران جمال علي، «أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد»، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠٣، ١٩٩١.

- عبد الله عبد الخالق، «النظام الخليجي»، السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص. ٢٣.

- فؤاد ثناء عبد الله، «مستقبل الوحدة العربية وأزمة الخليج»، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠٦.

- ماهر ريمون كامل، «الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا»، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٤٩، ١٩٩٧.

- مقلد حسين طلال، «السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية - حالة تطبيقية»، المعهد الوطني للإدارة العامة، مجلة المفكر، المجلد ٨، العدد ١، ص. ٥٠.

- ياسين حشوف، «منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيو-استراتيجي دراسة في المؤثرات الاستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي»، دفاثر السياسة والقانون، المجلد ١٠، العدد ١٩، جوان ٢٠١٨، ص. ٣٤٦.

٤- المواقع الإلكترونية:

- إبراهيم الشمري، «سليمانى وظريف. وجهان لعملة الإرهاب المعولم... بأمر الدستور. نشر الإرهاب واجب إيراني»، جريدة الرياض الإلكترونية، ٢٤ يناير ٢٠٢١. في <https://www.alriyadh.com/1865737>

- إيناس عبد الله، «اقتصاد المعرفة: أربعة محفزات لتطوير الاقتصاد الرقمي، تحليلات-التحولات الاقتصادية»، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢ فبراير ٢٠١٥. في:

<https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/754/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%81%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A>

- أحمد الكواز، «تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي»، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، يناير ٢٠١١، في:

<http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=217&iframe=true&width=100%&height=100%>

- أشرف محمد كشك، «مستجدات السياسة الفرنسية تجاه أمن الخليج العربي»، البحرين، جريدة أخبار الخليج، قضايا وآراء، ٠٣/٠٢/٢٠٢٠.

- أميرة زكريا نور محمد طلحة، «البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي ٢٠٠٥-٢٠١٦»، المركز الديمقراطي العربي، ٢٣ يوليو ٢٠١٦، في <https://democraticac.de/?p=34475>

- حشوف ياسين، «الأثر الاستراتيجي للتهديدات الأمنية في الخليج علي مجلس التعاون الخليجي»، ملتقى الباحثين العرب السياسيين، ٨ ديسمبر ٢٠١٩. في: <http://arabprf.com/?p=2208>

- سميح شبيب، قراءة في وثائق مؤتمر أنابوليس، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، تقارير ومتابعات، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧. في:

<https://www.prc.ps/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%8C-27-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86/>

- مجلة شركة توتال الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «وعد الشرق... تأمين ميزة تنافسية دولية في عالم التكرير والكيماويات»، مجلة آفاق، العدد الثامن، صيف ٢٠١٤. في: <http://afaq.total.com/uploads/pdf/summer-2014-ar.pdf>

- موقع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ملخص إحصائي حول «التبادل التجاري السلعي بين مجلس التعاون الخليجي وجمهورية فرنسا... بيانات عام»، حقائق وأرقام، العدد ١٧، فبراير ٢٠١٩. في:

<https://www.gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/france2019.pdf>

- موقع المساعدة الإنمائية والعمل الإنساني الطارئ، في:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/aide-au-developpement-et-l-aide-humanitaire-d-urgence/>

- موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، إنجازات، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، في:

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx>

- موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، إنجازات، العمل العسكري المشترك، في:

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/Pages/main.aspx>

- موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون... لمحة إحصائية، قطاع شؤون المعلومات - الإدارة الإحصائية، العدد الرابع، مارس ٢٠١٤، ص. ١٢. في:

<https://www.gcc-sg.org/en-us/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/Statistics/1396242594.pdf>

- موقع جريدة الرأي الكويتية، «فرنسا تعلن تشكيل قيادة عسكرية للفضاء»، ١٣ يوليو ٢٠١٩، <https://www.alraimedia.com/article/855440>، خارجيات/فرنسا-تعلن-تشكيل-قيادة-عسكرية-للفضاء.

- موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مؤشرات التنمية، عدد خاص بمناسبة الدورة الـ (٣٧) لانعقاد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ديسمبر ٢٠١٦. في:

<https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/166-gcc-development-indicators.pdf>

- موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي، ورشة عمل ١٢،٢ مارس ١٩٩٧، في

<https://www.ecssr.ae/%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-12/>

- موقع وزارة الخارجية الفرنسية، الدبلوماسية الثقافية، في:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/etudier-en-france/les-operateurs-du-maee/article/diplomatie-culturelle>

- موقع وكالة الأنباء الكويتي (كونا)، «أروغان... مفاوضات العضوية الأوروبية
ستبدأ في الثالث من أكتوبر»، الشؤون السياسية، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥. في:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1540740&language=ar#>

- ميشال أبو نجم، «البحرية السعودية تتسلم اليوم زورقين سريعين من فرنسا»،
جريدة العرب الدولية. الشرق الأوسط، العدد ١٤٨٤٨، ٢٤ يوليو ٢٠١٩. في:

<https://aawsat.com/home/article/1826821/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%B2%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7>

- نبيل سالم، «أهداف ومخاطر السياسة الأمريكية في الخليج (٢ - ٣)، مبدأ كارتر
رَسَّخ أطماع واشنطن في النفط العربي»، جريدة البيان الإماراتية، ٣١ يناير
٢٠٠٣. في: <https://www.albayan.ae/opinions/2003-01-31-1.1266276>

- هشام الشَّهَابِي (تحرير وتنسيق)، «مقدمة: الخلل السُّكَّاني بين النِّظام
الاقتصادي والنِّظام السِّيَاسِي، الخليج ٢٠١٣ ... الثابت والمتحول»، مركز
الخليج لسياسات التنمية. في:

<https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-30-16/2019-05-18-10-13-53/2013/9-explore/2205-5-1>

ثانياً: المراجع باللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية):

1-Books/Livres :

- Badie. Bertrand. un monde sans souveraineté : les États entre russe et responsabilité. Paris : Fayard. 1999.
- Barnavi. Élie et Friedländer. Saul. La Politique étrangère du général de Gaulle. Presses Universitaires de France (PUF). 12 juillet 1985.
- Charillon. Frédéric. La France peut-elle encore agir sur le monde ? Paris. Armand Colin. 2010.
- Colard. Daniel. les relations internationales de 1945 à nos jours. Paris : Armand Colin. 1997.
- Dussouy. Gérard. Les Théories Géopolitiques. Paris. l'Harmattan. 2006.
- Girling. John. France political and social change. London: Routledge. 1998.
- Kapstein. Ethan B. and Mastanduno. Michael. Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War. New York: Columbia University Press. 1999.
- Kessler. Marie Christine. la politique étrangère française ... acteurs et processus. Paris : presses se science po. 1999.
- Lawson. Stephanie. The New Agenda for international relations: From Polarization to Globalization in world politics. Oxford: Blackwell Publishers. 2002.
- Lukic. Renéo (dir.). Du général de Gaulle à Nicolas Sarkozy. Conflit et coopération dans les relations franco-américaines. Québec. Presses de l'université de Laval. 2009.

- Moreau. Defarges Phillipe. L'ordre mondial. Paris : Armand Colin. 1998.
- Roche. Jean Jacques. Théories des relations internationales. 5eme édition. Paris : éditions Montchrestien. 2004.
- Rosenau. James N.. The United Nations in a Turbulent World. Colorado: Lynne Rienner Publisher. 1992.
- Vaisse. Maurice. La Grandeur. Politique étrangère du général de Gaulle. CNRS EDITIONS. Octobre 17. 2013.
- 2- Periodicals and Research Papers/ Périodiques et Documents de recherche :
- Benassy. Anges Quere et Benoit. Coeure. "Le rôle internationale de l'Euro : chronique d'une décennie". Revue D'économie Politique. France : Dalloz. vol. 120. 2010.
- Braillard. Philippe. Djalili. Mohammad-Reza. Chapitre III. La politique étrangère. Les relations internationales. 2016. p. 55.
- Cohen. Samy. "A model of its Own? State-NGO Relations in France". US-Europe Analysis series. Washington DC: The Brooking institutions. January 2004. P.2.
- David. Dominique. Lecture Dans. Boniface. Pascal. "La France est-elle encore une grande puissance". Politique Étrangère. Paris : Institut Française des relations internationales. 2002. Volume 67. No4.
- Discours de Jacques Chirac président de la république. lors de la réception des ambassadeurs. Palais de l'Élysée. La politique étrangère de la France. jeudi 29 Aout 2002. Défense Nationale. Paris : le comité d'études de défense nationale. N10. Octobre 2002.
- De Boisgrollier. Nicolas. "The French Political Landscape After Non". US-Europe Analysis Series. Washington DC: The Brooking Institution. June 2005. p.2.
- De Dieguez. Manuel. "Universalité de la France". Revue Politique et Parlementaire. Paris : Presses universitaires de France. N951. février 1992.

- Macleod. Alex et Helene. Viau. "La France : les institutions internationales au service du rang". Études Internationales. Canada : université de Montréal. Volume 30. N2. 1999.
- Nye. Joseph S.. "Soft Power". Slate Group. LLC: Foreign Policy. No. 80. Twentieth Anniversary (Autumn. 1990). p. 154.
- Perrineau. Pascal. "L'électorat du Front National : permanences et nouveautés". Working Paper. Barcelona : Fondation National des Sciences Politiques. n.120. 1996. pp. 5-7.
- Roche. Jean-Jacques. "La France et L'univers". Paris : Annuaire Française des Relations Internationales. Vol.1. 2000. p. 392.
- Saliou. Monique. "La France et l'ONU. des ambitions mondiales". Politique Étrangère. France : institut français des relations internationales. N3. 1993.
- Webb. Michael C. and Krasner. Stephen D.. "Hegemonic Stability Theory: An Empirical Assessment". Review of International Studies. Cambridge University Press. Vol. 15. No. 2. Special Issue on the Balance of Power. Apr.. 1989. pp. 183-185.
- 3- Websites/ Sites Internet:
- Andrews. Herbert D.. "Bismarck's Foreign Policy and German Historiography. 1919-1945". The Journal of Modern History. The University of Chicago Press. Vol. 37. No. 3. Sep. 1965. pp. 350-351. In : <https://www.jstor.org/stable/1875407?seq=1>
- Assemblée Nationale. Fiche de synthèse n°2 : Le Président de la République : II. – Les pouvoirs du Président de la République. disponible sur : https://www2.assemblee-nationale.fr/decouvrir-l-assemblee/role-et-pouvoirs-de-l-assemblee-nationale/les-institutions-francaises-generalites/le-president-de-la-republique#node_3255
- Cathelin. Mélanie. "Le rôle international d'un État : construction. institutionnalisation et changement. Le cas de la politique canadienne de maintien de la paix en Afrique". Thèse pour le doctorat en Science

politique. Institut d'études politiques de Bordeaux. 2008. p.42. Dans : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00354853/document>

- Charbit. Denis. «Le sionisme. un projet de gauche ou de droite ?». Cités 2011/3-4 (n° 47-48). p. 120. Disponible sur : <https://www.cairn.info/revue-cites-2011-3-page-115.htm>
- Fiammenghi. Davide. “The Security Curve and the Structure of International Politics: A Neorealist Synthesis”. The MIT Press: International Security. Vol. 35. No. 4 (SPRING 2011). pp. 140-150. Available at: <https://www.jstor.org/stable/41289682?seq=1>
- Gordon. Philip H.. “Globalization and French cultural identity”. French Politics. Culture & Society. Vol. 19. No. 1. Spring 2001. In : <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/globalfrance.pdf>
- Grand. Camille. Pierre Grosser. “La scène internationale après la Guerre froide”. Les Relations internationales depuis 1945. No10. 2000. pp. 155-156. Dans : <https://www.cairn.info/les-relations-internationales-1945--9782011453150-page-140.htm>
- Hermann. Margaret G.. “Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders”. International Studies Quarterly. Wiley. Vol. 24. No. 1. Mar. 1980. pp. 7-12. In <https://www.jstor.org/stable/2600126?seq=1>
- Hugon. Philippe. “Les trajectoires comparées d'intégration régionale”. Les économies en développement à l'heure de la régionalisation. No.10. 2003. p.104. In : <https://www.cairn.info/les-economies-en-developpement-a-l-heure--9782845862517-page-103.htm#no1>
- Maus. Didier. “De Gaulle et l'écriture de la Constitution”. Publications des Archives nationales. disponible sur : <https://books.openedition.org/pan/312?lang=en>
- Schweller. Randall L.. “Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Underbalancing”. The MIT Press: International Security. Vol. 29. No. 2 (Fall. 2004). pp. 170-172. Available at : <https://www.jstor.org/stable/4137589?seq=1>

- Toppe. Keith. "The Theory of International Politics? An Analysis of Neorealist Theory". Springer: Human Studies. Vol. 21. No. 2 (Apr., 1998). pp. 160-161. Available at : <https://www.jstor.org/stable/20011191?seq=1>
- Tribalat. Michèle. "Les Musulmans en France". Revue des Deux Mondes. Décembre 2013. pp. 57-60. Disponible sur : <https://www.jstor.org/stable/44193770?seq=1>
- Vorms. Marion. "Qu'est-ce qu'une théorie scientifique ?". Histoire et philosophie des sciences. 2013. p. 172. Dans : <https://www.cairn.info/histoire-et-philosophie-des-sciences--9782361060398-page-170.htm>
- Waever. Ole. "Discourse Analysis as foreign Policy Theory : The Case of Germany and Europe". Centre for German and European Studies. University of California. November 1996. In <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/00108360121962245>

الهوامش

- 1 Mélanie Cathelin. «Le rôle international d'un État : construction. institutionnalisation et changement. Le cas de la politique canadienne de maintien de la paix en Afrique». Thèse pour le doctorat en Science politique. Institut d'études politiques de Bordeaux. 2008. p.42. Dans : <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00354853/document>
- 2 Ibid. p. 65.
- 3 Camille Grand. Pierre Grosser. "La scène internationale après la Guerre froide". Les Relations internationales depuis 1945. No10. 2000. pp. 155-156. Dans : <https://www.cairn.info/les-relations-internationales-1945--9782011453150-page-140.htm>
- 4 Mélanie Cathelin. Op. Cit. p. 76.
- ٥ الحسان بو قنطار، «السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧»، سلسلة أطروحات دكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص. ٣٠.
- ٦ السيد حسين عدنان، «نظرية العلاقات الدولية»، الطبعة الأولى، بيروت، دار أمواج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص. ٢٢.
- 7 Marion Vorms. "Qu'est-ce qu'une théorie scientifique ?". Histoire et philosophie des sciences. 2013. p. 172. Dans : <https://www.cairn.info/histoire-et-philosophie-des-sciences--9782361060398-page-170.htm>
- ٨ ظافر محمد العجمي، «أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية»، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص. ٤٣.
- ٩ مثل: كريس براون Chris Brown، ستيف سميث Steve Smith، جون بايلس John Baylis.

١٠ ك «مجلة العلاقات الدولية والتنمية» The Journal of International Relations
and Development، ومجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs magazine.

١١ مثل جمعية الدراسات الدولية The International Studies Association.

12 Kenneth N. Waltz. in full Kenneth Neal Waltz. (born 1924. Ann Arbor. Michigan. U.S.—died May 12. 2013. New York. New York). American political scientist and educator best known as the originator of the neorealist (or structural realist) theory of international relations.

13 Keith Toppe. “the Theory of International Politics? An Analysis of Neorealist Theory”. Springer: Human Studies. Vol. 21. No. 2 (April 1998). pp. 160-161. Available at: <https://www.jstor.org/stable/20011191?seq=1>

14 Colin Elman. one of the pioneers of neorealist theories of foreign policy.

15 Davide Fiammenghi. “The Security Curve and the Structure of International Politics: A Neorealist Synthesis”. The MIT Press: International Security. Vol. 35. No. 4 (SPRING 2011). pp. 140-150. Available at: <https://www.jstor.org/stable/41289682?seq=1>

١٦ فريد زكريا، «من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي»، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠، ص. ٢٥.

١٧ علي الحاج، «سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة»، سلسلة أطروحات دكتوراه، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص. ٥١.

١٨ السيد أمين شلبي، «التسعينيات: أسئلة ما بعد الحرب الباردة»، القاهرة: عالم الكتاب، ٢٠٠١، ص. ٥٣.

19 Stephanie Lawson. The New Agenda for international relations: From Polarization to Globalization in world politics. Oxford: Blackwell Publishers. 2002. P.4.

٢٠ سعد حقي توفيق، «النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة»، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص. ٦٠.

21 James N. Rosenau. "The United Nations in a Turbulent World". Colorado: Lynne Rienner Publisher. 1992. P. 25.

٢٢ علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص. ٧٢.

23 Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno. Unipolar Politics: Realism and State Strategies After the Cold War. New York: Columbia University Press. 1999. pp.10-27.

24 Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno. Op.Cit..

25 Dominique David. Lecture Dans. Pascal Boniface. «La France est-elle encore une grande puissance». Politique étrangère. Paris : Institut Française des relations internationales. 2002. Volume 67. No4. P. 540.

26 Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno. Op.Cit..

27 Randall L. Schweller. "Unanswered Threats: A Neoclassical Realist Theory of Underbalancing". The MIT Press: International Security. Vol. 29. No. 2 (Fall. 2004). pp. 170-172. Available at: <https://www.jstor.org/stable/4137589?seq=1>

28 Joseph S. Nye. "Soft Power". Slate Group. LLC: Foreign Policy. No. 80. Twentieth Anniversary (Autumn. 1990). p. 154.

29 Frédéric Charillon. La France peut-elle encore agir sur le monde ? Paris. Armand Colin. 2010. p.155.

٣٠ جاك شيراك، «فرنسا جديدة فرنسا للجميع»، ترجمة أنطوان الهاشم وأحمد عويدات، بيروت: منشورات عويدات، ١٩٩٦، ص. ١٤٠.

31 Philippe Braillard. Mohammad-Reza Djalili. Chapitre III. La politique étrangère. Les relations internationales. 2016. p. 55.

٣٢ محمد السيد سليم، «تحليل السياسة الخارجية»، بيروت: دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص. ٤٥٣.

- 33 Didier Maus. De Gaulle et l'écriture de la Constitution. Publications des Archives nationales. disponibles sur : <https://books.openedition.org/pan/312?lang=en>
- 34 Assemblée Nationale. Fiche de synthèse n°2 : Le Président de la République : II. – Les pouvoirs du Président de la République. disponible sur : https://www2.assemblee-nationale.fr/decouvrir-l-assemblee/role-et-pouvoirs-de-l-assemblee-nationale/les-institutions-francaises-generales/le-president-de-la-republique#node_3255
- 35 Ibid.
- 36 James N. Rosenau. Op. Cit. pp. 14-15.
- 37 Ibid. p.16.
- ٣٨ جاك شيراك، مرجع سبق ذكره، ص. ١٢٢ .
- 39 Nicolas De Boisgrollier. "The French Political Landscape After Non". US-Europe Analysis Series. Washington DC: The Brooking Institution. June 2005. p.2.
- ٤٠ ريمون ماهر كامل، «الانتخابات التشريعية والرهان الشيراكي على مستقبل فرنسا»، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٤٩، ١٩٩٧، ص. ١٥٢ .
- ٤١ المرجع ذاته، ص. ١٥٥ .
- 42 Denis Charbit. «Le sionisme. un projet de gauche ou de droite ?». Cités 2011/3-4 (n° 47-48). p. 120. Disponible sur : <https://www.cairn.info/revue-cites-2011-3-page-115.htm>
- ٤٣ هدى جمال عبد الناصر، «صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات»، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٤٨، أكتوبر ١٩٩٨، ص. ٩-١٦ .
- 44 Pascal Perrineau. «L'électorat du Front National : permanences et nouveautés». Working Paper. Barcelona : Fondation National des Sciences Politiques. n.120. 1996. pp. 5-7.

- 45 Samy Cohen. "A model of its Own? State-NGO Relations in France". US-Europe Analysis series. Washington DC: The Brooking institutions. January 2004. P.2.
- 46 Denis Charbit. Op. Cit. pp. 10-16.
- 47 Michèle Tribalat. «Les Musulmans en France». Revue des Deux Mondes. Décembre 2013. pp. 57-60. Disponible sur : <https://www.jstor.org/stable/44193770?seq=1>
- 48 Jean Jacques Roche. "Théories des relations internationales". 5eme édition. Paris : éditions Montchrestien. 2004. p. 10.
- 49 Michael C. Webb and Stephen D. Krasner. "Hegemonic Stability Theory: An Empirical Assessment". Review of International Studies. Cambridge University Press. Vol. 15. No. 2. Special Issue on the Balance of Power. Apr.. 1989. pp. 183-185.
- 50 Jean Jacques Roche. Op. Cit. p. 24.

٥١ حسن نافعة، «أوروبا مطلع قرن جديد: القضايا والآفاق»، وليد عبد الحلي وآخرون، آفاق التحولات الدولية الراهنة، عمان، دار الشروق للنشر ومؤسسة شومان، ٢٠٠٢، ص. ٨٨.

٥٢ حسين طلال مقلد، «السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية - حالة تطبيقية»، المعهد الوطني للإدارة العامة، مجلة المفكر، المجلد ٨، العدد ١، ص. ٥٠.

٥٣ محمد السيد سليم، «ثورة يوليو والدور الخارجي المصري»، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢، ص. ١٦.

٥٤ يونس مؤيد يونس، «أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية»، الطبعة الأولى، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٥ ص. ١٢.

٥٥ المرجع السابق، ص. ١٣.

56 Élie Barnavi. Saul Friedländer. La Politique étrangère du général de Gaulle. Presses Universitaires de France (PUF). 12 juillet 1985. pp.67-70.

57 Ole Waeber. "Discourse Analysis as foreign Policy Theory: The Case of Germany and Europe". Centre for German and European Studies. University of California. November 1996. In <https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/00108360121962245>

٥٨ جاك شيراك، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٥.

59 Jean-Jacques Roche. «La France et L'univers». Paris : Annuaire Française des Relations Internationales. Vol.1. 2000. p. 392.

60 Élie Barnavi. Saul Friedländer. Op. Cit. p. 112.

61 Margaret G. Hermann. Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders. International Studies Quarterly. Wiley. Vol. 24. No. 1. Mar. 1980. pp. 7-12. In <https://www.jstor.org/stable/2600126?seq=1>

62 Élie Barnavi. Saul Friedländer. Op. Cit. p. 84.

63 "Jean-Baptiste Duroselle" was a French historian and professor.

64 Jean-Jacques Roche. Op. Cit. p. 390.

٦٥ جاك شيراك، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣.

66 Maurice Vaisse. La Grandeur. Politique étrangère du général de Gaulle. CNRS EDITIONS. Octobre 17. 2013. p. 17.

٦٧ جاك شيراك، مرجع سبق ذكره، ص. ١٣٥.

68 Élie Barnavi. Saul Friedländer. p. 125.

٦٩ جاك شيراك، مرجع سبق ذكره، ص. ١٥١.

٧٠ جاك شيراك، مرجع سبق ذكره، ص. ٩٩.

71 Élie Barnavi. Saul Friedländer. p. 75.

٧٢ سيف الهرمزي، «مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي»، الطبعة الأولى، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٦، ص. ٦٣-١١٦.

٧٣ جوزيف ناي، «مستقبل القوة»، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع والسيد أمين شلبي، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٥، ص. ٢٤٠.

٧٤ سيف الهرمزي، مرجع سبق ذكره، ص. ٦٠.

75 Élie Barnavi. Saul Friedländer. p. 33.

٧٦ إسماعيل محمد الديهي محي الدين، «تحولات العلاقات السياسية الدولية وتداعياتها على الصعيد العالمي»، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٤، ص. ٢١.

77 Alex Macleod et Hélène Viau. «La France : les institutions internationales au service du rang». Études Internationales. Canada : université de Montréal. Volume 30. N2. 1999. p. 81.

78 Ibid. p. 82.

79 Renéo Lukic (dir.). Du général de Gaulle à Nicolas Sarkozy. Conflit et coopération dans les relations franco-américaines. Québec. Presses de l'université de Laval. 2009. pp. 215-235.

80 Philip H. Gordon. "Globalization and French cultural identity". French Politics. Culture & Society. Vol. 19. No. 1. Spring 2001. In: <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/globalfrance.pdf>

81 Ibid.

٨٢ موقع وزارة الخارجية الفرنسية، الدبلوماسية الثقافية، في:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/etudier-en-france/les-operateurs-du-maee/article/diplomatie-culturelle>

٨٣ موقع المساعدة الإنمائية والعمل الإنساني الطارئ، في:

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/aide-au-developpement-et-l-aide-humanitaire-d-urgence/>

84 Philippe Hugon. Les trajectoires comparées d'intégration régionale. Les économies en développement à l'heure de la régionalisation. No.10. 2003. p.104. In: <https://www.cairn.info/les-economies-en-developpement-a-l-heure--9782845862517-page-103.htm#no1>

85 Herbert D. Andrews. Bismarck's Foreign Policy and German Historiography. 1919-1945. The Journal of Modern History. The University of Chicago Press. Vol. 37. No. 3. Sep. 1965. pp. 350-351. In: <https://www.jstor.org/stable/1875407?seq=1>

86 Gérard Dussouy. Les Théories Géopolitiques. Paris. l'Harmattan. 2006. p. 45.

٨٧ حشوف ياسين، «منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيوستراتيجي دراسة في المؤثرات الإستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي»، دفاثر السياسة والقانون، المجلد ١٠، العدد ١٩، جوان ٢٠١٨، ص. ٣٤٦.

٨٨ عبد الخالق عبد الله، «النظام الخليجي»، السياسة الدولية، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص. ٢٣.

٨٩ وسيمة المسلم، أهمية الخليج العربي ومضيق هرمز، جريدة الأنباء الكويتية، ٢٨-٦-٢٠١٩.

٩٠ حشوف ياسين، مرجع سبق ذكره، ص. ٣٤٧.

٩١ عبد اللطيف علي المياح وحنان علي الطائي، «الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي»، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عُمان، ٢٠٠٢، ص. ٣٨.

٩٢ وكالة الصحافة الفرنسية Agence France-Press

٩٣ موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مؤشرات التنمية، عدد خاص

بمناسبة الدورة الـ (٣٧) لانعقاد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ديسمبر ٢٠١٦. في:

<https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/166-gcc-development-indicators.pdf>

٩٤ حشوف ياسين، مرجع سبق ذكره، ص. ٣٤٨.

٩٥ موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، «أولاً: الأهداف»، في:

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheMonetaryUnionandtheSingleCurrency/Pages/ConceptandOutset.aspx>

٩٦ موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون ... لمحة إحصائية، قطاع شئون المعلومات - الإدارة الإحصائية، العدد الرابع، مارس ٢٠١٤، ص. ١٢. في:

<https://www.gcc-sg.org/en-us/CognitiveSources/DigitalLibrary/Lists/DigitalLibrary/Statistics/1396242594.pdf>

٩٧ حشوف ياسين، «الأثر الإستراتيجي للتهديدات الأمنية في الخليج علي "مجلس التعاون الخليجي"»، ملتقى الباحثين العرب السياسيين، ٨ ديسمبر ٢٠١٩. في: <http://arabprf.com/?p=2208>

٩٨ إبراهيم الشمري، «سليمانى وظريف. وجهان لعملة الإرهاب المعولم ... بأمر الدستور. نشر الإرهاب واجب إيراني»، جريدة الرياض الإلكترونية، ٢٤ يناير ٢٠٢١. في: <https://www.alriyadh.com/1865737>

٩٩ موقع وكالة الأنباء الكويتي (كونا)، «اردوغان ... مفاوضات العضوية الأوروبية ستبدأ في الثالث من أكتوبر»، الشئون السياسية، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥. في:

[#https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1540740&language=ar](https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1540740&language=ar)

١٠٠ موقع وزارة الخارجية للجمهورية التركية، «العلاقات بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي»، في:

http://www.mfa.gov.tr/korfez-arap-ulkeleri-isbirligi-konseyi_ar.ar.mfa

١٠١ حشوف ياسين، مرجع سبق ذكره.

١٠٢ نييل سالم، «أهداف ومخاطر السياسة الأمريكية في الخليج (٢ - ٣)، مبدأ كارتر رسخ أطماع واشنطن في النفط العربي»، جريدة البيان الإماراتية، ٣١ يناير ٢٠٠٣. في:

<https://www.albayan.ae/opinions/2003-01-31-1.1266276>

١٠٣ سميح شبيب، قراءة في وثائق مؤتمر أنابوليس، مرز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، تقارير ومتابعات، ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧. في:

<https://www.prc.ps/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%8C-27-%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86/>

١٠٤ سوسن جبار شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٧١ - ١٩٨٨، الطبعة الأولى، عمان، دار المعنز للنشر والتوزيع، ٢٠١٦. ص. ١٥٤.

١٠٥ موقع الشرق الأوسط أونلاين، «نص بنود البيان الختامي الـ ١١٧ الصادر عن القمة الخليجية في العلا»، جريدة العرب الدولية. الشرق الأوسط، ٥ يناير ٢٠٢١. في:

<https://aawsat.com/home/article/2723681/%D9%86%D8%B5-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%80117-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D8%B9%D9%86->

%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7

١٠٦ أحمد الكواز، تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، يناير ٢٠١١، في:

<http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=217&iframe=true&width=100%&height=100%>

١٠٧ إيناس عبد الله، اقتصاد المعرفة: أربعة محفزات لتطوير الاقتصاد الرقمي، تحليلات-التحولات الاقتصادية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢ فبراير ٢٠١٥. في:

<https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/754/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%81%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A>

١٠٨ عمر هشام الشهابي (تحرير وتنسيق)، مقدمة: الخلل السكاني بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي، الخليج ٢٠١٣ ... الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية. في:

<https://gulfpolicies.org/2019-05-18-07-30-16/2019-05-18-10-13-53/2013/9-explore/2205-5-1>

١٠٩ عمر هشام الشهابي، «اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣م، ص. ٦.

١١٠ موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، إنجازات، العمل العسكري المشترك، في:

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/Pages/main.aspx>

١١١ موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، إنجازات، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، في:

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx>

١١٢ أميرة زكريا نور محمد طلحة، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي «٢٠٠٥-٢٠١٦»، المركز الديمقراطي العربي، ٢٣. يوليو ٢٠١٦، في <https://democraticac.de/?p=34475>

١١٣ موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الخلافات الحدودية في منطقة الخليج العربي، ورشة عمل ١٢، ٢ مارس ١٩٩٧، في <https://www.ecssr.ae/%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-12/>

١١٤ دنيس بوشار، «السياسة الخارجية الفرنسية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربي»، في: فرنسا والخليج العربي، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ٢٤.

١١٥ أشرف محمد كشك، «مستجدات السياسة الفرنسية تجاه أمن الخليج العربي»، البحرين، جريدة أخبار الخليج، قضايا وآراء، ٢٠٢٠/٠٣/٠٢.

١١٦ فيديو توثيقي لكلمة الرئيس فرانسوا هولاند في القمة الخليجية التشاورية بالرياض ٢٠١٥/٥/٥.

<https://www.dailymotion.com/video/x2p6z92>

١١٧ موقع وكالة الأنباء الكويتي (كونا)، «قمة المجموعة الثماني ستحاول التوصل إلى وضع أسس لتحرك جماعي إزاء الشرق الأوسط»، الشؤون السياسية، ٢٠٠٤/٦/٧، في:

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language=ar&id=1433721#>

١١٨ أشرف محمد كشك، مرجع سبق ذكره.

١١٩ موقع المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، «ملخص إحصائي حول التبادل التجاري السلعي بين مجلس التعاون الخليجي وجمهورية فرنسا ... بيانات عام ٢٠١٧»، حقائق وأرقام، العدد ١٧، فبراير ٢٠١٩. في:

<https://www.gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/france2019.pdf>

١٢٠ المرجع السابق

١٢١ المرجع السابق.

١٢٢ المرجع السابق.

١٢٣ مجلة شركة توتال الخاصة بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، "وعد الشرق... تأمين ميزة تنافسية دولية في عالم التكرير والكيماويات"، مجلة آفاق، العدد الثامن، صيف ٢٠١٤. في:

<http://afaq.total.com/uploads/pdf/summer-2014-ar.pdf>

١٢٤ محمد إبراهيم، «قطر توقع عقد بناء محطة للطاقة الشمسية بـ ٤٧١ مليون دولار مع تحالف يضم شركتي «مارويني» اليابانية وتوتال الفرنسية»، ١٩ يناير ٢٠٢٠. في:

<https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%80471-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1/1707593>

١٢٥ دنيس بوشار، مرجع سبق ذكره، ص. ٣٦.

١٢٦ موقع المركز الثقافي الفرنسي بدولة قطر في:

<https://if-qatar.com/ar/category/uncategorized-ar/191>

١٢٧ أشرف محمد كشك، مرجع سبق ذكره.

١٢٨ موقع جريدة الرأي الكويتية، «فرنسا تعلن تشكيل قيادة عسكرية

للفضاء»، ١٣ يوليو ٢٠١٩

قيادة-عسكرية-للفضاء / <https://www.alraimedia.com/article/855440> / خارجيات / فرنسا-تعلن-تشكيل-

١٢٩ ميشال أبو نجم، «البحرية السعودية تتسلم اليوم زورقين سريعين من

فرنسا»، جريدة العرب الدولية. الشرق الأوسط، العدد ١٤٨٤٨، ٢٤ يوليو

٢٠١٩. في:

<https://aawsat.com/home/article/1826821/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%B2%D9%88%D8%B1%D9%82%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7>

١٣٠ فريق العمل، تحالف أمريكي وآخر فرنسي... من سير سم مستقبل الخليج

العربي؟، ٣ ديسمبر ٢٠١٩، في:

<https://www.sasapost.com/arab-gulf-alliance/>

١٣١ أعدتها الخبيرة الألمانية في شؤون الخليج العربي سيلجا هاردرز.

Abstract

The “ROLE” perspective is the compass on which the various actors on the international scene swing. In other words, this role is undermined by the foreign policy that each of them pursues towards other units based on its internal capabilities, the various variables imposed by the regional and international system, in addition to the available opportunities. Therefore, the behavior and the positions of the international units are considered as an interpretation of those roles.

In the period that followed the end of the Cold War, the international arena has witnessed an acceleration of many events as the collapse of the bipolar system and the end of the conflict between the eastern and western blocs. In this regard, the characteristics of the system that would govern and organize the international system after this stage, is manifested as a primary concern, this matter is clearly imposing a new type of conflicts and challenges.

In light of the transformation of the international system and the change of principles on which the foreign policies of countries were based, hence this study attempts to search for the extent of the impact of these challenges and changes on the features, objectives and pillars of the French foreign policy. So as to identify the features of stability and change in the French foreign policy towards the countries of the Arab Gulf region. The latter, which has always distinguished by its strategic importance in the international political balance, thus an arena of attraction between the active forces in the international community.

From this standpoint, the methodology of this research takes from the French foreign policy towards the countries of the Arab Gulf re-

gion as a dependent variable formed by a set of independent variables, which are POWER, INTEREST, and IDENTITY. Therefore, this study is divided into two main parts. The first part, which is establishing the theoretical and conceptual framework of this research, includes a set of theories derived from the major schools of international relations (namely, neo-realism, Liberal Utilitarianism, and constructivism) in an effort to understand and explain the problematic presented in this study, and then predict its future directions. The second part, or the practical part, comes as an attempt to use the theory to understand the reality of the French role in the Gulf region in light of the developments and transformations of the post-Cold War period at the international level, and the Second Gulf War at the regional level.

In the conclusion, this study came to clarify the extent of the influence of the historical dimension in guiding the French foreign policy. It is a crystal clear that this policy is saturated with values, decision-making' models and references of the French power in the past, which was retrieved by the former French President Charles de Gaulle after the World War II, and followed by the successive presidents of France, each according to his own mechanisms and methods. Thus, these fixed French goals and principles are described to be conceptual perceptions or legacies that France relies on to face the challenges of the present and to orient the future tasks, seeking to rise its rank in the global pyramid of power, and then advance its role in order to preserve its global position.

Based on these perceptions, the study was able to identify the dimensions of the French strategy in the Gulf region, which are governed by the policy of SMART POWER. Thanks to its ability to resort to soft-power means in addition to the means of military force in order to achieve its rational goals, which is the search for areas of influence and power (realistic orientation), with the pursuit of economic and military interests and gains (liberal orientation), while preserving the national identity and common European value standards (constructivist orientation).



